

كمال عباس عبد الودود

أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب

دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج

دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج

عباس عبد الودود

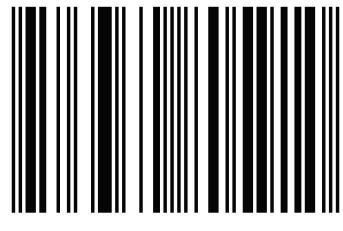
أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب

أصبحت العلاقات الدولية تتوجه نحو المزيد من التخصص والدقة في توصيف وتحليل التفاعلات الدولية، حيث يؤثر في العلاقات الدولية سواء سلبا أو إيجابا، عوامل عديدة كثيرة ومتنوعة تتطور وتتغير مع مرور الزمن، ومن بين أبرز هذه العوامل، يتجلى سباق التسلح الذي لا يستطيع أحد إغفال أو انتقاص أثره الهام والمؤثر في العلاقات الدولية، فالسباق نحو بناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل الدول، وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فامتلاك السلاح هو أمر ضروري لكل دولة، وبه تقاس أهمية الدول وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر. وعليه يحاول هذا الكتاب أن يكشف مدى تأثير قضية الصحراء الغربية في التوتر بين الجزائر والمغرب والمتمثل في السباق نحو التسلح بين البلدين، هذا الأخير الذي أصبح يبرز بشدة في الآونة الأخيرة من خلال الصفقات الكبيرة التي يبرمها الطرفيين من مصادر متنوعة وبأشكال مختلفة، وهو ما يدعو للبحث والكشف عن مواضع التأثير التي أدت بالبلدين- الجزائر والمغرب- الى الوصول لهذه المرحلة من شدة التنافس وتكديس الأسلحة الكمية والنوعية، خاصة في ظل الاعتقاد ان قضية الصحراء الغربية تعتبر العامل الأساسي في تبلور هذه الظاهرة وتصاعدها من مرحلة لأخرى.



استاذ وباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية مختص في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الجزائرية المغربية وقضايا المغرب العربي.

NOOR PUBLISHING



978-3-330-80591-0

كمال عباس عبد الودود

أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب

كمال عباس عبد الودود

أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب

دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج

Noor Publishing

Impressum

Bibliografische Information der Deutschen Nationalbibliothek: Die Deutsche Nationalbibliothek verzeichnet diese Publikation in der Deutschen Nationalbibliografie; detaillierte bibliografische Daten sind im Internet über http://dnb.d-nb.de abrufbar.

البيانات القانونية

معلومات ببليوجرافيـة للمكتبة الوطنية الألمانية : المكتبة الوطنية الألمانية تسـجل هذا المنشور في الببليوجرافيـا الوطنيـة الألمـانية http://dnb.d-nb.de.:تفاصـيل البيانات البيليوغرافية موجودة على شبكة الإنترنت تحت الموقع التالي

Coverbild / صورة الغلاف
www.ingimage.com

Verlag / دار النشر
Noor Publishing
ist ein Imprint der / is a trademark of
OmniScriptum GmbH & Co. KG
Bahnhofstraße 28, 66111 Saarbrücken, Deutschland / Germany
Email / البريد الإلكتروني
info@omniscriptum.com

Herstellung: siehe letzte Seite /
طبع :انظر أخر صفحة
ISBN / رقم دولي معياري للكتاب:
978-3-330-80591-0



شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَ المَلاَئِكَةُ وَ أُوْلُوا العِلْمِ قَائِمًا بِالقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ

[سورة آل عمران : آية 18]

شكر وعرفان:

قال تعالى: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) صدق الله العظيم.

(سورة النمل: أية 18)

أول من يستحق الإجلال والشكر، هو الله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى.

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء.

الحمد لله الذي خضع، لملكه كل شيء.

الحمد لله الذي ذل لعزته كل شيء.

ربي بفضلك علما وبنعمتك ورحمتك أتممنا، فالشكر لك والحمد لك يا أرحم الراحمين والصلاة والسلام على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لمثلي وقدوتي الأستاذ الفاضل "يوسف أزروال"، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وقدم لي يد العون والمساندة ماديا ومعنويا، وعلى جهوده ونصائحه القيمة طيلة فترة البحث، رغم انشغالاته الكثيرة.

كما أتوجه أيضا بالشكر الجزيل إلى صاحب كتاب، (الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي)، الأستاذ "عالي الشامي" على كتابه الذي أثر في بشكل بالغ طيلة فترة الدراسة والبحث.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة

مقدمة:

تعتبر قضية الصحراء الغربية، إحدى المحددات الرئيسة للعلاقات المغاربية، ومعيارا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة، وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل تأثير واختراق خارجي. فمحورية هذه القضية بأبعادها وتأثيراتها المختلفة قد جعلت منها إما موضع اهتمام للدراسات التي تركز على الجوانب التاريخية القانونية والأنثروبولوجية، أو تلك التي تنطلق من مستويات تحليل مختلفة تهتم أكثر بأبعادها الدولية ورهاناتها الإقليمية أو تأثيراتها على العلاقات الثنائية المغاربية، وهذا الأمر يعكس بشدة مدى تعقد هذه الحالة الشيء الذي يجعل من عملية تحليلها علميا أمرا معقدا.

فالصحراء الغربية **"المستعمرة الإسبانية السابقة "** تشكل الامتداد الجنوبي للمغرب، والامتداد الشمالي لموريتانيا، والامتداد الغربي للجزائر، أي أنها نقطة الوصل التي تربط هذه الدول الثلاث ببعضها البعض. مما يعطيها، انطلاقا من موقعها الجغرافي، أهمية خاصة في مشروع وحدة المغرب العربي. أما كيف تتحول هذه الأهمية الوحدوية إلى صراع بين الدول المغاربية، فإن في ذلك ما يفضح المعادلة التي تجعل من الصحراء الغربية تعبيرا لمشاكل أخرى نتجت أساسا عن قيام الدول الصحراوية، مبرزة بذلك منهج التفكك والتفتت في الإطار المغاربي.

ولقد سبق وتناول العديد من الباحثين، العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا دون تسليط الضوء على حقيقة هذا النزاع، وكشف اللبس والغموض الذي لا يزال يخيم عليهما، فهذه العلاقات كما يؤكدها الخبير في العلاقات الجزائرية-المغربية، الدكتور **خالد شيات** من خلال قوله: **"إنه ليس هناك علاقات أكثر تعقيدا من العلاقات بين البلدين، كونها بقيت مرهونة لمنطق اللاحرب واللاسلم الذي يميزها، مشيرا إلى أنه من الصعب الحديث عن فترات جيدة وأخرى سيئة في علاقات الجارين[1]".**

ظلت العلاقات الجزائرية المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس. حيث أكد تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن، أن ثمة تنافسا حادا وكبيرا بين الجارتين، الجزائر والمغرب. حيث لم يقتصر الصراع على اقتناء السلاح، وإنما هم كذلك التنافس حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني.

تتجلى أهمية الموضوع في محاولة الكشف عن مدى تأثير قضية الصحراء الغربية في التوتر بين الجزائر والمغرب والمتمثل في السباق نحو التسلح بين البلدين، هذا الأخير الذي أصبح يبرز بشدة في الآونة الأخيرة من خلال الصفقات الكبيرة التي يبرمها الطرفيين من مصادر متنوعة وبأشكال مختلفة، وهو ما يدعو للبحث والكشف عن مواضع التأثير التي أدت بالبلدين الجزائر والمغرب الى الوصول لهذه المرحلة من شدة التنافس وتكديس الأسلحة الكمية والنوعية، خاصة في ظل الاعتقاد ان قضية الصحراء الغربية تعتبر العامل الأساسي في تبلور هذه الظاهرة وتصاعدها من مرحلة لأخرى.

كما تتمثل أهميته العلمية والنظرية في توجه العلاقات الدولية نحو المزيد من التخصص والدقة في توصيف وتحليل التفاعلات الدولية، حيث يؤثر في العلاقات الدولية سواء سلبا أو إيجابا، عوامل عديدة كثيرة ومتنوعة تتطور وتتغير مع مرور الزمن، ومن بين أبرز هذه العوامل، يتجلى سباق التسلح الذي لا يستطيع أحد إغفال أو انتقاص أثره الهام والمؤثر في العلاقات الدولية، فالسباق نحو بناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل الدول، وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فامتلاك السلاح هو أمر ضروري لكل

---

[1] البشير ساكري، **"النزاع الجزائري المغربي. سرطان في الجسد المغاربي"**، انظر على الرابط التالي:
http://www. Amad Media.com (26/09/2015).

دولة، وبه تقاس اهمية الدول وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر.

ويهدف الموضوع المتناول بالكتاب إلى ما يلي:

1- الوقوف على ظاهرة سباق التسلح الدولي والتعرف على أسبابه وتداعياته، وكذا علاقته بالصراع والتنافس الدولي.
2- التعريف بقضية الصحراء الغربية والمواقف والسياسات الجزائرية المغربية منها.
3- التعرض بالدراسة والتحليل للعلاقات الجزائرية المغربية في إطار السباق نحو التسلح بين البلدين.
4- محاولة الوقوف على أثر قضية الصحراء الغربية في التسابق على التسلح بين الجزائر والمغرب.
5- إعطاء استنتاجات وتوصيات تعمد على حل التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية، بما يخدم قضية الصحراء الغربية، والإتحاد المغاربي بصفة خاصة.

بالنظر للديناميكية التي اتسمت بها العلاقات الجزائرية-المغربية، وعلى رأسها وجود نزاعات حدودية بينية لا تزال عالقة بين البلدين، وباعتبار أن قضية الصحراء الغربية تشكل محور اهتمام الطرفين، وتأثر في مسار العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، الذي يشهد سباقا للتسلح ينظر للقضية الصحراء الغربية على أنها تؤثر في هذا التنافس على التسلح، الشيء الذي يطرح تساؤلا حول:

كيف يمكن لقضية الصحراء الغربية أن تؤثر في العلاقات الجزائرية المغربية في ظل سباق التسلح؟

من أجل تحقيق ما تصبو إليه هذه الدراسة من مقاصد وأهداف، وللإجابة على الإشكالية وإثبات أو نفي فروض الدراسة توجب علينا وضعها في نطاق وإطار يحددها، وذلك من خلال عرض الدراسة وتقديمها ضمن خطة تحتوي على أربعة فصول وفقا للخطة التالية:

الفصل الأول: ظاهرة سباق التسلح في العلاقات الدولية.

الهدف من هذا الفصل هو إعطاء لمحة عن الصراع الدولي في إطار سباق التسلح، من خلال عرض مجموعة من المفاهيم والتعريفات التي تمكننا من الإحاطة بظاهرة سباق التسلح ومن جوانب عدة. يحتوي هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: التسابق الدولي نحو التسلح: تم التطرق في هذا المبحث لخلفية الصراع الدولي وبروز ظاهرة السباق نحو التسلح كأثر لهذا الصراع، مع محاولة فهم الدوافع التي تعمل على استمرارية هذه الظاهرة، تم عرض ما سبق من خلال إعطاء تعريفات مفصلة للعديد من مفكري ومنظري العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، وكذا استعراض أهم خصائص سباق التسلح مع أمثلة تجسد ما سبق، حتى نزيل اللبس نهائيا عن هذه الظاهرة محل الدراسة.

المبحث الثاني: الحد من التسلح في العلاقات الدولية: تناولنا فيه، تطور نزع السلاح في العلاقات الدولية، مع التوقف على نزع التسلح وأهم خصائصه، كما تناولنا مبدأ مراقبة التسلح كألية مكملة ومرتبطة بنزع السلاح الدولي.

المبحث الثالث: سباق التسلح في العالم العربي: باعتبار أن أن العالم العربي ليس في معزل عما تشهده العلاقات الدولية من ظواهر وأحداث، تم الوقوف على ظاهرة السباق على التسلح في الوطن العربي من خلال

منطقة الخليج العربي والمغرب العربي، مع إعطاء لمحة عن السياسات المصلحية الغربية من هذا السباق، كما تم التركيز على الأليات التي تم من خلالها ضبط عملية التسلح في العالم العربي، وذلك لفهم الظاهرة بدقة ووضوح أكثر.

الفصل الثاني :قضية الصحراء الغربية بين المواقف والسياسات الجزائرية المغربية.

تناولنا في هذا الفصل قضية الصحراء الغربية، من خلال مرحلتين أساسيتين في الدراسة-مرحلة ما قبل الانسحاب الإسباني، ومرحلة ما بعد ذلك- باعتبارهما أساس التوتر الجزائري المغربي الحاصل اليوم في إطار قضية الصحراء، ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: النزاع في قضية الصحراء الغربية: حاولنا فيه الإحاطة بقضية الصحراء الغربية، بتعريف النزاع وعرض كرونولوجيا النزاع، لفهم جذور القضية وربطها بما يحصل اليوم خاصة على الصعيد المغاربي.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للصحراء الغربية: قمنا من خلاله، بالتركيز على عنصرين مهمين-الموقع الإستراتيجي والأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية-سنحتاج إليهما بشدة في الفصول القادة، لعلاقتهما المباشرة بموضوع الدراسة.

المبحث الثالث: المواقف والسياسات الجزائرية والمغربية تجاه قضية الصحراء الغربية: تم الاعتماد على المبحث كمدخل لموضوع الدراسة، خاصة وأنه يجمع في مضمونه الأركان الثلاث-الجزائر، الصحراء الغربية، المغرب- التي نحن بصدد دراستها للكشف عن العلاقة القائمة فيما بينهم، وللوصول الى طبيعة الحالة التي تمييز هذه العلاقات.

الفصل الثالث: موقع السباق نحو التسلح في العلاقات الجزائرية-المغربية:

حاولنا من خلال هذا الفصل، التركيز على العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب إبان استقلال البلدين، في إطار النزاع الحدودي بين البلدين أو ما يعرف بحرب الرمال، مرورا بدوافع تصعيد التوتر في العلاقات الثنائية في مراحل ما بعد الاشتباك المسلح، ووصولا الى حالة التنافس والسباق الجزائري-المغربي على التسلح، مع إعطاء توضيح دقيق لكل ما يلم بعملية تسلح البلدين من العقيدة العسكرية وميزانيات الدفاع الى الإنفاق العسكري وصفقات التسلح للبلدين، وما من شأنه أن يرتبط ويؤثر في عملية التسلح، كميا(الجيوش وتقسيماتها) ونوعيا(الأسلحة الهجومية والدفاعية)، من خلال المباحث الأتية:

المبحث الأول: النزاع الحدودي في العلاقات الجزائرية-المغربية: تطرقنا في هذا المبحث الى النزاع الحدودي الجزائري المغربي المتمثل في حرب الرمال، مع تسليط الضوء على دوافع تصيد التوتر بين البلدين بعد انتهاء الحرب، الشيء الذي يساعد في فهم واقع العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل عام.

المبحث الثاني: سباق التسلح في العلاقات الجزائرية-المغربية: لربط عملية البحث والتدرج فيه، ولإبراز طبيعة التنافس والسباق على التسلح بين الجزائر والمغرب، وجب علينا التطرق في هذا المبحث إلى عرض كرونولوجيا سباق التسلح بين البلدين لفهم الحالة بشكل دقيق، مع التركيز على مرتكزات التسلح الجزائري المغربي، والتي من شأنها المساهمة في إضفاء نوع من التأكيد على وجود الظاهرة محل الدراسة.

الفصل الرابع: تأثير قضية الصحراء الغربية في ملف السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب.

الهدف من هذا الفصل هو إعطاء حوصلة لما تم البحث فيه سابقا ولربط العناصر فيما بينها- قضية الصحراء الغربية، التأثير في العلاقات الجزائرية المغربية، ملف سباق التسلح-، من خلال عرض ما تأثر به قضية الصحراء الغربية في ظاهرة سباق التسلح الجزائري المغربي، مع إعطاء تأثيرات أخرى قد تكون أكثر عمق وتأثير من قضية الصحراء الغربية في حالة التوتر التي تشهدها العلاقات الجزائرية المغربية، المتجسدة اليوم في سباق التسلح. يحتوي هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثير قضية الصحراء الغربية في سباق التسلح الجزائري-المغربي: تم التطرق في هذا المبحث للعوامل التي يمكن أن تؤثر قضية الصحراء الغربية بها في سباق التسلح الذي تشده الجزائر والمغرب، كل عامل على حدى (سياسي، إقتصادي، استراتيجي)، وكذا استعراض هذه العوامل بما يساهم في التأثير على سباق التسلح، حتى يتم ربط قضية الصحراء الغربية من خلال عواملها بالتأثير في العلاقات الجزائرية المغربية، في شكل السباق على التسلح بين البلدين.

المبحث الثاني: أثر العوامل الداخلية والخارجية على سباق التسلح الجزائري المغربي. إنتقلنا في هذا المبحث من أثر قضية الصحراء الغربية في السباق الجزائري المغربي، الى كشف عوامل مؤثرة أخرى، نرى من خلالها حقيقة التسابق على التسلح بين البلدين، وهو ما يصب في الإشكالية التي قمنا بطرحها مسبقا الشيء الذي يضع الباحث أمام الأمر الواقع لاستنتاج النتائج والتوصيات في نهاية الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: ظاهرة سباق التسلح في العلاقات الدولية.

يؤثر في العلاقات الدولية سواء سلبا أو إيجابا، عوامل عديدة كثيرة ومتنوعة تتطور وتتغير مع مرور الزمن، ومن بين أبرز هذه العوامل، يتجلى سباق التسلح الذي لا يستطيع أحد إغفال أو انتقاص أثره الهام والمؤثر في العلاقات الدولية، فالسباق نحو بناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل الدول، وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فامتلاك السلاح هو أمر ضروري لكل دولة، وبه تقاس أهمية الدول وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر.

المبحث الأول: التسابق الدولي نحو التسلح.

ينبغي في البداية أن نتطرق الى خلفية الصراع الدولي، وإبراز أهم محطاته وسماته، وصولا إلى ظاهرة سباق التسلح وتبيين أبعادها وخصائصها وأهدافها في إطار مفاهيمي متجانس ومتناسق، كما سنحاول أخيرا تبيان الدوافع الرئيسية وراء استمرار ظاهرة سباق التسلح.

المطلب الأول: الصراع الدولي.

إن القضية الجوهرية التي تشغل اهتمام كل دولة من دول العالم، هي قضية الحفاظ على أمنها القومي وسيادتها الوطنية، وأن الوسيلة التي تتبعها الدول لتحقيق هذه الغاية هي بناء القوة، وخصوصا القوة العسكرية، واستغلال الظروف المناسبة لبسط نفوذها وتأثيرها وسيطرتها على الدول الأخرى. وينجم عن هذه الحالة صراعات وحروب مستمرة، لذلك فإن الفوضى والعنف هما أبرز سمات النظام السياسي العالمي الذي لا يمكن فهمه فهما صحيحا دون فهم هذه الحقيقة. يشير إلى ذلك **د .إسماعيل صبري مقلد**[1] بقوله:**"إن الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية الراهنة".**

فالطبيعة العدوانية لبعض الدول والناتجة عن بنيتها وتركيبتها، تدفعها لاستخدام قوتها ضد غيرها من الدول والتي فيها مصدر قلق أو خوف أو إزعاج، وهو ما عبر عنه **فردريك شومان**[2] بقوله: **"إن القاعدة الأساسية في العلاقات الدولية هي الشك والريبة، وبالتالي فأنه لابد من استخدام الدول للقوة العسكرية ضد بعضها البعض "**، ولعل تاريخ العلاقات الدولية مليء بالشواهد الدالة على صدق الزعم السالف الذكر، ونتيجة لهذا على الدول أن تتنافس مع الأخرين في سباق التسلح، حتى تقاوم أي تهديد يواجهها به خصومها.

إن سباق التسلح الدولي، الذي يجتاح أفراد المجتمع الدولي، هو في نهاية المطاف المصدر الرئيسي للصراع الدولي، الذي يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، ويتخذ نماذج مختلفة ومتنوعة، فالصراع الدولي أشمل في نطاقه وأعقد بكثير في مفهومه من مفهوم ونطاق الحرب، لأن الحرب متى اندلعت فإنها لا تترك أمام أطرافها إلا خيارين إما الاستمرار أو الاستسلام بين المقاومة والإذعان، بين النصر والهزيمة.[3]

وعليه فالدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدي أو إثبات الذات، حماية لتنمية المصالح القومية، وجعل الآخرين يستجيبون طواعية أو يذعنون كراهية لما يقدمون عليه أو الامتناع عنه، أو من الحماية التي يوفرها الآخرون لها إذا هي عجزت بإمكانياتها الذاتية عن تأمين حق البقاء نفسها، أي أن تأمين حق البقاء هو الهدف الأساسي في السياسات الخارجية لكل الدول.[4]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: منشورات دار السلاسل، 1971)، ص25.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (الأردن: جامعة اليرموك، 2010)، ص ص.63-62.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 18- 19.

[4] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003)، ص .90.

إذا فالصراع وليس التعاون هو السمة المميزة لعلاقات أفراد المجتمع الدولي فيما بينهم، وإن الدولة أساسا، تستمد مقدرتها على البقاء من قوتها الذاتية. ومن خلال استعراض مراحل التاريخ، نجد أن حدود الدول هي التي تعكس علاقات القوة النسبية فيما بينها، فالدولة تسعى لتعزيز أمنها وحماية نفسها ككيان سياسي وسيادي بين غيرها من الدول، في ظل تغير نظم التسلح، وتعاظم دور أسلحة الدمار الشامل، الذي أنتج تغيرات في نظم الأمن الدولية، مما دفع هذه الدول إلى التخطيط لشن حروب وقائية بغية تعزيز ترسانتها من الأسلحة التقليدية والاستراتيجية، أي أنها دخلت نوعا من سباق التسلح لتحقيق تفوق على القوى المنافسة.[1]

وفي هذه الحالة كثرت التهديدات باستخدام القوة وراحت الدول المنتجة للسلاح تزيد من كميات الإنتاج، وتنتج أنواعا جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وقد جربت هذه الأسلحة الحديثة في مناطق عديدة من العالم مثل اليابان. إذ وبالرغم من ذلك، وحتى بعد انقضاء مرحلة الحرب الباردة، استمر سباق التسلح على ما هو عليه رغم الدعوات العالمية لحماية السلم والأمن، ومحاولة فرض الأمن الجماعي على أفراد المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: سباق التسلح كأثر للصراع الدولي.

عرف سباق التسلح[2] (Arms Race) بمفهومه العام منذ العصور القديمة ملازما للتطور التاريخي للمجتمعات البشرية، أما المفهوم الحديث فظهر منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحقق طفرة كبيرة نشأت مع الثورة الصناعية، ومنذ ذلك الوقت كان سابق التسلح حكرا على الدول الكبرى الصناعية ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة أصبح يشمل أغلبية دول العالم الثالث، خاصة بعد أن أصبحت الحروب النيابية أو الحروب بالوكالة في إطار الصراع حول مناطق النفوذ بديلا عن الحرب النووية بين المعسكرين الشرقي والغربي.

فسباق التسلح هو ظاهرة عسكرية، سياسية، صناعية، تجارية، تتمثل في استمرار التنافس بين الأقطار المتنازعة فعلا أو ضمنا على تحسين كفاءتها وأسلحتها القتالية وطاقتها الدفاعية والهجومية وذلك عن طريق: إما تطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعيا وإنتاجها بكميات كبيرة وتحديثها بوتيرة تتناسب مع وتيرة التطوير التقني والتكنولوجي، وبناء قوات مسلحة ضخمة مستعدة لخوض المعارك في أي وقت من الأوقات، وهذا بالنسبة للدول الصناعية. وإما باستيراد المعدات الحربية والأسلحة واستبدالها عند حدوث تطورات تقنية جديدة، وهذا فيما يخص الدول غير الصناعية[*].

وهو أيضا نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية .وغالبا ما يعرف سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل .ففي حال شرعت دولة (أ) بتطوير برنامج عسكري عدواني، تتوقع دولة (ب) مجاورة لها الأسوأ، أي أن الدولة (أ) تحضر لحرب .إن الحذر وكون العلاقات الدولية قائمة في جو الاعتماد الكامل على الذات يفترضان أن تزيد الدولة (ب) المجاورة من إنفاقها العسكري لتتلاءم وإنفاق الدولة(أ) ، حيث أن عدم قيامها بذلك يجعلها عرضة للاعتداء .إلا أن محاولة

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي، الهواجس والطموحات والمصالح،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)،ص18.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة،** ج3، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص ص 126- 128.

[*] هناك من يعطي تعريف آخر لسباق التسلح بأنه وجود طرفين أو أكثر يعتبرون أنفسهم في علاقة ندية أو عدائية، وقد يدفعهم ذلك الى تطوير أسلحتهم بمعدلات عالية ومتسارعة، كما قد يحفزهم على بناء قوتهم العسكرية على ضوء تجربة العلاقات الماضية والحاضرة والمتوقعة للسلوك العسكري والسياسي للدول المنافسة لهم.

الدولة (ب) الحفاظ على توازن القوى قد تبوء بالفشل، وقد ترى الدولة (أ) أن رد فعل الدولة (ب) عدائي . والنتيجة هي زيادة في مستوى العداء بين الطرفين وتصعيد في نوعية الأسلحة المتوافرة لديهما أو كميتها أو كلتيهما معا، وتضاؤل في أمن كل من الدولتين[1]. وفيما يلي أمثلة تعطي صورا واضحة عن الموضوع:

ففي عام 1906، أطلقت بريطانيا العظمى نوعا جديدا من السفن الحربية هوDreadnought) (HMS . تميزت هذه السفينة بسرعتها التي فاقت سرعة السفن الحربية الموجودة أصلا وبكونها مصفحة ومزودة ببطاريات مدفعية قوية قادرة على إطلاق القنابل لمسافات بعيدة. أقلقت عملية إطلاق هذه السفينة ألمانيا، فقامت بتصنيع سفن تتمتع بالقوة نفسها. هذا ما دفع بريطانيا العظمى إلى بناء المزيد من هذه السفن الحربية القوية لمضاهاة ذلك. وأخيرا، تم تطوير سفن (Super dreadnoughts) ووضعت في الخدمة. لذا كان إطلاق مجموعة من السفن الجديدة سببا في سباق تسلح غير وجه الحروب البحرية.

وأيضا في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى(1914_1918)، دخلت كل من فرنسا وألمانيا في سباق تسلح لزيادة عدد جنودهما. إضافة إلى ذلك، يمكن للدول أن تدخل سباقا من أجل تحسين تكنولوجيا الحرب الدفاعية الخاصة بها. فخلال الحرب الباردة مثلا، تسابقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي من أجل تحسين نوعية أنظمة التسليح الخاصة بهما، وأنظمة الإنذار المبكر والتقنيات الاستخبارية وفاعليتها. وكانت الأقمار الصناعية الثابتة بالنسبة إلى الأرض والكاميرات ذات النقاوة العالية عاملين تكنولوجيين مساعدين اكتسبا أهمية كبرى في سباق التسلح النووي.

وعليه فإن جوهر سباق التسلح هو نقص الثقة بين الأطراف. فمع تصاعد سباق التسلح تزداد حدة التوتر ويصعب التعاون ويصبح من الصعب جدا تحقيق الأمن. وغالبا ما تتلون سباقات التسلح بألوان من افتراضات أيديولوجية وسياسية، الأمر الذي يضفي عليها عنصرا غير منطقي. ويعتقد عدد من العلماء أن سباق التسلح ينبئ باقتراب الحرب. وتكمن المفارقة في أن الدول التي تقع في شرك سباق التسلح من أجل تعزيز وضعها الأمني بالنسبة إلى خصمها، قد تنتهي من جراء ذلك إلى تزعزع أمني دائم.

أضف الى ذلك أن ثمة نزعة أحيانا في سباق التسلح إلى زيادة أهمية قوة الخصم الحقيقية. والسبب في ذلك نقص في المعلومات الدقيقة والصحيحة المتعلقة بعدد الأسلحة. كما تميل بعض الدول إلى وصف خصومها بصورة أقوى مما هم عليها حقيقة. فخلال الخمسينيات والستينيات مثلا، زاد صانعو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من أهمية القدرة النووية للاتحاد السوفياتي[2].

كما أصبحت ظاهرة سباق التسلح ترتبط ارتباطا وثيقا ببعدها الاقتصادي، والذي يتمثل فيما يعرف بنفقات الدفاع أو النفقات العسكرية، وهي مجموعة الموارد المالية والاقتصادية التي تغطي تكاليف صناعة واستيراد وتطوير الأسلحة والعتاد العسكري وكل ما يرتبط بهما[*]، فلقد انغمس العالم على إثر ازدياد التوترات وتفاقم حدة الصراعات السياسية والأيديولوجية والعسكرية في الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة وتم تجاوز جميع الأرقام

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.245.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 245-247.

[*] إن أشمل تعريف للإنفاق العسكري هو التعريف الذي يعتمده معهد ستوكهلم لأبحاث السلام العالمي" Stockholm International peace Research Institute SIPRI"ويستند في ذلك الى تعريف حلف شمال الأطلسي لمفهوم نفقات الدفاع، ويشمل هذا التعريف كل النفقات المالية على: القوات المسلحة بما في ذلك قوات حفظ السلام –وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المنخرطة في المشاريع الدفاعية- القوات شبه العسكرية عندما يقدر أنها تدرب وتجهز للعمليات العسكرية- النشطات الفضائية العسكرية. كما يجب أن تشمل هذه= =النفقات كل من: الأفراد العسكريون والمدنيون بما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريين ومختلف الخدمات الاجتماعية لهم- العمليات والصيانة- المشتريات- البحث والتطوير- المعونة العسكرية ويستقي المعهد إحصاءاته في هذا المجال من التقارير المالية والإحصائية والاقتصادية الخاصة بصندوق النقد الدولي حول العالم، إضافة الى التقارير الحكومية حول الميزانيات وكذلك الجرائد والدوريات المتخصصة في الشؤون المالية والاقتصادية، ويحدث على هذه التقارير بعض التعديلات لتتناسب مع تعريفه للإنفاق العسكري، مما يجعل إحصاءاته أقرب الى الأرقام الحقيقية.

القياسية بالنسبة لفاعلية الأسلحة التقليدية والمعروفة سابقا[1]. واستحدث العالم الأسلحة الذكية والمبرمجة وبرزت أجيال جديدة من القاذفات والطائرات والسفن والغواصات والقنابل والصواريخ. حيث ربط العالم المعاصر أمنه ومصيره ووجوده بالسلاح وبسباق التسلح، وتجاوز إنفاقه على التسلح كل الأرقام المعقولة والمقبولة. ففي الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1989 أنفق العالم ما مجموعه 14 ألف ألف مليون دولار على الشؤون العسكرية. كما بلغ الإنفاق العسكري في العالم سنة 1989 وحدها 900 ألف مليون دولار أي بعدل مليوني دولار في كل دقيقة من دقائق اليوم الواحد وعلى مدار 365 يوما من أيام السنة[2].

وكانت الحصيلة النهائية والملموسة لمثل هذا الإنفاق هي امتلاك العالم مخزونا من الأسلحة ومن القدرات التدميرية تقدر بحوالي 16 ألف مليون طن من مادة أل **(ت.ن.ت)**. أي ما معدله خمسة آلاف ضعف جميع القدرات التدميرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، والتي راح ضحيتها 45 مليون نسمة من سكان العالم. كذلك فقد تضاعف باطراد ملحوظ عدد الجنود في العالم، وتجاوز عددهم 25 مليون جندي في حين بلغ إجمالي عدد العاملين في ا لمؤسسات والصناعات العسكرية 100 مليون شخص. منهم 500 ألف عالم ومهندس ومخترع وفني، مهمتهم الوحيدة هي اختراع وتطوير الأسلحة الجديدة في المعامل والمصانع العسكرية التي تنفق وحدها ميزانية سنوية قدرها 75 ألف مليون دولار[3].

لقد تسببت هذه الأسلحة الجديدة التي تم تطويرها بعد الحرب العالمية الثانية في مقتل 15 مليون نسمة حتى الآن في أكثر من 110 حروب أهلية وإقليمية اندلعت خلال الفترة منذ 1945 وما زالت مستمرة في أكثر من بقعة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[4]، تلى ذلك كله الانتقال من عالم الأسلحة التقليدية إلى صناعة الأسلحة النووية.

ففي تقرير صادر حديثا أن إجمالي الإنفاق العالمي على التسليح بلغ في عام 2013 نحو 1.75 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يكشف عن تراجع بنسبة 1.9 % عما أنفق عام 2012.

ويعود السبب وراء هذا الانخفاض بحسب التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى تراجع النفقات العسكرية في البلدان الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من زيادة الإنفاق العسكري في باقي أنحاء العالم بنحو 1.8 %.

وقال التقرير إن الصين وروسيا والسعودية زادت إنفاقها على التسليح في عام 2013، وتعتبر هذه الدول الثلاث بين 23 بلدا في جميع أنحاء العالم ضاعفت صرفها منذ عام 2004.

ويؤكد التقرير أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط ارتفع بنحو 4 % عام 2013 ليصل إلى نحو 150 مليار دولار وأن العراق تعد حاليا في مقدمة الدول العربية إنفاقا على التسليح.

ويعكس التقرير حالة القلق الغربي من استمرار ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري في الصين، فقد زاد الإنفاق العسكري لآسيا وأستراليا بنسبة 3.6 في المائة وبلغ 407 مليارات دولار، ومثلت الصين نحو 7.4 في المائة من هذه الزيادة وواصلت إنفاقها في هذا المجال إلى 188 مليار دولار.

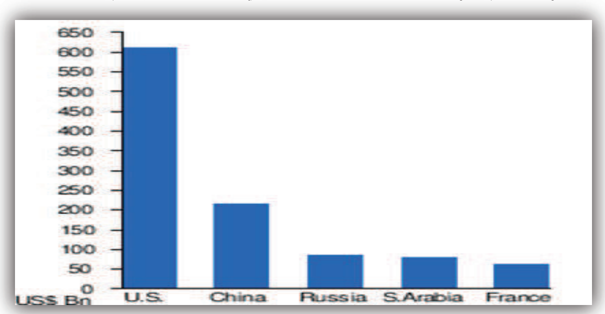
ولقد أصبح العالم اليوم يشهد عددا من سباقات الأسلحة التقليدية، وتتمركز معظم هذه السباقات في العالم العربي، وهي لا تشكل أي تهديد للسلام العالمي. ولكن ما يقلق أكثر هو بداية سباق تسلح نووي بين الهند وباكستان، إذ فجرت كلتا الدولتين قنابل نووية ودخلت في حرب حول منطقة كشمير وهددت كل واحدة بشن حرب على الأخرى.

---

[1] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة سليم حميداني، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006)، ص.38
[2] موريس غورييه، **العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص.64.
[3] جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، رقم 114، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة،1986)، ص .7.
[4] جان سان جور، **ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986)، ص.27.

وتجدر الإشارة الى أنه من الصعب جدا وضع حد لسباق التسلح متى بدأ. إلا أن مسألة ضبط التسلح تبقى هي أفضل الحلول الدبلوماسية لسباق التسلح وخفض حدة التوتر في الصراعات الدولية.

(الشكل رقم 01): أعمدة بيانية لأكبر خمس دول في الإنفاق العسكري لعام 2014.



المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، The 05 countries with the highest military expenditure in 2014 اطلع عليه في: 2016/04/13.

المطلب الثالث: دوافع استمرار التسابق الدولي نحو التسلح.

من الطبيعي والبديهي التوقع بأن العالم المعاصر يتضمن قوى ومؤسسات وفئات اجتماعية لها مصالح حيوية راسخة، تستفيد فائدة عظمى من تصاعد سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي في العالم. لذلك فإن تحويل رغبة بعض الدول في وقف هذا السباق إلى اتفاقيات ملزمة، هو أمر في غاية الصعوبة وربما يصل إلى حد الاستحالة. فهذه الرغبة تصطدم أولا بإرادة مجموعات سياسية وإيديولوجية ذات نفوذ وتأثير، تقف موقف العداء المطلق تجاه أي اتفاقية عسكرية في العالم ككل. كما أن على هذه الرغبة في الحد من سباق التسلح أن تتجاوز جملة من العوامل الفنية والسياسية التي تعيق الجهود المخلصة والمبذولة للتوصل إلى مشروع لنزع السلاح العالمي.

فعلى الصعيد السياسي يلاحظ أن رغبة البعض في نزع السلاح هي في الأساس رغبة مثالية ومخالفة لحقائق الحياة السياسية الدولية، فالدول في ظل النظام السياسي الدولي الراهن تسعى باستمرار إلى زيادة قدراتها الدفاعية وإلى حماية مصالحها القومية وتسعى بحكم تكوينها، لتصبح دولا ذات نفوذ وتأثير يتمان بواسطة زيادة القدرات والإمكانات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، كما أن الرغبة الطبيعية للدول هي في زيادة إمكانياتها العسكرية والاقتصادية، ولا توجد دولة في العالم ترغب طوعا في تخفيض قوتها، أي أن تصبح أضعف مما هي عليه، وخصوصا الدول الكبرى التي تخشى التفريط في أسلحتها المتنوعة[1]. يقول **جوزيف كاميللري: "إن فشل مبادرات نزع السلاح قد يكمن جزئيا على الأقل، في الطبيعة ذاتها للنظام الدولي الممزق والذي يتوجب على الدول أن تعمل ضمنه. ففي العصر النووي، وربما أكثر من العصور التي سبقته، تكره الدول أن تتخلى عن قدراتها العسكرية التي تعتبرها بمثابة عنصر الحماية الأخير لمصالحها وقبل كل شيء لأمنها"[2]**. لذلك يبدو أن نزع السلاح هو مطلب مثالي لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف السياسية الدولية

---

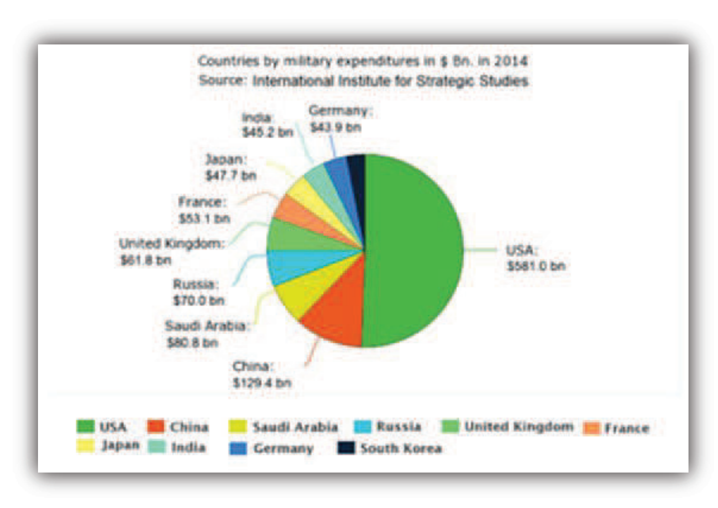
[1] عفيف ظاهر، **"**حكاية الغرب مع الأوبك**"**، **"مجلة الوحدة"** م.4، ع.40، (يناير 1988)، ص.153.

[2] غورييه، مرجع سابق، ص.71.

الراهنة. وإن كان لابد من نزع شامل للسلاح فإن الحل يكمن أولا في إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في النظام السياسي الدولي السائد وهو أمر بالغ الصعوبة الآن وفي المستقبل المنظور.

كما أن صفة عدم الثقة والشك ا لمتبادلين هي صفة سائدة بين الدول ومتأصلة في النظام السياسي الدولي. يقول الدكتور **إسماعيل صبري مقلد: " إنه لو كانت العلاقات بين الدول مبنية في أساسها على الثقة الكاملة في نوايا بعضها البعض لما كان ثمة داع للتسلح في الأصل، ولما وجدت بالتالي مشكلة نزع السلاح بالصورة التي نعرفها "**. إن الشك المتبادل ربما يكون أكبر عائق يقف في سبيل التوصل إلى اتفاقية لنزع السلاح بشتى أنواعه، حيث يؤدي عدم الثقة إلى المبالغة في طلب الرقابة والتفتيش وتحويلها إلى قضية فنية بالغة التعقيد[1]. ويوضح **جون ستنجر** أن طلب الرقابة والتفتيش قد تحول بالفعل إلى "حلقة مفرغة ". فكل طرف يؤكد على حقه في مراقبة وتفتيش الطرف الآخر بحجة أنه يشك في التزاماته ولا يثق في تعهداته. لكن قبول أي طرف بالرقابة والتفتيش يتطلب في حد ذاته درجة ما من الثقة المتبادلة، وهي صفة مفقودة بين الدول وخصوصا الدول الكبرى. وهكذا يؤدي عدم الثقة إلى طلب الرقابة والتفتيش في حين تتطلب الرقابة وجود الثقة التي لا يمكن خلقها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، بل لا يمكن خلقها بين عالمين مختلفين -شمال وجنوب-، تختلف منطلقاتهما وقناعاتهما الإيديولوجية والسياسية والحياتية.[2]

(الشكل رقم 02): دائرة نسبية للعشرة الأوائل من حيث النفقات العسكرية بالبليون دولار الأمريكي لعام 2014.



المصدر: **International Institute for Strategic Studies, The Military Balance Routledge 2015.**

ويبقى القول إن هذه العوامل الفنية والسياسية ليست الوحيدة، فهناك جملة من الأسباب الإيديولوجية والسيكولوجية والأسباب الأخرى المتعلقة بنوع الأسلحة، أكانت تقليدية أو غير تقليدية وبعامل الوقت وبدور المؤسسات العسكرية والبيروقراطية، وبالتوجهات الشخصية للقيادات السياسية للدول. بل إن السبب الأهم في كل ذلك هو وجود شبكة معقدة من المؤسسات والصناعات العسكرية المعنية مباشرة بتطوير وإنتاج الأسلحة المختلفة، والتي تتدخل باستمرار لإحباط أي مشروع لنزع السلاح في العالم. وتعرف هذه الشبكة **بالمجمع**

[1] صبري مقلد، مرجع سابق، ص.27.

[2] عفيف ظاهر، مرجع سابق، ص.153.

الصناعي العسكري الذي يتألف من الدوائر العسكرية الرسمية، ووزارات الدفاع والصناعات الحربية الخاصة، والوكلاء الذين يروجون الأسلحة ويعقدون الصفقات المربحة بين الدول والمصانع. إن هذا المجمع الصناعي العسكري ذو القدرات والإمكانيات العسكري الضخمة، يقف بطبعه ضد أي تخفيض في الإنفاق العسكري ويحارب من يروج ماليا ودعائيا لتهدئة التوترات الدولية، ويؤثر في صنع القرارات وإضفاء الشرعية على إنتاج الأسلحة بأنواعها، وتهيئة الرأي العام لدعم الخطط والبرامج العسكرية الجديدة. إن أضخم المجمعات الصناعية العسكرية في العالم هي تلك الموجودة في الولايات المتحدة. ويوجد في الولايات المتحدة حوالي عشرين ألف شركة رئيسة للصناعات الحربية[1]، بالإضافة إلى مائة وخمسين ألف شركة فرعية أخرى تتعامل جميعها مع وزارة الدفاع الأمريكية ودوائرها المختلفة، وتزويدها بكل متطلباتها بدءا من أحذية الجنود إلى الصواريخ العابرة للقارات. وتبلغ المبيعات السنوية لهذه الشركات الحربية مائتي ألف مليون دولار. وتحتكر ثلاث عشرة شركة ضخمة من هذه الشركات حوالي، 06%من إجمالي مبيعات الأسلحة في الولايات المتحدة وتعتبر شركات **جنرال الكتريك، ويونايتد تكنولوجي، وبوينغ ومكدونالد دوغلاس، ولوكهيد، وجنرال ديناميكس، وروك ريل إنترناشيونال،** أضخم الشركات الحربية على الإطلاق.

إن هذه الشركات العملاقة هي التي تنتج بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية المعروفة، الصواريخ والقاذفات والغواصات والقنابل النووية. كما أن هذه الشركات هي التي تتولى وضع تصاميم النظم النووية الجديدة وتشرف على تطويرها في معاملها ومختبراتها الخاصة ثم تقوم بإنتاجها وتسويقها.

لقد ارتبطت هذه الشركات ارتباطا شديدا بالدوائر العسكرية الرسمية ومؤسسات صنع القرار السياسي وبكل ماله علاقة بالأمن القومي، وتحولت إلى مركز الثقل الاقتصادي والصناعي في المجتمع الأمريكي لدرجة أن رفاهية أمريكا الاقتصادية أصبحت تعتمد، إلى أبعد حد، على استمرار، بل تضاعف الإنفاق العسكري. ومن دون هذا الإنفاق، فمن المؤكد أن يختنق الاقتصاد الأمريكي بفضل أزمات البطالة الحادة وتدهور الإنتاج. وباختصار فإن الاقتصاد الأمريكي تحول من اقتصاد الرفاهية إلى اقتصاد صناعة الموت بكل ما تحمله الكلمة من معنى[2].

إن القوة الاجتماعية الوحيدة المضادة لمصالح هذا المجمع الصناعي العسكري، هو القوة الشعبية الضاغطة والمتمثلة بالرأي العام والتجمعات المتفرقة الأخرى المعارضة لسباقات التسلح في العالم، لذلك فأنه لابد من تنشيط الرأي العام العالمي لكي يتصدى لنفوذ المجمع الصناعي العسكري في المجتمعات الغربية. ومن دون تحول الرأي العام العالمي إلى قوة ضاغطة ومؤثرة فإن رغبة الحد من سباق التسلح، ستظل رغبة طوبائية وهلامية في الوقت الذي تزداد فيه باضطراد كميات الأسلحة باختلافها في العالم. ومن ناحية أخرى فإن لشعوب الدول الفقيرة خاصة دول العالم الثالث، مصلحة مباشرة في وقف سباقات التسلح التقليدية والنووي في العالم، وتخفيض حدة التوترات والصراعات الدولية، حيث سيساهم ذلك في إعادة الاهتمام العالمي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة السائدة في دول العالم الثالث. وسيركز أيضا عل الجهود الدولية لإيجاد حلول عاجلة لمشاكل التنمية وخصوصا مشكلة تلك الفجوة الحياتية والمعيشية والحضارية القائمة الآن بين الدول الصناعية التقنية والغنية في الشمال، والدول التي تعاني من التخلف التقني والاقتصادي في الجنوب.

[1] أحمد علو، "سباق التسلح الدولي"، **"مجلة الجيش اللبناني"**، ع.253، (يونيو 2007)، ص.12.

[2] عفيف ظاهر، مرجع سابق، ص.153.

المبحث الثاني: الحد من التسلح في العلاقات الدولية.

يحتل موضوع الحد من التسلح جانبا رئيسيا من الاهتمام الدولي، ذلك أن الانتشار الكبير الذي يعرفه العالم جراء. ولهذا خصص هذا الفصل للحديث عن الاجور وتحديد ماهيتها.

المطلب الأول: تطور نزع السلاح في العلاقات الدولية.

يعود تاريخ مشكلة نزع السلاح في السياسة الدولية وبلورته، منذ مؤتمر لاهاي الأول الذي انعقد في سنة 1899، فقد صدرت عن المؤتمر وقتها توصية بالإجماع تدعو الدول والحكومات الى البحث في إمكانية عقد اتفاق لتخفيض قواتها البرية والبحرية، كذلك ضغط ميزانيات التسلح فيها، غير أن هذه التوصية لم تعرف إجراءات تنفيذية في الميدان، الى أن عقد مؤتمر لاهاي الثاني سنة 1907، حيث أعيدت مناقشة المشكلة بقليل من الاهتمام لتجمد لاحقا[1].

كما حاولت **عصبة الأمم**، جاهدة الاهتمام بمشكلة نزع السلاح كجزء لا يتجزأ من جهودها الرامية نحو تدعيم السلم والأمن في العالم، وعلى اعتبار أن سباق التسلح بين الدول هو من أهم عوامل التوتر والاحتكاك وأزمة الثقة، من خلال مقترحات نزع السلاح في النقاط الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي **ولسون**، والتي طلب فيها بخفض التسلح الى الحد الضروري لحماية الأمن الداخلي لكل دولة. وجاءت المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم لتقرر ما يلي: **" تقرر الدول الأعضاء في عصبة الأمم أن حماية السلم الدولي تتطلب تخفيض التسلح القومي الى أدنى مستوى يتفق واحتياجات الأمن القومي لهذه الدول على أن يقترن خفض التسلح بإقامة ترتيبات جماعية تضمن تنفيذ هذه الالتزامات والتعهدات الدولية".**[2]

إلا أن زيادة حدت سباق التسلح بين الدول، والذي اتسمت به مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، رغم ما أكده ميثاق منظمة الأمم المتحدة باللجوء إلى الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية وحظر استخدام القوة، وأهمية أن يلجأ أطراف النزاع إلى اتباع طرق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية لإنهاء نزاعاتهم، ساهم بشكل كبير في فشل سياسة الأمن الجماعي ، خاصتا أن الثورة التكنولوجية في المجال النووي، فرضت شكلا جديدا من السلم وهو ما يطلق عليه السلم من خلال توازن ميزان الرعب، أو السلم النووي الذي قام على مبدأين أساسيين هما: ونزع السلاح ومراقبة التسليح.

ولتحقيق نزع السلاح نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة بأنه من بين المسؤوليات التي يتعين على الجمعية العامة القيام بها لتحقيق السلم والأمن الدوليين، تحديد المبادئ المتعلقة بنزع السلاح، وتنظيم التسليح، ويتضح مما سبق أن حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة يتعلق بتنظيم التسليح، بحيث يكون هذا التنظيم أحد المبادئ الأساسية التي يتحقق بها السلام العالمي.

كما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحاجة الماسة إلى وضع قواعد عامة لتنظيم التسليح، لذلك شكلت لجنة الطاقة الذرية عام 1946، ولجنة الأسلحة التقليدية عام 1947، إلا أنه بعد إخفاق هاتين اللجنتين في تحقيق مهامها شكلت لجنة نزع السلاح التي عهد إليها بأعمال اللجنتين السابقتين، وتوقفت هذه اللجنة عن نشاطها بسبب توتر الوضع الدولي إثر نشوب الحرب الكورية خلال الفترة بين عام 1950وعام 1953،

---

[1] شارل روسو، **القانون الدولي العام**، ترجمة، شكر الله خليفة، عبد المحسن سعد، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1982)، ص.114.

[2] مصطفى كامل شحاته، **الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص.52.

واستمر بعد ذلك أسلوب عمل لجنة نزع السلاح بين عودة النشاط والتوقف، وفقا للتنافس القائم بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية إبان الحرب الباردة، حيث بلغت التجارب النووية ذروتها من قبل الطرفين منذ منتصف الخمسينيات.

وفي ظل هذا التنافس المتصاعد بين الكتلتين وتأزم العلاقات الدولية، عقد مؤتمر بلجراد لحركة عدم الانحياز عام1961، الذي أولى موضوع نزع السلاح أهمية خاصة، وطالب أعضاء المؤتمر بأهمية تمثيل الدول غير المنحازة في جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد لبحث موضوع نزع السلاح، كما أكدوا على ضرورة إجراء المناقشات حول ذات الموضوع تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، كما ينبغي نزع سلاح كامل وشامل في إطار نظام فعال للإشراف والرقابة، على أن تنضم إلى الفرق المنفذة لهذه المهمة أعضاء منتمين إلى الدول غير المنحازة. كما أكد المؤتمر بأهمية عقد اجتماع خاص للجمعية العامة لمناقشة موضوع نزع السلاح، أو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة، وبالفعل تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1961مناقشة موضوع التجارب النووية، وأخذت قرارا بإيقافها بأغلبية 71 صوتا ضد 20صوتا.[1]

في عام 1964إثر توقف أعمال لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، انعقد المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز، الذي أكد الأعضاء من خلاله على أهمية نزع السلاح العام والشامل واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وتحريم التجارب النووية وإنشاء مناطق مجردة من الأسلحة النووية، وقد طالب أعضاء حركة عدم الانحياز من الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وفي عام 1968، وقعت 130 دولة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان لبعض هذه الدول موقف مخالف، يعزى إلى عدم وجود ضمانات حقوقية، وعالمية كافية لضمان أمن الدول، والتي لا تمتلك تلك الأسلحة، ورأت دول أخرى أن المعاهدة غير عادلة، إذ تحرم الدول النامية الحصول على التكنولوجيا النووية، وخاصة في مجال الاستخدام السلمي، وتوليد الطاقة.

وفي الفترة ما بين عام 1969عام 1973، أبرمت معاهدة سولت الأولى، وبدأ الطرفين - الكتلة الشرقية والكتلة الغربية –في المحادثات لإبرام معاهدة سولت الثانية، وخلال هذه الفترة انعقد مؤتمري حركة عدم الانحياز في لوساكا عام1970، ومؤتمر الجزائر عام1973، أكدت فيهما دول الحركة عن ارتياحها لسياسة الوفاق ونزع التسلح.

في عام 1974، أي بعد عام واحد من انعقاد مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز، أجرت الهند أول تفجير نووي في 18 ماي1974 ، وبذلك انضمت الهند للنادي النووي وهي دولة من دول عدم الانحياز، وقد كان لهذا التفجير الهندي آثار سلبية على التوجه نحو نزع السلاح، حيث شجع العديد من دول العالم بصفة عامة ودول العالم الثالث بشكل خاص على السعي لامتلاك السلاح النووي. ومنذ انعقاد المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز في كولومبو عام1976، وأعضاء دول حركة عدم الانحياز يبدون تخوفهم من تفاقم التوتر الدولي والسباق نحو التسليح، خاصة بعد تزايد عدد الدول التي تمكنت من الانضمام للنادي النووي، وأصبح هناك سباق واضح للحصول على الأسلحة التقليدية والنووية، وكان آخرها السباق النووي بين الهند وباكستان في نهاية التسعينيات والذي تباينت آراء دول عدم الانحياز حوله[2].

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص.250.248.

[2] أحمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، (بيروت: دار الفكر، 2002)، ص.93.

أكدت الدول في النظام الدولي وخاصة دول العالم الثالث على ضرورة وجود خطة زمنية لنزع السلاح النووي يجري خلالها الربط بين الضمانات الأمنية وإزالة جميع الأسلحة النووية، ولذلك حث مؤتمر نزع السلاح على التفاوض حول اتفاقية دولية متوازنة الأسس تمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف، كما اعتبرت دول العالم الثالث، أن تبني قرار من مجلس الأمن يوفر تأكيدات أمنية فعالة وغير مشروطة وشاملة للدول غير النووية ضد الاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، قد يكون إسهاما إيجابيا لمنع انتشار الأسلحة التقليدية والنووية، وربما يكون كذلك خطوة لتحقيق نزع السلاح عموما.

إثر ذلك وفي فبراير 2005، صادقت 63 دولة، طرف في معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على البروتوكولات الإضافية. وعقد المؤتمر الخامس لمراجعة المعاهدة، في 27 ماي2005، في الولايات المتحدة الأمريكية. وأختتم بإقرار وثيقة مقتضبة، على خلفية الأزمتين النوويتين :كوريا الشمالية وإيران، فضلا عن ضرورة تقوية النظام، المنبثق من معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن جهة أخرى، يبين تطور أوضاع الطاقة عالميا، بأن الطاقة النووية كان لها، وسيكون دور أساسي تضطلع به، من منظور التنمية المستدامة، وهو أمر ينطوي على نزع السلاح وتطوير التعاون الدولي.

المطلب الثاني: نزع السلاح.

يرى المفكر **صامويل هنتغتون** أن: **" نزع السلاح بشكل كامل يتطلب شكلا من أشكال الحكومة العالمية، التي تردع أمة من الاعتداء على أجزاء أخرى، ففي عالم منزوع السلاح، وبدون حكومة مسلحة تسليحا كافيا لمنع الاعتداء بين الأمم، فإن الاختلافات العقائدية والمصالح، قد تؤدي بسهولة الى تجدد النزاع العالمي وخطر الحرب، ولكن أي حكومة عالمية قادرة على منع النزاع العالمي قد تتحول الى ديكتاتورية مطلقة"[1].**
من خلال هذا السياق يتضح أن نزع السلاح (Désarmement) هو محاولة القضاء على التسلح أو الحد منه بصورة جذرية. حيث يختلف نزع السلاح في مفهومه، عن مفهوم ضبط التسلح الذي يفرض قيودا، ولا يحدد بالضرورة عدد الأسلحة المتوافرة في الدول المعنية أو أنواعها، وترتكز معظم مقترحات نزع السلاح على فرضية أن الأسلحة في ذاتها هي مصدر مهم للصراعات[2].

فنزع السلاح هو عملية ووضع نهائي، على حد سواء. فهو بوصفه عملية، ينطوي على خفض أو إزالة أو نزع أنظمة الأسلحة المحددة. وكوضع نهائي فإنه ينطوي على إقامة عالم منزوع السلاح ومنع العودة إلى التسلح بعدئذ. يقول **إسماعيل صبري مقلد:" نزع السلاح يعني إما الخفض الجزئي أو الخفض التام من الأدوات المادية أو البشرية، التي تساعد على ممارسة العنف المادي في العلاقات الدولية"[3]**، إذا فنزع السلاح قد إقليميا أو عالميا. وقد يكون من طرف واحد أو ثنائيا أو متعدد الأطراف، وقد يكون جزئيا أو شاملا. وقد ينحصر ببعض أنظمة الأسلحة أو يشمل جميع الفئات، فيمكن إذا اعتبار نزع السلاح العام والتام هو أشمل هذه المشاريع.

في النظام الحديث المتمحور على الدول، كان نزع السلاح يتبع عادة الهزيمة في الحرب. فالدولة المهزومة تتعرض لنزع سلاحها من قبل المنتصرين وغالبا ما تتأكد هذه النتيجة بمعاهدة سلام أو هدنة لاحقة. فقد يحظر على المهزوم حيازة بعض أنواع أو بعض كميات أسلحة منصوص عليها. أما الاتفاقيات التي يتم الاتفاق بشأنها

---
[1] أحمد علو، مرجع سابق، ص.12.
[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص.419.
[3] صبري مقلد، مرجع سابق، ص.88.

بين طرفين متساويين، بدون اختبار قوة الحرب، فإنها تحتاج إلى مقاربة مختلفة وتفضي إلى نتيجة مختلفة. هذه الاتفاقيات تقتضي من الأطراف الإدراك بأن التعاون يجب أن يفضل على الاستمرار في سباق التسلح. في مثل ظروف المساومة تلك يكون الاتجاه نحو إيجاد استراتيجية زيادة متدرجة والانطلاق من مجالات متفق عليها نحو تدابير جزئية أو محدودة. وهذه المقاربة تتدرج لتصبح حدا من الأسلحة في كثير من الحالات ولا يجدي التشويش المحتمل أثرا جراء نزعة السياسيين والدبلوماسيين إلى قرن هذين الفكرتين إحداهما بالأخرى.

إن سباق التسلح والموقف المناسب الذي يجب اتخاذه منه، هو في الواقع ما يفرق دعاة نزع السلاح العام والتام عن دعاة الحد من الأسلحة. ففي حين أن دعاة الحد من الأسلحة يقبلون بأن أنظمة الأسلحة لها وظيفة ودور في العلاقات الدولية، فإن دعاة نزع السلاح العام والتام يرون أن ديناميات سباق التسلح تفاقم التوترات وتؤدي إلى العنف، واختصارا فإن سباق التسلح هو سبب الصراع والعنف وليس مجرد واحد من أعراضه.

كما لا يؤدي نزع السلاح تلقائيا إلى خفض حدة التوتر[1]. فلدى الطرف الآخر دوافع قوة ل "الغش" خلال العملية. بل إنه كلما سار نزع السلاح قدما كلما أصبحت تلك الدوافع أكبر قوة. والمفارقة العجيبة لعملية نزع السلاح هي أن نزع السلاح في محاولته إزالة التوترات الناجمة عن سباق التسلح إنما يوجد التوترات ذاتها.

وكحالة نهائية فإن العالم منزوع السلاح يحتاج الى إدارة مركزية ضخمة لتفادي تلك التناقضات. ومن الواضح أن نزع السلاح الذي ترعاه الدولة يفترض تدويل القوة العسكرية. فإذا تحققت هذه النتائج على الإطلاق، فستنشأ قضيتان على الفور: ما هي القدرات العسكرية التي ستحتاج إليها القوة الدولية، وما هي الأهداف السياسة التي ستتبعها المؤسسات الجديدة للمحافظة على نزع السلاح ومنع عودة التسلح التنافسية؟ تلك أسئلة معقدة وصعبة، لكنها تشير إلى المشاكل التي ستنشأ إذا وصلت العملية إلى حالة النهاية.

تجدر ملاحظة أن الدول في بعض الأحيان تقوم، بمفاوضات حول نزع السلاح بغية تحقيق ما يدعى ب "المنافع الجانبية" وهذه قد تتضمن رغبة في فهم وجهة نظر الطرف الآخر، في كثير من الحالات. على أنه يمكن أحيانا مواجهة دوافع تنطوي على الشك. فالدول تتحدث عن نزع السلاح بغية تسجيل نقاط دعائية من خلال استدراج المعارضة إلى مواقف تبدو فيها عنيدة متصلبة وغير صادقة بشأنها.[2]

المطلب الثالث: مراقبة التسلح.

حلت مراقبة السلاح (Contrôle des armements) محل نزع السلاح في تداولات الخبراء منذ ستينات القرن العشرين، وكانت تعني هامشا أوسع للعمل، أكبر من نزع السلاح لأنها تتضمن خطوات تفرض التوازن، وتساعد في تجنب الحوادث، ولكن الصعوبة كانت تكمن في فصل موضوع مراقبة السلاح عن المشاكل السياسية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق، كما أن الدولتين العظيمتين استعملتا الموضوع للدعاية في أغلب الأحيان -وحتى نهاية الحرب الباردة- للحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال هذه الفترة ثم عبر إقامة توازن للقوى، والردع النووي المتبادل بين القطبين.

فالرقابة على التسلح كما يقول **إسماعيل صبري مقلد: " هي أي مظهر من مظاهر التعاون والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسلح وتقليل احتمالات الحرب أو تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف فيها على قدر الإمكان"**، إذا فالرقابة على التسلح لا تخرج عن كونها مجموعة الاتفاقيات والإجراءات والترتيبات الدولية

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص.255.253.
[2] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص.136.

التي تنظم استخدام الأسلحة، كما أنها لا تعني بالضرورة فرض حظر على إنتاج بعض الأسلحة أو تخفيضها، كما هو الحال بشأن نزع السلاح.

فالتفرقة بين مفهومي الرقابة على التسلح ونزع السلاح، لا يفهم منها وجود انفصال كامل بينهما، فهما مرتبطان ببعضهما من نواحي عدة، ومن ذلك:

- أن الرقابة على التسلح تمثل أحد المقتضيات الأساسية في عملية نزع السلاح، فمن المعروف أن أي دولة لن تقبل على نزع سلاحها ما لم يسبق ذلك موافقتها على قبول تدابير التفتيش والرقابة التي تقترن عادة بنزع السلاح، وبدون الخضوع للتفتيش والرقابة يصبح نزع السلاح عملية لا قيمة لها، وبالتالي غير ممكنة على أرض الواقع.

- أن الأهداف الرئيسية للرقابة على التسلح ولنزع السلاح تكاد تكون واحدة تقريبا، من حيث أنها تعمل على المنع أو الحد من احتمالات الاستخدام غير المشرع للعنف المسلح في المجتمع الدولي، والمقصود بالاستخدام القانوني أو المشرع للقوة المسلحة من الناحية الأخرى، أنه الاستخدام الذي يتم بمقتضى إجراءات أمن جماعية أو بواسطة قوة دولية. [1]

وبالتالي فالرقابة على التسلح هي الوضع الطبيعي الذي لابد وإن يصاحب نزع السلاح، خاصة إذا ما تم تنفيذه على نطاق دولي واسع، وكذلك الحال مع اتفاقيات الرقابة على التسلح، فهي وإن كانت تحاول معالجة الاختلال الذي يصاحب التسلح غير المنظم، وبالتالي تقليل احتمالات الحرب، إلا أنها لابد ان تشتمل على شرط استخدام القوة ضد الدول التي تنتهك التزاماتها أو تخرج عن تعهداتها المنصوص عليها. [2]

ولقد أدت عمليات مراقبة السلاح والتسلح بين المعسكرين الشرق والغربي، دورا إيجابيا، يمكن تقريره عبر أبعاد ثلاثة هي:

- **الردع الثابت:** وذلك بتأمين قوى كافية ومعقولة لردع الخصم من القيام بمغامرة سياسية غير محسوبة جيدا قد تؤدي الى الحرب.

- **مراقبة السلاح الثابت:** من خلال إقامة علاقات عسكرية متبادلة بين الدولتين، تسمح بمراقبة البناء العسكري والموارد العسكرية لكل منهما.

- **تثبيت الأزمات:** وذلك بإيجاد صيغة من صيغ القوى عند الطرفين تمنع أيا منهما، وقت الأزمات من القيام بالضربة الأولى.

ويبقى القول، أن تدابير مراقبة الأسلحة استطاعت أن تفتح الباب بين طرفي الصراع – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – إبان الحرب الباردة، لمحاولة بناء الثقة من خلال الاتصالات، أكثر من تغيير واقع القوى العسكرية على الأرض الذي حافظت الدولتان على توازنه، هذا التوازن الذي قال **روبرت مكنمار** عنه: **" إن التوازن، لا يعني التساوي المطلق في الوسائل المتاحة، وإنما يعني قدرة كل جانب على الرد، بتدمير الأخر بيقين مناسب".**

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.180.

[2] صبري مقلد، مرجع سابق، ص.116.

المبحث الثالث: سباق التسلح في العالم العربي.

سنتناول من خلال هذا المبحث سباق التسلح في العالم العربي، وكذا السياسات الغربية من ذلك، بالإضافة الى أليات الحد من التسلح العربي.

المطلب الأول: سباق التسلح العربي.

أولا: منطقة الخليج العربي.

شهدت منطقة الخليج مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، صراعا بين القوى الاقليمية الرئيسية الثلاث في المنطقة: المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، اختلفت فيها اهدافها، من منطلق الامن الوطني الذاتي لكل منها، وكذلك ارتباطها بالقوى الدولية، مما حال دون الوصول الى موقف موحد، وهو ما كان يصعب الوصول اليه عمليا في ظل ظروف كل دولة منها، ومصالحها الخاصة. مما قاد الى توجه كل دولة لتضخيم ترسانتها العسكرية، فتسابقت الى التسلح من مصادر متعددة، تحسبا لاحتمالات حسم الخلافات بينها، عسكريا، في بعض المواقع المتنازع فيها، وقد قدر المراقبون آنذاك ان ضخامة القوة العسكرية الايرانية، تزيد عن حاجتها الدفاعية، وأنها يمكن ان تكون لتهديد الدول الخليجية العربية، وقد استخدمت إيران ذلك التفوق العسكري في احتلال الجزر الإمارتية الثلاثة، والتمسك بها. كما تدخلت عسكريا للقضاء على الثورة في ضفار في سلطنة عمان ورفعت من كثافة وجودها العسكري في مدخل الخليج. وبالمثل قام العراق باستخدام قوته العسكرية الكبيرة في خلافاته مع الكويت، التي كان يأمل ان يضمها كلها الى اراضيه، او الاستيلاء على جزيرتي وربو وبوبيان الكويتيتين الاستراتيجيتين، لأهميتهما، بالنسبة الى البحرية العراقية. أما المملكة العربية السعودية فقد استخدمت تنامي قوتها العسكرية في تزعم باقي دول الخليج لحماية أمنها القومي، وكذلك، أمن تلك الدول، الصغيرة الحجم، والمساحة والقوة بشرية، والغنية بمواردها النفطية.[1]

فكان من الطبيعي أن يقود التنافس إلى تكديس الأسلحة في الخليج الى اندلاع الحرب بين قوتين من أهم القوى العسكرية في المنطقة وهما العراق وإيران. ومما يدلل على خطورة سباق التسلح أيضا، أن هذه الحرب كانت تقريبا بلا هدف، فعلى الرغم من إعلان كل طرف هدفه في الحرب، سياسيا وعسكريا، فإن المحللين الاستراتيجيين، يؤكدون أن الأهداف غير معلنة مختلفة تماما عن تلك المعلنة، أو أن الأهداف المعلنة ليست هي كل الأهداف المتوخاة من ذلك القتال، حيث بدأت الحرب وانتهت بعد ثماني سنوات، دون نتيجة ودون تحديد رابح أو خاسر.[2]

والمهم هنا ان حجم تأثير هذه الحرب على برامج التسلح في دول الخليج، فكما كانت هذه الحرب نتاج لسباق تسلح في المنطقة، فلم يكن طرفا الحرب وحدهما من يعزز ترسانته العسكرية يوميا بأحدث تكنولوجيات التسليح الغربية والشرقية على حد سواء، حيث لجأت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت الى تعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية بشكل مبالغ فيه خلال الثمانينات من القرن العشرين.[3]

حيث تظهر الاحصائيات حول الانفاق العسكري لدول المنطقة هذا التحول المحموم نحو التسلح الذي اجتاح المنطقة، حيث بلغت عائدات توريد السلاح لمنطقة الخليج العربي أعلى نسبة مبيعات من السلاح بالنسبة للدول

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص.181.177.

[2] عبد الله سعود القباع، **السياسة الخارجية السعودية**، (الرياض: مطابع الفرزدق، 1986)، ص.141.

[3] خالد بن محمد القاسمي وآخرون، **الخليج العربي في السياسة الدولية**، (الكويت: دار الشرع، 1987)، ص.57.

الغربية. فقد ارتفعت هذه المبيعات من 922 مليون دولار عام 1959 الى 3421.2 مليون دولار في النصف الأول فقط من عام 1976. وكانت الولايات المتحدة الامريكية هي المورد الرئيسي للسلاح، فقد بلغت ارقام مبيعاتها العسكرية عام1974 ما يقارب 54% من جميع مبيعاتها من السلاح، وتضاعفت معدلات الانفاق على التسليح في الخليج عدة مرات خلال السنوات الخمس اللاحقة على هذا التاريخ.

فالحكومة السعودية على سبيل المثال انفقت خلال الفترة ما بين عامي 1975-1979 مالا يقل عن 45 مليار دولار في مجالات المشتريات والتجهيزات العسكرية منها 18 مليار دولار تم انفاقها عام 1977 في مجال المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة الامريكية وحدها.

ويشير بعض المحللين الى ان استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلبات توريد السلاح لدول الخليج العربي مردها الى أكثر من عامل: من ذلك الرغبة في تقوية روابطها مع هذه الدول ولأنها تقود الى تحسين موازين مدفوعات الدول الغربية، فضلا عن ادراكها أن التلكؤ في الاستجابة لمثل هذه الطلبات قد يدفع دول هذه المنطقة لطلبات من دول أخرى مستعدة بل متأهبة للاستجابة لأي طلب من هذا النوع.

في حين يشير أخرون الى أن الولايات المتحدة الامريكية قد استخدمت التنافس الإيراني السعودي في الخليج لخدمة مصالحها الخاصة. فسلحت إيران ودعمت في الوقت نفسه صعود الدور السعودي في المنطقة فيما يتعلق بمسائل استخراج النفط وتخفيض أسعاره. وفي آن معا غذت أمريكا سباق التسلح في الخليج عن طريق إغراق المنطقة بالأسلحة، ساعية بذلك الى ربط دول المنطقة بالمصالح الامريكية وتقوية مواقعها أكثر في رسم سياسة هذه البلدان، وخصوصا التنافس بين السعودية وإيران على زعامة المنطقة.

استمر سباق التسلح في القرن الجديد حيث ساهم الغزو العراقي للكويت عام 1990 وحرب الخليج الثانية التي ترتبت عنها في 1991 بتعزيز دوافع التسلح لدى دول المنطقة، وخصوصا لدى إيران التي رات نفسها الهدف التالي للولايات المتحدة الامريكية بعد العراق، وكذا بالنسبة لدول الخليج العربية، التي رات بتجربة الغزو العراقي للكويت شبحا يتهدد كل دول من هذه الدول.

ولذلك سارعت هذه الدول الى زيادة إنفاقاها العسكري، حيث يلاحظ ان اجمالي ما انفقته دول مجلس التعاون الخليجي اثناء حرب الخليج الثانية، بلغ نحو 65 ضعفا لما تنفقه إيران، بينما تقلصت الفجوة الانفاق في العام 2002، حيث فاق الانفاق الخليجي، الانفاق الايراني بمقدار 36.9 %. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، الا ان الانفاق العسكري في المنطقة لا يزال مرتفعا. وتجدر الاشارة الى ان معضم إنفاق دول المنطقة، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، يتجه نحو الاستيراد الاسلحة التقليدية، فقد بلغت قيمة واردات دول المجلس 8060 مليون دولار في مقابل 1440 مليون دولار بالنسبة لإيران طوال الفترة من 1998-2002.[1]

أما على المستوى الداخلي الخليجي، فيعد الانفاق العسكري السعودي من أعلى المعدلات في المنطقة، فالمملكة العربية السعودية تعتبر الآن ثالث أكبر منفق على الجيش في العالم وفقا لتقرير جديد صادر عن معهد "ستوكهولم" الدولي للسلام (سيبري). [2]وجاء في التقرير، أن إنفاق المملكة بلغ في عام 2015 حوالي 82.2

[1] عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، (بيروت: دار النهار للنشر،2006)، ص25.
[2] د.ك، **"دولة عربية تصبح ثالث أكبر دولة في الإنفاق العسكري بالعالم"**، انظر على الرابط التالي:

www.elbilad.net.(2016/04/08)

مليار دولار أي ما يعادل 5.2 % من الانفاق العالمي، متجاوزة بذلك روسيا التي بلغ إنفاقها العسكري 66.4 مليار دولار.

ذلك أن الصراع اليمني الذي كلف الجيش السعودي 5.3 مليار دولار أحد أسباب ذلك التغير.

وأضاف التقرير، أن تراجع أسعار النفط قلل من زيادة الإنفاق العسكري السنوي على المستوى العالمي، لكن الإنفاق العسكري في البلد العربي هو الأعلى كحصة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1990 بنسبة 13.7 %، ويمكن أن يمول الانفاق السعودي بالكامل هدف الأمم المتحدة الإنمائي المستدام في المجال الصحي على صعيد العالم لمدة عام كامل.

أما في الإمارات العربية المتحدة فقد تجاوز الإنفاق العسكري ال 9 مليارات دولار سنويا بين 2003 و2005، مقارنة بمتوسط إنفاق 3 مليارات دولار سنويا في عقد التسعينيات، وبلغ حجم واردات الأسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة: 3.7 مليار بين عامي 1997-2000، و8.6 مليار بين 2001 و2004. وبلغت قيمة التعاقدات الإماراتية لشراء أسلحة تقليدية من الولايات المتحدة الامريكية ومليار دولار لسلطنة عمان. وكانت كل من دولة الامارات العربية المتحدة وإيران أكثر دول الإقليم اعتمادا على التعاقدات الروسية خلال الفترة (1998-2001)، إذ بلغت قيمة التعاقدات الروسية خلال تلك الفترة 800 مليون دولار، مقابل 300 مليون دولار في حالة إيران.[1]

وعلى صعيد دولة الكويت، شهد عقد التسعينات من القرن الماضي استيراد سلاح بقيمة 4.6 مليار دولار بين 1993-1996، مقارنة ب 800 مليون دولار فقط في الفترة بين عامي 1997-2000. كما جاءت معظم الواردات العسكرية من الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب اوروبا.[2] وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد اعلنت الكويت حليفا رئيسيا خارج حلف شمال الاطلسي (الناتو)، مما سهل عليها عملية شراء أسلحة الامريكية، وبدأت الولايات المتحدة في العام 2005 بتزويد القوات الكويتية ب 16 طائرة عمودية من طراز اباتشي بقيمة 940 مليون دولار، كما تنظر الكويت حاليا في شراء 10 طائرات من طراز. F/A-18، من جهتها، عقدت سلطنة عمان في العام 2001 صفقة مع الولايات المتحدة الامريكية لشراء 12 طائرة من طراز F-16، بقيمة تقدر ب825 مليون دولار. كما قررت السلطنة ان تشتري نظام استطلاعي جوي امريكي لطائرات ال F-16، تقدر قيمته ب 46 مليون دولار. وعلى الرغم من السلاح قد شهدت هبوطا كبيرا منذ اوائل التسعينيات، حيث انخفضت قيمة الواردات من 1.2 مليار دولار (اجمالي الواردات بين 1993-1996) الى 200 مليون في الفترة بين 1997و2000، الى 300 مليون بين 2001و2004. وتعد بريطانيا أكبر مصدر لقطاع الاسلحة العماني.

أما فيما يتعلق بدولة قطر، فقد انفقت نحو 2.91 مليار دولار امريكي على قطاع الدفاع في العام 2005، مقارنة بمتوسط إنفاق سنوي قدره مليار دولار في اوائل تسعينيات القرن الماضي. وقد استنفذت قطر32.5 % من اجمالي انفاقها العام في الفترة بين 2000 و2004 لصالح قواتها العسكرية، وهذه ثالث أكبر نسبة إنفاق دفاعي في الوطن العربي. بيد ان استيراد قطر للسلاح والمعدات العسكرية قد شهد انخفاضا ملحوظا في السنوات الماضية، ففي العام 1994 استوردت الوحدة سلاحا بقيمة 1.3 مليار دولار، و625 مليون عام 1997، ومليار واحد في 1999، بيد ان متوسط قيمة استيراد السلاح في الاعوام السابقة انخفضت لأقل من

[1] عبد الجليل مرهون، مرجع سابق، ص.25.

[2] موسى حمد القلاب، "السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون: القوى البشرية ونظم التسليح"، **مجلة آراء حول الخليج**، ع.16، ص ص.26-31.

50 مليون دولار في السنة. وتأتي 80% من الموارد الالية للقوات القطرية المسلحة من فرنسا، وان شهدت السنوات الماضية ارتفاعا في التعاون القطري-الامريكي والقطري- البريطاني في مجال الدفاع.

أما بالنسبة لمملكة البحرين وفي مجال نظم التسليح، لم يعلن عن شراء صفقات سلاح جديدة في البحرين، كما دلت تصريحات المسؤولين في وزارة الدفاع البحرينية وقيادة قوة الدفاع، حيث أن البحرين تنوي ضبط نفقات التسليح وليس التوسع في شراء الاسلحة، وستركز الاهتمام على التدريب والاستمرار باستخدام الاسلحة المتوفرة حاليا لديها. وافادت مصادر امريكية بان الولايات المتحدة الامريكية قد تبيع معدات وخدمات لدعم طائرات F-16 العاملة في القوات الجوية بمبلغ 150 مليون دولار ومن المقرر كذلك ان تتسلم القوات الجوية ست طائرات تدريب من نوع هوك HAWK 129 بريطانية الصنع في ديسمبر 2006، من أصل 12 طائرة كانت قد تعاقدت عليها انفا، وهنالك نية في شراء رادار متطور ثلاثي الابعاد من نوع AN/TPS-59، من صناعة شركة **لوكهيد مارتن** الامريكية والمستخدم للكشف والانذار المبكر عن إطلاق الصواريخ الباليستية.

وفي التقرير السنوي الجديد 2015، الصادر عن معهد "ستوكهولم" الدولي للسلام (سيبري)، تأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث عدد قوات الجيش بـ 233,500 مقاتل، تليها سلطنة عمان بـ 72,000 مقاتل. وكذلك تأتى السعودية في المرتبة الأولى من حيث التسليح، حيث يضم سلاح الجو السعودي 675 طائرة مقاتلة، تليها دولة الإمارات بـ 497 طائرة. أما سلاح القوات البحرية، فتأتى قطر في الترتيب الأول بـ 80 قطعة بحرية، تليها الإمارات بـ 75 قطعة بحرية، تليها السعودية بـ 55 قطعة بحرية[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن منطقة الخليج تعاني من غياب هيكل مستقر للأمن الاقليمي، مما ادى الى كثرة الصراعات والتوترات والحروب في المنطقة، وهو الامر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي الى الارتباط بقوى خارجية، وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية من خلال اتفاقيات أمنية وبرامج تسلح تقليدية عالية المستوى، وذلك قبل الاحتلال الامريكي للعراق. وعلى إثر الحرب على العراق التي انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الامريكي- البريطاني، فقد أصبح هناك واقع جديد في المنطقة، حيث اختفى نظام نظرت اليه دول عديدة على انه مصدر للخطر والتهديد، وبخاصة بعد مغامرته بغزو واحتلال الكويت وما ترتب عليهما من تداعيات. **(أنظر الملحق 01: التسلح في دول الخليج)**

فالتطورات التي اعقبت احتلال العراق، وبخاصة فيما يتعلق بحل الجيش العراقي وتفكيك اجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، قد اسهمت في حدوث اختلال في التوازن الاستراتيجي الاقليمي في منطقة الخليج لحساب إيران، كما سمحت لواشنطن بان تكون الفاعل الدولي الرئيسي في المنطقة لاسيما في ظل تمدد وجودها العسكري ودورها السياسي فيها[2]. وفي ظل هذه الظروف والمعطيات تبقى مسالة غياب هيكل مستقر للأمن في الخليج من المحددات الرئيسية لمستقبل الاوضاع في المنطقة، خاصة ان تعدد رؤى وتصورات الاطراف المعنية بهذا الشأن، ووجود تعارض جوهري بين إيران والولايات المتحدة الامريكية بخصوصه يجعل عملية التوصل الى صياغة نظام أمنى مستقر في الخليج مسالة صعبة ان لم تكن مستحيلة. وهو الامر الذي يجعل من التهديدات الايرانية لأمن الخليج مسالة بالغة الخطورة، نظرا لان تفرد إيران بامتلاك القوة النووية اضافة الى للقوة العسكرية التقليدية ذات التكنولوجيا المتقدمة، سيؤهلها لصياغة امن الخليج وتوازناته بما يخدم مصالحها

[1] د.ك، **"تعرف على القدرات العسكرية لجيوش دول الخليج"**، انظر على الرابط التالي:
www.saudiinfographic.com (2016/04/10) .

[2] عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص.54-64.

الاستراتيجية وعلى حساب مصالح وأمن دول الخليج العربية، وكذلك الحال بالنسبة لأمن ومصالح العراق الجديد.

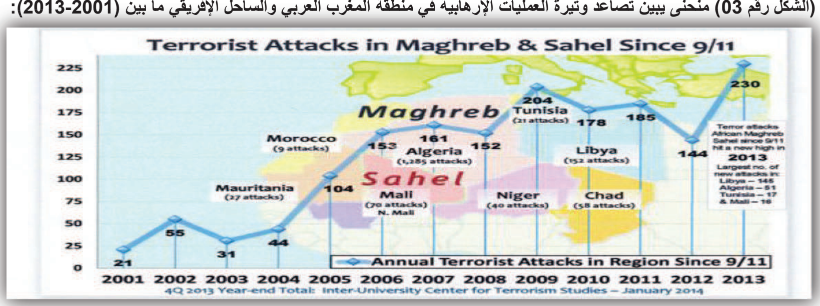
ثانيا: منطقة المغرب العربي.

تعرف منطقة المغرب العربي سباقا للتسلح أسوة بدول الخليج العربي، وكذا منافسة كبيرة من أجل الهيمنة والتفوق العسكري رغم عدم وجود نزاعات حدودية معلنة بين دوله، لذلك يمكن معرفة هذه الظاهرة من خلال فهم العلاقات المعقدة بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى الحركية الكبيرة التي تعرفها السوق العالمية للسلاح وهذا ما يبين أن هذه الظاهرة لا تقتصر على المنطقة المغاربية (خصوصا في الجزائر، المغرب وليبيا) وانما ظاهرة عالمية، بالإضافة إلى فشل هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات في المغرب العربي خاصة قضية الصحراء الغربية.

فرغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن واقع سباق التسلح في المغرب العربي وخصوصا بين الجزائر والمغرب ينبأ باستمرار هذه الحرب، إذ نجد أن التحالفات والعلاقات القديمة والموروثة من زمن الحرب الباردة مازالت تأثر على سياسة التسلح لدى هذه البلدان، فرغم التهديدات التي تعرفها المنطقة المغاربية وأهمها خطر الجماعات الإرهابية المسلحة، إلا أن مستوى التسلح والإنفاق العسكري لدى دوله خصوصا الجزائر والمغرب يعتبر غير مبرر ولا يتناسب مع حجم الخطر الذي تمثله هذه الجماعات.[1]

بيد أن **جان بيار فيليو** يرى أن **"الجزائر والدول الأخرى المستهدفة من طرف الإرهاب، لها ماض طويل في مكافحة الشبكات الإرهابية، لكن لا يمكنها مواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود على غرار القاعدة بمفردها من دون مساعدة دولية وعليه فإن دور المنظمات الأمنية الإقليمية مهم لرفع مستوى العمل الأمني المشترك، والتنسيق فيما يتعلق بالقوانين وعمل المخابرات بتبادل المعلومات اللازمة. والاستفادة من التطور العسكري والقدرات العسكرية المهمة على مستوى العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لكن دون إقامة قواعد عسكرية"**[2]، وهو ما قد يفسر السباق الكبير للدول المغاربية نحو التسلح الذي تعيشه المنطقة.

(الشكل رقم 03) منحنى يبين تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي ما بين (2001-2013):



المصدر: م. صالحي، الجزائر الثامنة عالميا والأولى إفريقيا في شراء الأسلحة، الشروق اليومي، انظر على الرابط التالي:

http://www.echoroukonline.com (23-11-2012)

[1] Yassine Temlali , **La folie de l'armement gagne le Maghreb** , In : **AFKAR/IDEES**, N° 18 , ETE 2008 , Espagne , p.4.

[2] مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012، جامعة بسكرة، ص 144.

ففي هذا الإطار، ذكر التقرير الصادر عن مركز الدراسات لقناة "الجزيرة"، نقلا عن التقرير السنوي في عام 2009، لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن الدول المغاربية الأربعة (ليبيا، الجزائر، المغرب، وتونس). تستأثر بثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية، مصنفا البلدان المغاربية في المرتبة العشرين بين الدول الأكثر تسليحا في العالم. وتوقف التقرير مطولا عند أبرز الصفقات العسكرية التي عقدتها بلدان المغرب العربي في إطار التسلح[1]. بدءا بالجزائر، حيث يصنف موقع **"غلوبل فاير"** الجيش الجزائري كثاني قوة عسكرية عربيا وإفريقيا بعد مصر، نظرا لتزود قواته بعتاد حربي وبشري هائل في السنوات الأخيرة[2].

ويعد الجيش الوطني الشعبي الجزائري بشكله الحديث، كامتداد لنواة جيش التحرير، الذي كان يقاوم المستعمر الفرنسي آنذاك بأسلحة تقليدية، غير أنه عرف بعد الاستقلال تطورا مطردا في التجهيز والتدريب والتمويل، خصوصا بعدما رفع الحظر الدولي على الأسلحة عن الجيش الجزائري خلال العشرية السوداء في التسعينيات، حيث أشار التقرير إلى مجموعة من الصفقات التي تم توقيعها بين الجزائر وروسيا في 2009 بقيمة 7.5 مليار دولار، وتعد روسيا بدرجة أولى ثم الصين المصدرين الأساسيين للسلاح الجزائري، غير أنه في السنوات الأخيرة أصبحت الجزائر تنفتح على أسواق أسلحة جديدة، من بينها شركات فرنسية وأمريكية وألمانية.

أما بخصوص ميزانية الدفاع، فالجزائر تعتبر أكثر دول شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط إنفاقا على السلاح بفضل الموارد النفطية المتاحة، إذ كانت ميزانية الجيش قبل 2008، لا تتجاوز المليار دولار لكن سرعان ما ارتفعت بسرعة جنونية في السنوات الأخيرة لتصل إلى ما يقارب 13 مليار دولار في سنة 2015، أما عن ليبيا، فواقعيا ليس لدى ليبيا جيش نظامي كما هو متعارف عليه دوليا، سواء قبل سقوط القذافي أو بعده، حيث قبل 17 فبراير كانت هناك مجرد كتائب شعبية مسلحة يرأسها أبناء القذافي، وتدين الولاء التام "للقيادة التاريخية" بالنسبة لهم الممثلة في القذافي. ففي تقرير مركز الدراسات تمت الإشارة إلى الصفقة التي عقدتها ليبيا في نوفمبر 2009 مع روسيا بمناسبة زيارة **العقيد معمر القذافي** لموسكو، لشراء 12 مقاتلة متطورة من طراز ميغ 29 و12 أخرى من طراز سوخوي 30 أم كيو ودبابات من طراز تي 90، بالإضافة إلى غواصة أو اثنتين من طراز 636، تعمل بالنظام المزدوج الكهربائي وديزل. وشملت أيضا اقتناء أنظمة دفاع جوي طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى. واعتبر ذات التقرير هذه الصفقة، التي بلغت قيمتها 2.2 مليار دولار، من أكبر الصفقات العسكرية التي أبرمتها موسكو مع بلد عربي في السنوات الأخيرة. وكان القذافي قد أبرم صفقة مماثلة مع فرنسا خلال زيارة الرئيس الفرنسي **ساركوزي** لطرابلس في نفس السنة، تعلقت بتحديث طائرات عسكرية ومدنية وشراء خافرات سواحل وأجهزة رادار وتحديث 30 طائرة حربية من طراز ميراج إف1 كانت اشترتها ليبيا من فرنسا قبل فرض حظر على تصدير الأسلحة إليها، وتراوح قيمة الصفقة التي تؤمنها كل من "أستراك" و "داسو للطيران"، بين 10 و20 مليون يورو لكل طائرة، بحسب مستوى التجديد الذي يطلبه الجانب الليبي. وتتميز هذه الفئة من الطائرات كما قال التقرير بكونها مجهزة بصواريخ جو-جو من طراز "ماجيك". وعملت مجموعة "إيدس" للتصنيع الحربي أيضا على تجهيز ليبيا بنظام رادار لمراقبة الحدود والمواقع النفطية. لكن بعد ثورة 17 فبراير الليبية، تم استعمال جل الأسلحة التي كان يتوفر عليها النظام سابقا، مما أدى الى سقوط عشرات الآلاف من القتلى، فيما تم تهريب كمية كبيرة من الأسلحة الى الجماعات المتطرفة أو الدول المجاورة، وبدأت ليبيا مرحلة جديدة حافلة بالاضطرابات السياسية والحروب الأهلية، أما الكتائب

---

[1] يوسف عنتار، **الأمن المغاربي المشترك: ضرورة ملحة وعوائق جمة**، في: الندوة الدولية: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، 16-17-افريل 2009، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، ص.ص.258-259.

[2] م. صالحي، الجزائر الثامنة عالميا والأولى إفريقيا في شراء الأسلحة، الشروق اليومي، انظر على الرابط التالي:
http://www.echoroukonline.com (23-11-2012)

المسلحة الحاضرة على أرض ليبيا حاليا فهي مجرد فصائل شعبية شارك معظمها في الثورة ضد القذافي متعددة التوجهات السياسية والقبلية وتدين بالولاء لأطراف مختلفة، تتصارع فيما بينها للاستحواذ على السلطة، حيث يرى مجموعة من الاستراتيجيين أن هناك حربا بالوكالة في ليبيا. وبالنسبة لما يعرف بالجيش الليبي الذي يقوده العسكري **خليفة حفتر**، فهو متكون من جنود انشقوا عن النظام القذافي ومتطوعين شعبيين، وهذا الجيش تابع للحكومة الليبية المعترف بها دوليا، وتؤيد عملياته القتالية ضد بعض الفصائل ذات التوجه الإسلامي بعدما ترددت في البداية. [1]

كما تحاول الحكومة الليبية المؤقتة منذ مدة أن تطلب من المجتمع الدولي رفع الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على تسليح الجيش الليبي منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، لمواجهة ما تسميه الحكومة التنظيمات المتطرفة في البلاد، وقد عقدت مباحثات مع مجموعة من شركات الأسلحة لاستيراد طائرات ودبابات وذخائر، حيث تنوي الحصول عليها بمجرد رفع الحظر.

وأشار تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن الجيش المغربي عرف في السنوات الأخيرة عملية تحديث واسعة، في العتاد والتقنية والتدريب، حيث أعلن الملك **محمد السادس**، ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، منذ سنة 2006 عن انطلاق مخطط خماسي، يهدف إلى النهوض بالقوات المسلحة الملكية، تجهيزا وإداريا وتقنيا.

وبالفعل توالت منذ تلك الفترة صفقات سلاح ضخمة، شملت استيراد 28 طائرات حربية إف 16 الأمريكية، وأنظمة صواريخ أرضية وجوية، وقطع بحرية، منها الصواريخ الخاصة والتي تحل اسم العاهل المغربي "محمد السادس" الفرنسية الصنع FEMMK، بالإضافة إلى أسلحة أخرى عززت خزينة السلاح المغربية. وتعد فرنسا المورد الأول منذ عقود للسلاح بالنسبة للمغرب، الذي تجمعه مع الدولة الفرنسية علاقات استراتيجية، بالرغم من بعض الأزمات السياسية التي قد تكدر سماء العلاقات بينهما أحيانا، إلا أن صفقات السلاح لا تتأثر بذلك، مثلما أصبح المغرب زبونا مهما في السنوات الأخيرة لشركات الأسلحة الأمريكية، حيث اعتمد عليها أساسا في تجديد أسطوله الجوي، وفي تزويده بأنظمة صواريخ متعددة المهام، كما انفتح المغرب أيضا في الفترة الأخيرة على سوق السلاح الروسي والصيني. ويؤكد التقرير على أن التونسيين ينفقون على التسلح أقل مما ينفق جيرانهم، مرجعا ذلك الى "سببين رئيسيين، أولهما أن البلد ليس غنيا بالموارد الطبيعية مثل جاريه ليبيا والجزائر، وثانيهما أنه اختار منذ استقلاله حصر القوات المسلحة في دور دفاعي بحت، مع الاعتماد على تحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدرء أي خطر"، حيث أن ميزانية الدفاع التونسي لا تتجاوز 550 مليون دولار، رغم الحاجة إلى تعزيز قوة الجيش لمواجهة المتطرفين بتونس، فإن الحكومة التونسية لا تبدو متسرعة في الرفع الجنوني من ميزانية الجيش المتواضعة للغاية، معتبرة أن الأولوية الآن لتونس ولتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن لديها من الأسلحة والجنود ما يكفي للقضاء على الجماعات الدينية المتطرفة. وتفضل تونس حتى قبل الثورة، السوق الأوروبية والأمريكية للتزود بالسلاح عن السوق الروسية أو الصينية، حيث تزود كل من فرنسا والولايات المتحدة تونس بأسلحة دفاعية[2]. ففرنسا موردها الأول لعتاد الحرب. ومع ذلك - أضاف التقرير- فإن تونس طورت تعاونها العسكري مع إيطاليا، أحد مزوديها

---

[1] Bates Gill, **SIPRI Yearbook 2012: armaments, disarmaments and international security**, (der), Stockholm international peace research institute (SIPRI), 2012, P.9.

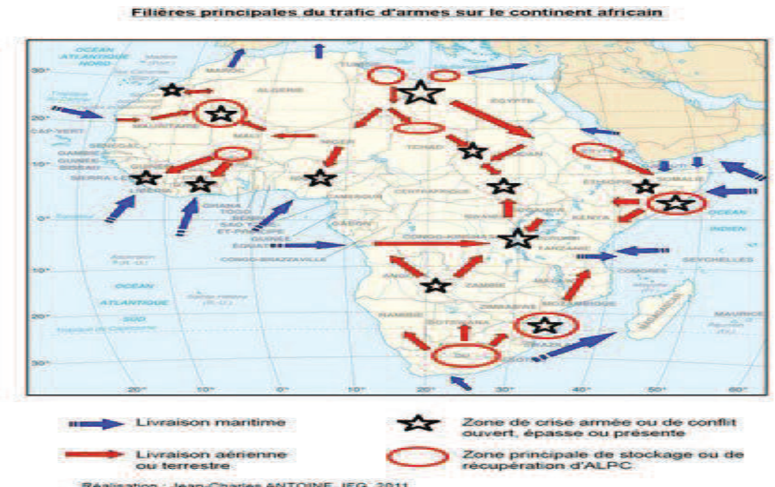
[2] سعيدة، **"الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس تستأثر بثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية"**، انظر على الرابط التالي:
www.djazairess.com/alfadjar. (2009/01/21) .

الرئيسيين بالسلاح، إذ زار وزير الدفاع الإيطالي **أرتورو باريزي** تونس في 2013، وركز محادثاته مع المسؤولين المحليين على سبل تعزيز الأمن في المتوسط ومكافحة الإرهاب.

وتعد المؤسسة العسكرية بموريتانيا رغم إمكانياتها المتواضعة للغاية، الجهة الوحيدة الأكثر تماسكا وتنظيما في موريتانيا، ومن ثمة فهي تستولي على السلطة منذ السبعينيات خلال مجموعة متتالية من الانقلابات العسكرية، حتى أصبح يقال الآن **"يحكم موريتانيا من يستيقظ أولًا!"**، كان آخرها انقلاب محمد ولد عبد العزيز سنة 2008، والذي لا زال حتى الساعة يحكم موريتانيا بعد أن نظم انتخابات وفاز بها في سنة 2009، وهو ما رفضته بعض القوى السياسية والمدنية، ولا تزال حتى الآن تطالب باستعادة الشرعية المدنية وانسلال الجيش عن السلطة، وقد اقتنى الجيش الموريتاني في السنتين الأخيرتين من فرنسا بضع طائرات ومروحيتين، يستعين بها لمواجهة الجماعات المتطرفة في حدود صحرائه مع مالي. ويقول الجيش الموريتاني عن نفسه إن مهامه تتمثل في الدفاع عن السيادة الوطنية، وحفظ النظام والأمن، والسهر على تطبيق القوانين والنظم، إضافة إلى مهامه التقليدية يساهم الجيش في جهود التنمية في ميدان الهندسة المدنية، ويشارك في رقابة الاقتصاد البحري، ويتدخل في العمل الإنساني من خلال عمليات (الإنقاذ والإخلاء الطبي) في حالة الكوارث الطبيعية. ويفتقد الجيش الموريتاني للعتاد الحربي والخبرة العسكرية، إلا أن ذلك لا يمنعه أن يكون المؤسسة المسيطرة على الدولة بموريتانيا. [1]

إن الأحداث المتسارعة في المنطقة المغاربية بعد انهيار نظام العقيد القذافي في ليبيا سنة2011، والتغييرات التي حدثت في تونس- الربيع العربي-، أضف الى ذلك التهديدات القادمة من منطقة الساحل على إثر تفجر الوضع في مالي، أدت إلى أن تعمل الدول المجاورة خاصة الجزائر والمغرب على زيادة قدراتها العسكرية بما يتناسب ومجريات الأحداث التي تعيشها المنطقة في ظل الانتشار الكبير للأسلحة القادمة من ليبيا وتونس وتزايد نشاط تجارة الأسلحة في هذه الدول خاصة، والقارة الإفريقية عموما.

(الشكل رقم 04) خريطة تمثل طرق تهريب الأسلحة في إفريقيا.



المصدر: Yassine Temlali ,Op.Cit, p.p.41-42

[1] Bates Gill, SIPRI Yearbook 2012, P.10.

ومما سبق يمكن القول أن سباق التسلح المغاربي يعكس واقعا أكثر عمقا يتمثل في وجود تحديات كبرى تعيق مسار التكامل المغاربي في ظل هذا الصراع، فالبناء المغاربي بقي مجرد مواثيق مكتوبة لم تتجسد على أرض الواقع منذ نشأته بموجب معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989، فواقع الاتحاد يبرز هذه الحقيقة، كما أن غلق الحدود بين الجزائر والمغرب أثر بشكل كبير على تطوير التعاون خصوصا في المجال الاقتصادي، والذي كان من المفروض أن ينعش التكامل المغاربي، حيث بقيت نسبة التجارة البينية بين الدول المغاربية لا تتجاوز 4%،[1] وهذا رغم تصريح قادة الدول المغاربية بشكل مستمر رغبتهم واستعدادهم لتفعيل المغرب العربي، لكن هذه الدعوة تصطدم بالواقع والسياسة الفعلية المطبقة والتي تبرز في السباق نحو التسلح الذي تتبناه هذه الدول ضد بعضها البعض رغم ضعف مبررات ذلك. **(أنظر الملحق 01: التسلح في دول المغرب العربي)**

المطلب الثاني: السياسات والمصالح الغربية في سباق التسلح العربي.

أولا: السياسات والمصالح الغربية في الخليج العربي.

يشكل الوجود العسكري والسياسي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والمقترن بالتحالف الاستراتيجي والوثيق مع إسرائيل خطرا حقيقيا على بلدان الخليج العربي وشعوبها. كما يحمل انعكاسات جلية على مدلول السيادة لدى الدول الخليجية التي تفتقر إلى قدرة عسكرية ذاتية تحمي مصالحها القومية.

وتحتفظ القوات المسلحة الأميركية بوحدات لها في البحرين منذ العام 1971، وتتمتع بتسهيلات كبيرة في ميناء سليمان، وقد لعبت البحرين دورا مميزا في مساعدة القوات الأميركية ضد العراق عام 1991، فقدمت تسهيلات مكثفة بحرية وجوية، ووقعت اتفاقية تعاون عسكري مع الولايات المتحدة في العام نفسه، وقد أتاحت هذه الاتفاقية لواشنطن أن تقيم في البحرين مقرات القيادة المركزية للبحرية الأميركية، كما أصبحت البحرين مقرا لقيادة الأسطول الخامس الأميركي منذ العام 1995، وللولايات المتحدة مخازن للمعدات والتموين في قاعدة الشيخ عيسى الجوية، وسمحت البحرين لواشنطن بأن تنشر طائرات حربية في مطاراتها.

وتسمح قطر منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 لوحدات من سلاح الجو الأميركي باستخدام أراضيها، كما وافقت على تخزين التجهيزات الثقيلة للقوات الأميركية، وأنشئت مستودعات لهذه التجهيزات.

وبدأ التعاون بين عمان وواشنطن عام 1980 الذي تقدم عمان بموجبه تسهيلات وترتيبات للقوات الأميركية في موانئها ومطاراتها ومستودعات للذخائر.

واستأجرت الولايات المتحدة قاعدة الظهران الجوية وميناءها على الخليج العربي منذ العام 1943 إلى 1962، ثم عادت واشنطن في السبعينيات لترتب تسهيلات وتعزيزات وإقامة مستودعات، ومناورات عسكرية وتدريبات مشتركة، وفي حرب الخليج الثانية تعاونت الرياض مع قوات التحالف، وأسهمت في تكاليف الحرب بحوالي 17 مليار دولار.

وقدمت دولة الإمارات حوالي 7 مليارات دولار دعما مباشرا عام 1991 في نفقات حرب الخليج الثانية، وقدمت بعد الحرب تسهيلات عسكرية جوية وبحرية.

ويبلغ عدد أفراد القوات الأميركية في الكويت 140 ألفا. وفي السعودية 9 آلاف معظمهم من سلاح الجو، وقوام هذه القوات: طائرات إف 16، وإف 15، وأواكس، وطائرات تموين. وفي قطر: 8000 في قاعدة

[1] Yassine Temlali ,Op.Cit, p.p.41-42

القيادة في السيلية، وفي العديد، مع طائرات إف 15، وإف 16. وفي البحرين: 5 آلاف من البحرية مع قيادة الأسطول الخامس. وفي الإمارات: 1200. وفي عمان: 3000، مع طائرات مقاتلة وقاذفة. وفي الخليج يوجد 48 ألفا من سلاح البحرية في ست حاملات طائرات، تحمل كل واحدة منها 80 طائرة، ويوجد 26 سفينة عائمة، و20 سفينة برمائية.

وتبلغ القوات البريطانية حوالي 45 ألفا، منها 4000 من البحرية الملكية، والقوات الخاصة، واللواء 16 المجوقل، و120 دبابة شالنجر، ونحو مائة طائرة مقاتلة وناقلة، وحاملة طائرات، وحاملة طوافات عابرة للمحيط، و20 سفينة وغواصة.

وتقتصر مبيعات الأسلحة الأميركية إلى دول الخليج على الأسلحة غير المتقدمة التي لا يمكن أن تهدد إسرائيل.[1]

وإذا كانت الولايات المتحدة قد هددت في منتصف السبعينات بالتدخل العسكري واحتلال الخليج العربي عندما صرح هنري كيسنجر عام 1974 بالقول (إن عملية التدخل العسكري واحتلال الخليج العربي سوف لا تكون شبيهة بفيتنام وسوف يكون هناك إجماع في الرأي العام العالمي على مثل هذه الخطوة دون أي معارض) فان الولايات المتحدة في منتصف هذا العقد ليست في حاجة إلى إطلاق مثل هذه التهديدات لأنها أضحت موجودة وحاضرة عسكريا وأمنيا في الخليج العربي.

وتتمثل الطفرة النوعية والكمية في الترتيبات الأمنية الأمريكية بعد غزو العراق في مارس من عام 2003 إذ أضحت القوات المسلحة الأمريكية في قلب الخليج العربي وتقوم على احتلال عسكري لثاني أكبر دوله المصدرة للنفط والتي تحتوي على مخزون منه يثير شهية جماعات الضغط النفطية في العالم عامة وفي أمريكا خاصة وهو ما كان السبب الرئيسي في فكرة الغزو العراقي.

وقد خيل للكثيرين أن هذا الوجود يضمن ولآجال طويلة للولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالكلية في العراق وحماية بقية الموارد الموجودة في الدول النفطية المجاورة ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. لكن الواقع الأمني يشير إلى أن الولايات المتحدة في مأزق أمني وسياسي كبيرين بعد أن أدركت لاحقا فشل أعمال الاطروحات العسكرية على ارض العراق بسبب ما تلاقيه من أعمال مقاومة وهو ما دعا أكثر من نصف الشعب الأمريكي للمطالبة بالانسحاب من العراق لكن الرئيس الأمريكي في خطابه الأخير الذي أشار فيه إلى استراتيجية النصر في العراق بدا جليا انه يرفض هذه الفكرة قبل أن يحقق الوجود الأمريكي أهدافه وقبل أن تتمكن القوات العراقية من إرجاع الأمن المفقود والأمل المنشود في الاستقرار ذلك لأنه يدرك مدى الخسائر الاستراتيجية التي ستصيب الولايات المتحدة في مقتل حال الانسحاب دون تحقيق النصر أو الاستقرار وما يستتبعه من تأمين لموارد الخليج النفطية أو فوضى شاملة في الخليج العربي تصيب وصول الإمدادات إلى بلده بعطب لا قبل له به.

---

[1] إبراهيم غرايبة، **" الوجود العسكري الأجنبي في الخليج"**، انظر على الرابط التالي:
www. aljazeera.net/NR/exeres/234B5470 ; (2012/12/26) .

ثانيا: السياسات والمصالح الغربية في المغرب العربي.

بعد نهاية الحرب الباردة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه سياساتها الخارجية نحو دول المغرب العربي، خاصة وأنها أصبحت مراكز للتنافس القوى الكبرى كالصين وفرنسا، وأيضا لوفرة الموارد الطبيعية الكبيرة التي تمتلكها المنطقة، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تبني استراتيجية أكثر انفتاحا في هذه المنطقة، تهدف إلى اكتساب نفوذ أكبر في المغرب العربي، ومن بين أدوات هذه الاستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن التوجه الأمريكي الاستثماري في المنطقة المغاربية، يقابله تقديم تنازلات من قبل دول المنطقة، حيث تفرض وجود نظام سياسي يأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية، وكذا الاعتماد على النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال سياسات التحرر الاقتصادي، بإضافة إلى الجانب الأمني حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية كثفت من تحركاتها لإخماد الصراعات في مناطق التوتر التي تتواجد بها شركات النفط الأمريكية مثل ما حدث في ليبيا سنة 2011.[1]

تأكد تصريحات المسئولين السياسيين والعسكريين الأمريكيين أن عدم الاستقرار بمناطق كثيرة في إفريقيا عموما والمغرب العربي خاصة، يفتح المجال أمام النشاطات الارهابية وتجارة الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، لذلك أعلن الجنرال **"جيمس جونز"** عن نية وزارة الدفاع الأمريكية إنشاء مراكز للتدخل السريع في إفريقيا من أجل حماية الاستثمارات الأمريكية والرعايا الأمريكيين داخل القارة، حيث أنها تسعى لحماية هذه المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي، من خلال تكثيف الوجود العسكري الأمريكي لتأمين الاستثمارات خاصة وان القارة الإفريقية أصبحت توفر بيئة مناسبة للجماعات الإرهابية وفي ظل عدم قدرة الدول الإفريقية على مواجهة هذه الظاهرة بشكل منفرد، لذا تتوجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة قواعد عسكرية في إفريقيا، مثل: قاعدة ليمونة جيبوتي وقاعدة أفريكوم التي تتكفل بحماية المصالح الأمريكية الأمنية والاستراتيجية في قارة إفريقيا والبحار المحيط بها.

إن السياسات التي تنتهجها واشنطن في مجال الاستثمارات بشمال وجنوب إفريقيا، تشير إلى تطويق المنطقة المغاربية ومنه السعي لتقليص نفوذ الدول المنافسة خاصة النفوذ الفرنسي التاريخي على المنطقة، وهذا لضمان أن تكون المنطقة المغاربية مكملة للحزام الاستراتيجي الذي يربط المصالح الأمريكية (الشرق الأوسط، إلى المحيط الأطلسي صولا لجنوب الصحراء وإفريقيا ككل) حيث تعتبر هذه المنطقة منافذ ذات أهمية متواصلة لأي تحرك لوجسيتيكي إستراتيجي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

أما فرنسا فتعتبر إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت أن توسع نفوذها في المنطقة المغاربية بشكل كبير، حيث استعمرت ثلاث دول رئيسية –الجزائر والمغرب، تونس وموريتانيا-، إلى غاية منتصف القرن العشرين حيث بدأت هذه الدول تحصل على استقلالها الواحدة تلو الأخرى، ورغم الإرث الاستعماري المرير للدول المغاربية مع فرنسا، إلا أن هذه الأخيرة استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها السابقة، محققة ما عجزت عليه القوى الاستعمارية الأخرى، مثل إسبانيا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال، حيث تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها المغاربية، نتيجة لسياستها المحكمة والدقيقة التي طبقتها في بعض دول

[1] اميل أمين، **" أمريكا هل هي وراء تهديد امن الخليج أم استقراره؟"**، انظر على الرابط التالي:
www. gulfinthemedia.com/index.php .(2006/01/15) .

[2] حمدى عبد الرحمان، **"ثنائي النفط والارهاب في إفريقيا: تدخل عصر الهيمنة الامريكية"، الأهرام الاستراتيجي**، ع 140، (أبريل 2006)، ص. 85.

المنطقة في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية، ولذلك فإن فرنسا تتجه إلى منطقة المغرب العربي بسياسة يبرز في ظاهرها أنها تعاونية تعتمد على الاستفادة المشتركة للموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة من خلال الاستثمارات الاقتصادية والدعم السياسي والعسكري الفرنسي داخل المغرب العربي.

كما أن فرنسا كانت تمتلك سنة 1960 حوالي 25 قاعدة عسكرية في منطقة المغرب العربي، غير أن ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وتطور الأنظمة المغاربية ذاتها، دفع فرنسا إلى تصفية هذه القواعد حتى وصلت اليوم إلى قاعدتين عسكريتين فقط بالمغرب وتونس، حيث تبرر فرنسا تواجدها العسكري في المنطقة بقضايا حماية الرعايا وتحرير الرهائن الفرنسيين بإضافة إلى تهديدات المجموعات الإرهابية لمصالح فرنسا، لكن حقيقة التواجد العسكري الفرنسي في المغرب العربي يهدف إلى حماية ودعم المصالح والأهداف الفرنسية في المنطقة، حيث أنها تعد مصدرا غنيا بالمواد الخام للصناعات الفرنسية من جهة، وأداة لتوفير المعلومات من خلال أجهزة المخابرات الفرنسية المنتشرة في المنطقة المغاربية[1].

ويمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة المغاربية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية، فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب بين دول المنطقة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى تلاؤمها مع المصالح الفرنسية، حيث يؤدى هذا الاستقرار إلى ضمان المصالح الفرنسية من خلال دعم هذه الحكومات والأنظمة المختلفة.[2]

ويلاحظ أن أهم الظواهر التي تعرقل استمرارية التأثير الفرنسي القوي في المغرب العربي وتهدد النفوذ الفرنسي فيه، هي الثقل الأمريكي المتصاعد في كثير من الدول المغاربية، وانتشار الجماعات المسلحة المختلفة في المنطقة، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات اعتمدت فرنسا على نقطتين الأولى: توقيع عدد من المعاهدات الدفاعية والتحالفات لخدمة مصالحها فضلا عن التواجد العسكري المباشر، فتشارك في 21 اتفاقية تعاون ودفاع عسكري في المغرب العربي. والثانية: الاستفادة من المعاهدات الموقعة غداة الاستقلال والتي تمنح فرنسا مجموعة من الامتيازات اقتصاديا سياسيا وعسكريا.[3]

وتعتمد فرنسا على استثمار واستغلال المجال الثقافي، وذلك من أجل توطيد تبعية دول المغرب العربي لها، باعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الثانية في جل دول المنطقة، بحيث تصبح اللغة الفرنسية الأكثر قوة والأكثر استعمالا بعد اللغة العربية، لذلك فهي تتجه إلى الاستثمار في مجالات الإعلام والاتصال مثل(الصحافة والقنوات التلفزيونية الناطقة بالفرنسية) وكذا في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات، والذي يؤدي إلى نشر الهوية الثقافية الفرنسية في المجتمعات الإفريقية ويضمن الهيمنة الثقافية على المنطقة ويساهم في إخراج جيل من المغاربيين المتشبعين بالثقافة الفرنسية.

---

[1] إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **قراءت إفريقية**، ع 9، (مارس 2014)، ص.60.

[2] عبد الرحمان ناصر،" القواعد العسكرية لفرنسا في إفريقيا"، انظر على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/french-military-bases-in-africa/ (24/04/2015).

[3] عبد الكريم غلاب، **رهانات الفرانكفونية في علاقاتها بمسائلة التغريب والهيمنة**، (المغرب: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، 1999)، ص. 116.

المطلب الثالث: أليات ضبط التسلح العربي.

أثبتت التجارب السابقة أن محاولات فرض القيود على شحنات الأسلحة التي تصل الى المناطقة العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط سرعان ما تكون نتيجتها الفشل، ذلك أن أي مبادرة للتوصل إلى الحد من التسلح سوف تواجه نفس المصير إذا لم تكن هذه المبادرة قائمة على أساس تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف.

فلقد طرحت الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى عدة صيغ تتعلق بأوضاع التسلح التقليدي، وغير التقليدي (أسلحة الدمار الشامل) في العالم بعد انتهاء حرب الخليج سنة 1991، وأهم تلك المبادرات هي:

أولا: مبادرة بوش لضبط تسلح الشرق الأوسط: وذلك بقيام الرئيس جورج بوش بطرح هذه المبادرة في2001/05/29 بعد انتهاء حرب الخليج بثلاثة أشهر، بهدف التعامل مع أسلحة التدمير الشامل وصواريخ أرض-أرض والأسلحة التقليدية في المنطقة، باعتبارها أكثر مناطق العالم توترا، وأكثرها حاجة للضبط.

وقد ركزت هذه المبادرة الى ما يلي:

- دعوة الدول الخمس الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن، والذين يعتبرون أكبر موردي الأسلحة التقليدية في العالم، الى العمل على وضع قيود على توريد أسلحة معينة الى دول الشرق الأوسط باستثناء ما تحتاجه للدفاع عن نفسها في حالة تعرضها الى عدوان.

- تجميد عملية حيازة وإنتاج واختيار صواريخ أرض-أرض من جانب دول المنطقة، تمهيدا للتخلص منها على نحو عاجل بصورة نهائية، مع التزام الدول الموردة للصواريخ ومعداتها وتكنولوجياتها بحظر توريدها الى دول المنطقة.

- حظر عملية أنتاج وحيازة المواد النووية التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة النووية، والتي تشمل على البلوتونيوم واليورانيوم المخصب، مع قيام الدول التي لم تنضم الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالانضمام إليها، وإخضاع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش الخاصين بالوكالة.

- التقيد الكامل بمعاهدة الأسلحة الكيمياوية، والالتزام الكامل بمعاهدة سنة 1972 الخاصة بمنع الأسلحة البيولوجية، وهما معاهدتان تركزان على إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وبنية إنتاجهما[1].

ثانيا: بيان باريس (بيان الدول الخمس حول تزويد الشرق الأوسط بالأسلحة): وقد جاء هذا البيان انطلاقا من دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب السابقة سنة 1991، للدول الكبرى المصدرة للأسلحة لكي تتفق على تنفيذ عملية تزويد دول الشرق الأوسط بتلك الأسلحة، حيث اجتمعت بباريس في أكتوبر 1991 كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين وفرنسا وبريطانيا، وهي الدول التي تقوم بنحو 90% من عمليات تجارة السلاح في العالم، بهدف الاتفاق على إجراءات محددة لضبط عملية تصدير الأسلحة التقليدية الى منطقة العالم العربي، بالدبابات أو عربات القتال المدرعة، والمدافع، والطائرات، والهيلوكوبتر المسلحة، والسفن الحربية، وبعض نظم الصواريخ.

وترجع أهمية بيان باريس الى صيغة القيود المحددة التي تم الاتفاق عليها فيما بين دول البيان، وأن هذه الأخيرة سوف تراعي بعناية عند تزويدها الأسلحة أن يعزز قدرات الجهة المتلقية على تلبية الحاجات المشروعة للدفاع عن النفس، وأن دول البيان سوف تتحاشى أي تزويد للأسلحة من شأنه أن يطيل أو يفاقم

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص.49-51.

نزاعا مسلحا قائما أو يزيد التوتر في المنطقة وبالتالي، يسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي أو بما يدعم أو يشجع الإرهاب الدولي أو يستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص.52-53.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية بين المواقف والسياسات الجزائرية المغربية.

تعتبر قضية الصحراء الغربية*، إحدى المحددات الرئيسة للعلاقات المغاربية، ومعيارا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة، وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل تأثير واختراق خارجي. فمحورية هذه القضية بأبعادها وتأثيراتها المختلفة قد جعلت منها إما موضع اهتمام للدراسات التي تركز على الجوانب التاريخية القانونية والأنثروبولوجية، أو تلك التي تنطلق من مستويات تحليل مختلفة تهتم أكثر بأبعادها الدولية ورهاناتها الإقليمية أو تأثيراتها على العلاقات الثنائية المغاربية، وهذا الأمر يعكس بشدة مدى تعقد هذه الحالة الشيء الذي يجعل من عملية تحليلها علميا أمرا معقدا.

إن تعقد هذه الحالة، وطبيعة أهداف البحث، قد فرضت علينا تجاوز إطارها الطبيعي كنزاع لا تماثلي بين المغرب وجبهة البوليساريو**، وبالتالي لن يكون الهدف الاستنصار لأي طرح، سواء الطرح المغربي الهادف إلى استرجاع حدود الدولة(التاريخية)، أو الطرح الصحراوي الهادف لبناء الدولة، بمعنى أن بناء هذا الفصل سيتم بالشكل الذي يضعنا في موقف محايد أمام المنطق القانوني القائم على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي أو المنطق الخلدوني (نسبة لابن خلدون)، القائم على أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة.

إن مجهودنا ينطلق أساسا من نتائج الفصل الأول أين اتضح لنا:

أولا: أن الصراع وليس التعاون هو السمة التي تميز العلاقات بين الدول.

ثانيا: أن التنافس الدولي على المواقع الاستراتيجية للهيمنة على الموارد والثروات الطبيعية، يستلزم تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية خاصة، من خلال الإنفاق العسكري الكبير والذي يؤدي في أخر المطاف الى السباق الدولي نحو التسلح.

ثالثا: أن الدول العربية وخاصة المغاربية ليست في معزل عن هذا الصراع والتنافس وسباق التسلح أيضا، إذ تشهد سباقا للتسلح بين الجزائر والمغرب، يرى العديد من الخبراء الاستراتيجيين أن قضية الصحراء الغربية - النزاع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو-، تأثر في ذلك بالدرجة الأولى من خلال إعادة إحياء الخلافات بين الجارتين.

وهذ ما يؤكد المقولة التي تقول :إن النزاعات العربية- العربية تتسم بالمرونة لدرجة أنها قد تختفي ولكنها تظل كامنة إلى أن يحين الوقت المناسب لكي تثور من جديد. وهذا ما أكده الرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين** في تصريح أدلى به لمجلة **كولومبو** الاسبانية في نوفمبر 1975 إذ قال: **"لا خلاف أن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات الأيديولوجية والسياسية وحتى الإستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة."**[1]

---

* كان مصطلح "الصحراء الغربية" يتوافق مع الموقع الجغرافي للمنطقة، ويناسب التعبير الدبلوماسي الذي يركز على الحياد والموضوعية، وهو، تاريخياً، أصلح منه الآن؛ لأنه أطلق اعتباراً لموقع المنطقة من مركز السلطة العالمية التي كانت مهيمنة حينئذ، وهي الإمبراطورية الرومانية، ثم الإمبراطورية الإسلامية، ولقد تغير الاسم الذي أطلق على الصحراء الغربية عبر التاريخ - مع ما حولها من دول شمال أفريقيا - فلقد كان اسمها بلاد البربر The Coast of Barbaric، وأطلق عليها سوس الأقصى، والصحراء الاسبانية "ريودورو" "Rio d'Euro" نسبة للتواجد الاسباني بالمنطقة، من سنة 1884حتى سنة 1975. أما اسم الصحراء الغربية فهو المستعمل في أغلب الكتابات الحديثة، للتفاصيل حول تاريخ المنطقة ومختلف التسميات المعروفة للإقليم وتركيبته السكانية، أنظر على الرابط التالي: عبد الكريم الحمداوي، "الصحراء المغربية بين واقع الانتماء وصراعات التوظيف السياسي" على موقع الانترنيت:

www.elharakah.com/kutub/asahara almagribiah.doc

** تعني الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، أعلنت الحرب ضد الاستعمار الاسباني في 20 ماي 1973.

[1] مراد إبراهيم الدسوقي، "البعد العسكري للنزاعات العربية العربية"، **السياسة الدولية**، ع 111، (جانفي 1993)، ص.198.

انطلاقا مما سبق سنحاول التركيز على أهم محطات هذه القضية، وإبراز ما يمثله هذا الإقليم من أهمية استراتيجية واقتصادية في المنطقة، وتسليط الضوء على مدى تأثير هذه العوامل في العلاقات الجزائرية المغربية من خلال عرض مواقف الدولتين المتضاربة، وكيف تحولت الى سياسات غير متوافقة، ثم محاولة كشف الأبعاد الإستراتيجية الخفية التي تتحكم في هذه المواقف وهذه السياسات، ما قد يقودنا الى فهم خلفيات دور قضية الصحراء الغربية في التسابق نحو التسلح ولو بشكل نسبي، سنقف عليه بشكل أعمق بعد ذلك، ولهذا فان تقسيم الفصل كان تماشيا مع هذه المستويات[1].

المبحث الأول: النزاع في قضية الصحراء الغربية.

سنتطرق في هذا المبحث الى إعطاء لمحة عن النزاع في الصحراء الغربية بعد خروج الاستعمار الإسباني، بالإضافة الى الوقوف على محطات كرونولوجيا النزاع ما قبل الانسحاب الإسباني من الإقليم، والذي سيسهم في فهم النزاع الصحراوي المغربي بشكل أكبر.

المطلب الأول: النزاع الصحراوي – المغربي.

تشكل الصحراء الغربية "المستعمرة الإسبانية السابقة " الامتداد الجنوبي للمغرب، والامتداد الشمالي لموريتانيا، والامتداد الغربي للجزائر، أي أنها نقطة الوصل التي تربط هذه الدول الثلاث ببعضها البعض. مما يعطيها، انطلاقا من موقعها الجغرافي، أهمية خاصة في مشروع وحدة المغرب العربي. أما كيف تتحول هذه الأهمية الوحدوية إلى صراع بين الدول المغاربية، فإن في ذلك ما يفضح المعادلة التي تجعل من الصحراء الغربية تعبيرا لمشاكل أخرى نتجت أساسا عن قيام الدول الصحراوية، مبرزة بذلك منهج التفكك والتفتت في الإطار المغاربي.

كان من الممكن لهذه القضية أن تأخذ مسارا آخر أقل تعقيدا لولا أنها ترتبط بعوامل أخرى لعبت، ولا تزال، دورا هاما في دفع الأحداث نحو المزيد من التعقيد والتأزم. فقد ترافق انفجار أزمة الصحراء الغربية مع ازدياد الحاجة الأمريكية أثناء الحرب الباردة لنقاط تفجير متنوعة تتمكن بواسطتها من عزل منطقة المغرب العربي عن المشرق، وإبعاد هموم هذه المنطقة بحكوماتها وشعوبها عن همّ المشرق الفلسطيني. وليس مصادفة بدء الحرب الأهلية في لبنان لتطويق الانتصارات الفلسطينية والعربية في نفس الفترة التي تصاعد فيها أزمة الصحراء الغربية، كما أنه ليس مجرد مصادفة أن يتزامن التوقيع على اتفاقية سيناء مع التوقيع على اتفاقية مدريد، وكلتاهما اتفاقيتان تتضمنان مواد للتفجير واستمرار للتناقضات وليس حلولا لها.

تلتقي هذه الحاجة مع ازدياد الصراع الدولي للسيطرة على أفريقيا وإعادة ترتيب التوازن الدولي السوفياتي-الأمريكي والأوربي الغربي، وتحول عدة حركات تحررية إفريقية إلى دول صديقة للاتحاد السوفياتي، وبدء الهجوم السوفياتي الاستراتيجي الهادف إلى إحكام السيطرة على الممرات المائية التي تتحكم برحلات النفط العربي والإيراني إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة. مما يدخل قضية الصحراء ودول المغرب العربي في دوامة صراع دولي يتحكم في مصيرها ويخضعها لشروطه: الاستنزاف الطويل الأمد داخل توازن جزائري-مغربي لا تسمح له التوازنات الدولية بالاختلال لمصلحة أحد الطرفين.[2]

كانت بداية النزاع في الصحراء الغربية، بعد انسحاب الاستعمار الإسباني من الإقليم سنة 1975م دون إجراء الاستفتاء، ما نتج عنه قيام حرب بين المملكة المغربية التي ترى أن الإقليم امتداد طبيعي لترابها من جهة، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" **البوليساريو"** التي ترى نفسها ممثلا للشعب

---

[1] المرجع نفسه، ص ص.230-232.

[2] علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، (بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980)، ص.229.

الصحراوي من جهة أخرى ، أي أصبح النزاع عربيا – عربيا بعدما كانت إسبانيا أحد أطرافه سابقا، هذا النزاع الذي يمثل أحد أطول النزاعات في القارة الإفريقية ، والذي تعتبر فيه المملكة المغربية أن الإقليم امتداد طبيعي لترابها مستندة في ذلك إلى حجج تاريخية واجتماعية مختلفة، يقابلها مطالبة جبهة البوليساريو باستقلال الإقليم من خلال إعطاء الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره، معتمدة في ذلك على القانون الدولي ومختلف القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تدعو إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها. الشيء الذي أدى بالمنظمات الإقليمية والدولية للبحث في هذه القضية من أجل إيجاد الحلول المناسبة له ومحاولة التقليل من حدة هذا النزاع، لتنتهي الجهود الإفريقية والأممية بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار سنة1991م، ليدخل بعدها طرفي النزاع في مسار التسوية السلمي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل إجراء استفتاء يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره إما بالاستقلال أو بالانضمام إلى المملكة المغربية.

لقد شكلت قضية الصحراء الغربية إحدى نقاط الالتقاء بين دول المغرب العربي أثناء وجود الاستعمار الإسباني بالمنطقة، حيث كانت تجرى عدة لقاءات وتنسيقات بين الدول المغاربية خصوصا بين الجزائر والمغرب وموريتانيا-الدول الحدودية للصحراء الغربية- للضغط على إسبانيا من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي، إلا أن هذا التوافق سرعان ما تكسر بعد اتفاقية مدريد، التي رأت المملكة المغربية من خلالها حسابات مختلفة عنما كانت عليه في السابق، مطالبتا من خلال هذه الاتفاقية باسترجاع هذا الإقليم الذي كانت في وقت سابق، تناشد المجتمع الدولي من أجل التدخل لتقرير مصيره على لسان ملكها المغفور له الحسن الثاني، بيد أن الجارة الجزائرية رأت في هذه الخطوة تهديدا مباشرا لأمنها القومي حديث الاستقلال وكذا استراتيجياتها ومصالحها المصاغة حديثا، الشيء الذي لم ولن تسمح به الجزائر التي خاضت قبل سنوات قليلة حربا تحريرية ضد فرنسا بذلت فيها كل ما تملك من قوة في سبيل الحصول على أمنها واستقرارها، لتصبح قضية الصحراء الغربية نقطة الخلاف التي عصفت بالعلاقات المغاربية ككل، وخاصة بين الجزائر والمغرب[1].

إن إبراز الأثر الذي تشكله قضية الصحراء الغربية، في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، لا يقف عند العوامل الاقتصادية والسياسية وحتى الاستراتيجية، بل وجب الوقوف عند جزئية مهمة تتمثل في التطرق الى العامل التاريخي الذي طالما أهمله أغلب الباحثين والدارسين في هذا المجال، حيث ومن خلاله تبرز أمامنا استراتيجية غربية محكمة، تحاول أن تجعل من النزاع في الصحراء الغربية الوجه الظاهر لها، فملف الصحراء الغربية ليس سوى تكتيك من هذه الاستراتيجية، الهدف منه الوقوف دون تحقيق وحدة مغاربية في الضفة الجنوبية للمتوسط، قد تعمد على تهديد أمن واستقرار الضفة الشمالية كما حصل فعلا في تاريخ منطقة المغرب العربي، وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال عرض أهم المحطات التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: كرونولوجيا النزاع في الصحراء الغربية:

عندما انهارت إمبراطورية الموحدين عام 1269م اعترى المغرب العربي قلق عام وجد تبريراته بظهور خطرين: الأول تدهور قوة المغرب العربي الداخلية وازدياد حالة التفكك ونشوء الإمارات، والثاني انعكاس الضعف الداخلي على وضعية الأندلس، ووضع المغرب العربي في مواجهة إمبراطورية مسيحية تتسم بالنمو والوحدة. ومنذ تلك الفترة والتنافس على جبل طارق يدخل دوامة الهزيمة والانتصار: عام 1295 يحتله الاسبان وعام 1310 يسترجعه المسلمون في المغرب العربي.

وسط هذه المعادلة، كانت بوادر استراتيجية غربية قد بدأت تتكون على قاعدة التدخل في الجانب الجنوبي من الأبيض المتوسط والأطلسي، ومحاصرة الخطر الإسلامي المنتشر في تخوم شبه الجزيرة الإيبيرية منذ وصول

---

[1] الخبر، **يومية جزائرية**، ع.6370، (ماي 2011)، ص.5.

طارق بن زياد إليها. قامت الاستراتيجية الفتية على قاعدة تحرك متواصل الخطوات: توحيد شبه الجزيرة الإيبيرية (البرتغال واسبانيا)، عزل المسلمين في الأندلس وطردهم من مواقعهم داخل اسبانيا، التقدم واحتلال المناطق الساحلية لإفريقيا الشمالية المواجهة لشبه الجزيرة. ساهم في ذلك قيام وحدة شبه الجزيرة الإيبيرية تحت عرش فيليب الثاني ملك اسبانيا عام 1580. الأمر الذي أنتج اسبانيا موحدة وقوية في وجه مغرب مفتت، انهارت قواه بشكل متسارع بعد فشل سياسي وانقسام داخلي نتج عن الصراع حول السلطة[1].

مع مطلع القرن الخامس عشر بدأت الاستراتيجية الغربية تأخذ صيغة الاحتلال المباشر، ومنذ ذلك القرن والاستعمار الاسباني-البرتغالي (الذي أصبح في عهد فيليب الثاني اسبانيا) يرسخ وجوده في تخوم المغرب الأقصى الشمالية والجنوبية ويتقدم نحو الشرق (الجزائر وتونس وليبيا) بخطى حثيثة ليخوض معارك متواصلة مع الأتراك كانت أطولها معارك السيطرة على وهران.

في نفس الفترة، بدأت عمليات التدخل الاسباني في الصحراء الغربية " لا تزال خرائط الغرب تسميها الصحراء الاسبانية". ففي عام 1405، قام الاسبان بأول غزو ونهب لقوافل قبائل صحراوية، وذلك في عملية بحثهم عن الذهب والعبيد. قاد الغزو الأول نورماندي من لانزاروتي يدعى **جان دي بتنكور**، والذي يطلق عليه مؤرخو اسبانيا لقب **"ملك الكناري"**، وفي أواسط القرن الخامس عشر بدأت اسبانيا تقترب من وادي الساقية الحمراء، وتؤسس مقرا حضريا (عبارة عن مرفأ وقرية) في سيدي ايفني **(سانتا كروز دي ماربيكينا)**. تحول هذا المقر إلى قاعدة لانطلاق العصابات المسلحة نحو داخل الأراضي المغربية للتمكن من مهاجمة القوافل ومخيمات الرحل وللحصول على العبيد الذين يجري إرسالهم بعد اعتقالهم إلى جزر الكناري للعمل في مصانع السكر.

استراتيجية القرن الخامس عشر كانت انعكاسا لسياسة التوسع التي أخذت صيغة احتلال ثابت (وهو ما سيطلق عليه بعد الثورة الصناعية مصطلح الاستعمار)، رسم منذ ذلك العهد الخطوط العريضة لاستراتيجية غربية قائمة على العنف والتوسع والاحتلال في المغرب العربي ككل.

أما في الصحراء الغربية فإنها تدخل في سياق إشكالية أخرى، مستقلة نسبيا ولكنها جزء أساسي في تاريخ هذا الاستعمار الطويل الأمد، الذي سيبدأ تاريخه المعاصر بالظهور في أواسط القرن التاسع عشر، حيث ستتحول اسبانيا إلى محور أساسي وفاعل في بنية المسألة المغاربية عامة، وقضية الصحراء الغربية بشكل خاص.

خمسة قرون تفصل بين محطات هذا الاستعمار. اذ أن الفرق الجوهري الأول يكمن في كون الإستراتيجية الغربية في بداياتها قائمة على منطق الدفاع وإخراج المسلمين من شبه الجزيرة الأيبيرية، وبالتالي فإن نقط الاحتلال يغلب عليها طابع الوقاية. أما في القرن التاسع عشر تحولت هذه السياسة لتصبح إضعاف الآخر لإلحاقه وإخضاعه وتذويبه في حضارة أخرى. قد تكون عملية ثأر من إلحاق قديم، ولكنها لن تكون أبدا دفاعية. هدفها الأساسي السيطرة على مجال حيوي غني بالموارد الطبيعية والأسواق في المغرب العربي، في مرحلة تنفيس الغرب لأزمته الاقتصادية، وأساسي لتحصين توازن-الصراع العالمي. قد لا يتناقض التكتيك ولكن الأهداف مختلفة.

اصطدمت اسبانيا في استراتيجيتها للمغرب العربي بفرنسا التي كانت تتمتع بنفوذ قوي في افريقيا، والتي كان من الصعب على اسبانيا حسم معركتها نهائيا معها، وخاصة في ظروف تواجد منافسين آخرين كألمانيا وبريطانيا، هذه الوضعية دفعت اسبانيا وفرنسا أيضا لانتهاج سياسة مشتركة قائمة على المساواة والتقسيم في المنطقة، مما أنتج التوقيع على أربع معاهدات، الهدف منها تقسيم المغرب العربي والحيلولة دون قدوم شركاء أوروبيين آخرين إلى مدخل افريقيا الغربي. وعلى هذا الأساس تم التوقيع على معاهدة 27 /يونيو 1900

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص.265.

ومعاهدة 1902 ومعاهدة 3/أكتوبر 1904، والمشاركة في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، وأخيرا معاهدة 27 /نوفمبر 1912، وللإشارة فتعددية المعاهدات كانت تعني تلطيفا لحركة التنافس الاسباني-الفرنسي، ومراجعة دائمة لنقاط التقسيم (الحصص الجغرافية) التي تمليها التطورات وموازين القوى. أما استراتيجيا فقد كانا يعملان على تقسيم المغرب العربي وتجزئته للحيلولة دون قيام دولة قوية مستقلة ومترامية الأطراف تتعارض سياستها مع مصالحها وتفرض نفوذها على أبواب افريقيا ومداخل فرنسا واسبانيا البحرية[1].

شهدت سنوات الأربعينات هدوء وتعزيزا لوضعية الاحتلال الاسباني في الصحراء الغربية، إلا انها تميزت بأحداث تاريخية هامة على المستوى العام وعلى مستوى العلاقات الدولية التي تأثرت بسبب عدة عوامل طارئة أهمها:

- نشوب الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها كل من فرنسا واسبانيا ولكن في خندقين متعادلين مما أسفر عن قيام تناقضات حادة بين منطقتي النفوذ الاسباني والفرنسي في المغرب العربي.

أما دول المنطقة فقد شهدت فترة هدوء وترقب بانتظار ما ستؤول إليه هذه الحرب، خاصة وأن هذه الدول طالبت بالاستقلال منذ 1944، وكانت مرغمة على انتظار نهاية الحرب وتطبيق وعود الحلفاء القائلة بإعطاء البلدان المستعمرة استقلالها السياسي.

- تقارب المغربي الأقصى-الاسباني الذي أعقب الحرب مباشرة والذي تجلى بوضوح منذ بداية الخمسينات آخذا شكل علاقات جيّدة بين حزب الاستقلال المغربي والحكومة الاسبانية من جهة، والصراع المغربي-الفرنسي نتج عنه نفي فرنسا للملك محمد الخامس وتدهور العلاقات الرسمية بين إدارة الحماية الفرنسية والرباط، ومطالبة الأخيرة بالاستقلال من جهة أخرى، حيث كلما ازداد الصراع الفرنسي-المغربي حدة، ازداد معه التقارب المغربي الاسباني.

انتهت أعوام 1953-1955، بتراجع فرنسي وعودة الملك محمد الخامس من المنفى وتنازل فرنسا عن منطقة حمايتها للمغرب[2]. (حيث يعتبر **سعيد الفيلالي**[3] أحد مفجري الثورة الصحراوية أنه وخلال فترة نفي الملك محمد الخامس، تم التوقيع على اتفاق سري بين الأخير وفرنسا في المنفى، مقابل استقلال المغرب، حيث شهدة هذه الفترة انطلاق ثورة نوفمبر الجزائرية، عمدت فرنسا على تطويقها من خلال توقيع هذه الاتفاقية مع المغرب وأخرى مع تونس، ففرنسا لن تخرج من المنطقة دون تحقيق فوائد ومصالح لها، فتعنت الثورة الجزائرية واشتدادها على فرنسا، كان يقابله تراخي من طرف مغربي تونسي يسمح بانتهاج سياسة تبعية هذه الدول لفرنسا) أعقب هذه النتيجة إعادة نظر فرنسية بالوضع الاستعماري العام الذي استلزم عودة العلاقات مع اسبانيا إلى مجاريها مخافة أن يفقد الطرفان ما تبقى لهما من مناطق نفوذ، وخاصة في الجنوب وأقصى الجنوب الشرقي.

إعلان مرسوم الحكومة الإسبانية الصادر بتاريخ 20 أبريل عام 1954 باعتبار ايفني إقليما اسبانيا. كما عمدت إلى تقوية وجودها السياسي والعسكري في مواجهة المد التحرري الجزائري المغربي ، حيث أبرمت مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لإقامة قواعد عسكرية أمريكية فوق التراب الاسباني وذلك في شهر سبتمبر 1954 بهدف تقوية الجهاز الدفاعي الغربي في حوض البحر الأبيض المتوسط ضمن حلقة متكاملة تمتد من المنطقة العربية شرقا إلى المنطقة الشمالية للأبيض المتوسط، وضمن هذه الإستراتيجية الدفاعية، كان ينبغي إبقاء السيطرة الاسبانية على سواحل الأطلسي الجنوبية(الصحراء الإسبانية)، وذلك للتخفيف من ضغط حرب

---

[1] طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، (دمشق: دار المختار، 1998)، ص.14.

[2] محمد عصمت، بكر، **الشعب الصحراوي قصة كفاح**، (دمشق: نينوى للدراسات والنشر، طد، 2004)، ص.29.

[3] في مقابلة بين الباحث والسيد سعيد الفيلالي، في ولاية وهران، بتاريخ 2016/03/25، على الساعة، 10:30.

التحرير المندلعة في شمال افريقيا ولحماية القواعد العسكرية الاسبانية-الأمريكية في جزر الكناري وحوض المتوسط.

إعلان استقلال المغرب عن فرنسا في منطقة نفوذها، ومطالبة الملك محمد الخامس استعادة ايفني ومناطق الشمال عن طريق الدبلوماسية، ابتداء من عام 1960، أما الصحراء الغربية فهي الى هذه اللحظة تعتبر صحراء اسبانية محضة، لا تمتلك المملكة المغربية حق المطالبة بها، لأن اسبانيا نفسها تعتبر هذه المنطقة بدون سيد ولها كل الحق في ضمها للسيادة الإسبانية.[1]

بدأت اسبانيا من سنة 1950 -1953، عمليات التنقيب عن الفوسفات وأسست لذلك شركة "لادارو" التي تغيّر اسمها ليصبح فنمينسا خلال أعوام 1954-1957. آلت أعمال هذه الشركة إلى فشل نسبي زاد في تقليل أهمية الصحراء بالنسبة لإسبانيا، كما لم تنسف تطورات أواخر الخمسينات الجهود العلمية التي استمرت بناء لأوامر الجنرال فرانكو وتواصلت إلى أواخر عام 1962 حيث الأبحاث الأولى باكتشاف كميات هائلة من الفوسفات في الساقية الحمراء. ففي عالم تشكل الزراعة همه اليومي يصبح الفوسفات إنتاجا استراتيجيا (صناعة أحد أصناف الأسمدة)، كما لا يمكن للفلاحة الرأسمالية الاستغناء عن الأسمدة لأن ذلك ينتج عنه انخفاض في مردود المنتجات[2].

بسبب أهميته هذه، أدى الفوسفات إلى تحديد معالم سياسة اسبانية جديدة في الصحراء الغربية قائمة على نهب متواصل لثروته المعدنية وعلى فتنح أبواب الصحراء على مصراعيها لكل المساهمين الغربيين في عمليات النهب والتنقيب والبحث العلمي والإعداد التقني. وأخذت هذه السياسة في إحدى مراحلها، ضم نهائي للصحراء الغربية إلى اسبانيا، وفي مرحلة أخرى شكّل خلق دولة ملحقة وتابعة له، بهدف صد الأطماع الإقليمية وخاصة المغربية في ضم الإقليم، نظرا لأهمية الدور الذي سيلعبه الفوسفات والثروات المعدنية والبحرية الأخرى في رسم مستقبل الصحراء. ساهم في تعقيد ذلك البدئ بعمليات واسعة للتنقيب عن النفط شملت مساحة 160 ألف كيلومتر مربع تمتد من شمالي الحدود الجزائرية الى 100 كليو متر شمالي الحدود الموريتانية، حيث أسفرت الأبحاث عن نتائج ايجابية شجعت أكثر من عشرين شركة نفطية على التهافت للمساهمة.

بدأت ثروات الصحراء الغربية تشارك في صناعة القارات السياسية، كما بدأت القضية تشهد تطورا ملحوظا ومغايرا منذ 1964 حيث شرع المغرب (كما تنبأت إسبانيا) بنقل مطالبته بالصحراء الغربية إلى الأمم المتحدة التي باشرت بإصدار قراراتها انطلاقا من هذا العام مطالبة اسبانيا بتصفية استعمارها من الصحراء الغربية وداعية إلى حق تقرير المصير لسكان المنطقة المحتلة، أي صحراويي اليوم المتواجدين بالمناطق الواقعة تحت حكم المملكة المغربية ومخيمات اللاجئين بتندوف.

نقل الموضوع إلى الأمم المتحدة، ووضع اسبانيا في معادلة حرجة صفتها الوحيدة فيها أنها الطرف الاستعماري الأجنبي، وبالتالي فإن انسحابها من الصحراء الغربية مسألة بديهية وغير خاضعة للنقاش. أما الجوانب الأخرى وخاصة المنطقة التي سيجري الانسحاب منها فإنها موضع بحث إسباني: لمن تؤول المنطقة؟ لسكانها أم للمغرب أم لموريتانيا؟ لتطويق الإحراج، استفادت الدبلوماسية الاسبانية من تناقضات الأطراف المحلية بهدف تأخير إجراء الاستفتاء، متذرعة بوجود أكثر من طرف معني بقضية الصحراء. وبهذا الصدد، جاءت زيارة **فرناندو دي كاستيا**، وزير خارجية اسبانيا، لموريتانيا في الأسبوع الأول من مارس 1966 حيث تباحث مع المسؤولين الموريتانيين في مصير الصحراء الغربية بحجة أن الصحراء موريتانية كما تنادي بذلك موريتانيا على لسان مندوبها في الأمم المتحدة آنذاك أحمد بابا مسكي.

---

[1] السيد حمدي، يحظيه، **المقاومة الصحراوية السلمية**، (طباعة اليانثا كولتورال،2012)، ص.19-20.

[2] المرجع نفسه، ص.25.

لم يكن اللعب على التناقضات المحلية كافيا لإنجاح المماطلة، ففي 12 مارس 1966 عملت اسبانيا على جمع تواقيع من 800 زعيم صحراوي يمثلون 6947 خيمة تنص على مطالبة السكان بالاتحاد مع اسبانيا، بالاستناد على هذه العريضة تقدمت اسبانيا بمناورة مفادها أن الخلاف محصور بين اسبانيا وسكان الصحراء، وبالتالي فإنها على استعداد لقبول "إجراء استفتاء بقصد تولي الصحراويين شؤونهم بأنفسهم"، كما صرح بذلك مندوبها في الأمم المتحدة يوم 8 سبتمبر 1966.

بتاريخ 19-12- 1967 أصادرة الأمم المتحدة القرار: (قرار رقم 2354) بالفصل بين قضيتي ايفني(المغربية) والصحراء الغربية (السكان الأصليين)، والقرار رقم 2428 الصادر بتاريخ 18-12-1968 طالب بإجراء استفتاء حول تقرير المصير في الصحراء الغربية بعد التشاور مع المغرب وموريتانيا وكل الأطراف المهتمة، مما كان يعني أن مساومة ما مع المغرب قد تكون تجاوزا لإشكالات التصفية الكاملة للاستعمار، وبالفعل فالمحادثات السرية التي أجراها زعيم حزب الاستقلال **علال الفاسي** مع **مينسوس غراندس،** نائب رئيس الوزراء ورئيس الأركان الاسباني والصديق الشخصي للجنرال فرانكو، عام 1966 أسفرت عن موافقة اسبانية على الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية مقابل استمرار الامتيازات التجارية والبحرية والفوسفاتية لإسبانيا. ومن خلال هذه الاتفاقية يبرز جليا أن المغرب يسعى وفي جميع مراحل تطور المملكة، الى عقد اتفاقيات مع القوى الدولية الاستعمارية لتحقيق مصالحه وأهدافه، مهما كلف الأمر، هذه الحقيقة ستبرز بشكل أوضح من خلال تتبع المحطات التاريخية بشكل معمق لا يحد منه إلا درجة التعتيم والطمس على سرية مثل هذه الاتفاقيات، حتى وإن أصبحت تطفو على السطح في الأونة الأخيرة.

بتاريخ 4 يناير 1969، باشرت اسبانيا محادثات مساومة مع المغرب انتهت بالانسحاب من ايفني وإعادتها إلى المغرب، إلا أنها تراجعت عن التقديم الصحراء الغربية له، وهو ما يفسر على أنه إما، عدم كفاية الإغراءات المغربية وبالتالي إعطاء الحق للسكان الأصليين الصحراويين بإنشاء كيان جديد، مع محاولة جعلهم تابعين لإسبانيا ومنه الى الحفاظ على المصالح والاهداف الإسبانية الدائمة في الإقليم، وإما قصد الحصول على امتيازات أكثر من خلال المساومة الإسبانية المغربية، حسب رأيي الشخصي.

يأكد ما سبق، تصريح وزير الخارجية الاسباني **لوبيث برافو** بتاريخ 9 سبتمبر1969 ، حيث جاء على لسانه في مقابلة مع الصحيفة الاسبانية **"أ.ب.س"** قائلا[1]: **"فليس في الصحراء سوى متخاطبين شرعيين اثنين هما الصحراوين والاسبانيون، وهدفنا هو انجاز تطويرهم تطويرا صحيحا، لا يلحق الضرر بأحد ولهذا فإن ربط أقطار مجاورة بهذا التطور السياسي يعني تبني مطامع توسعية أو تشجيع تجزئة البلاد، وكلا الأمرين يتناقض مع مبادئ تقرير المصير للشعب والوحدة الترابية، مع الإبقاء على الحدود القائمة، وفقا لما تقضي النظرية التي أقامتها بحزم هيئة الأمم المتحدة، وكذا منظمة الوحدة الافريقية... لم نعد نشك اليوم في مشاعر الصحراويين تجاه اسبانيا، ذلك أنهم عبروا عنها بغير التباس في 1966 ثم ذلك وحتى كتابة هذه السطور.**

لكنني أعود لأكرر أن المحور الوحيد الذي لا تغير فيه بالنسبة لسياستنا هو احترام إرادة السكان الصحراويين، ولنتذكر أن القرار رقم 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي ان يقع إنهاء حالة الاستعمار بإحدى الطرق الآتية:

إنشاء دولة ذات سيادة، الاشتراك الحر مع دولة أخرى، أو الاندماج في دولة مستقلة. وسيستشار السكان الصحراويون من خلال القنوات الدستورية وسيعبّرون بحرية عن إرادتهم، ويمكنك ان تتصور أنه إذا ما اختار الصحراوين أي شكل من أشكال الارتباط بإسبانيا فإننا سنعرف كيف نحترم هذه الرغبة...."

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص.266.

شهدت بداية السبعينات ظاهرتين أساسيتين:

الأولى، استمرار السياسة الاسبانية في مخططها من خلال تقرير مصير السكان الأصليين لإقليم مع احتمال أنه يوافق حساباتها ورغبتها، تجلى في عمليات تحضيره الداخلية التي تسير على قدم وساق مترافقة مع بدء الإنتاج في مناجم الفوسفات.

الثانية، انتقال الخلاف المحلي إلى وفاق مرحلي بين دول المغرب العربي، أخذ صيغته الأولى بتوقيع معاهدة التضامن وحسن الجوار بين المغرب وموريتانيا إثر لقاء الدار البيضاء في 8 يونيو 1970، وبالوفاق الجزائري- المغربي في لقاء تلمسان 1970، وأخيرا قمة نواذيبو التي ضمت الرؤساء الثلاثة في 14 سبتمبر من نفس العام والتي انتهت بإعلان موقف موحّد ضدّ اسبانيا "مرحليا"، مما أضعف منطق الأطراف المعينة ودفع اسبانيا إلى تعزيز مواقعها، فبدأت منذ 1970 تحركا متعدد الوجوه.

من ناحية أولى، سارعت اسبانيا إلى تقوية تحالفاتها الدولية ذات المنفعة المتبادلة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت معها اتفاق-معاهدة عسكرية وسياسية، تقيل بموجبها اسبانيا تمديد وجود القواعد الأمريكية فوق التراب الاسباني، مقابل قيام الولايات المتحدة بتثبيت ودعم الوجود الاسباني في الصحراء (بقواعدها العسكرية في المنطقة، وبنفوذها السياسي لدى بعض الأطراف المنازعة لإسبانيا، وبنفوذها الدبلوماسي على الصعيد الدولي).

من ناحية ثانية بدأت مرحلة اعداد داخلي لخلق سياسة صحراوية متناسبة مع هدفها النهائي، ففي خريف 1970 جددت عزمها على تحضير مؤتمر يهدف إلى تقرير مصير السكان، أعقبته في 31 يناير 1971 بإجراء انتخابات صحراوية لاختيار المجلس الجماعي الذي تحدثت عنه الصحف الاسبانية في الأسبوع الثاني من شهر فبراير قائلة: انه بتاريخ 31 يناير 1971 جرت انتخابات في الصحراء لاختيار أعضاء المجلس الجماعي المؤلف من 40 ممثلا. وقالت صحافة مدريد ان انتخاب الممثلين مرّ في "جو عادي" وان نسبة المشاركة كانت 100 في المائة.

من ناحية ثالثة، حاولت اسبانيا النفاذ من خلال ثغرات الصراع الدائر بصمت بين دول المغرب العربي وذلك كمحاولة لتطويق اتفاق هذه الدول وتحركها المضاد للمشروع الاسباني (محاولة ضم الإقليم).

عبرت هذه المحاولة عن نفسها في المحادثات الجزائرية-الاسبانية التي تمت يومي 10 و11 فبراير 1972 أثناء زيارة وزير خارجية اسبانيا لوبيث برافو للجزائر ويومي 27 و28 ماي 1972 عندما زار **"بوتفليقة"**، وزير خارجية الجزائر، اسبانيا. ولم تستثن الدبلوماسية الاسبانية الجزائر، بل بالعكس، فقد واظبت، وفي نفس الفترة على محادثتها الرسمية مع المغرب، وذلك ضمن تكتيك العمل والتنسيق مع جميع الأطراف في وقت واحد وكل على حدة، للحيلولة دون اتفاق هذه الأطراف عليها[1].

أعلنت اسبانيا عن مشروع سياسي قائم على تمهيد الأجواء لخلق كيان صحراوي مستقل شكليا ومرتبط عمليا بإسبانيا في 27 فبراير 1973 بشكل رسمي من خلال مذكرة قام بتسليمها للحكومات المعنية سفراؤها المعتمدون لدى هذه الحكومات.[2]

وجاء في المذكرة أنها نالت موافقة **الجمعية العامة للصحراء** بتاريخ 10 فبراير 1973، وإنها أي الجماعة موافقة على الإعلان الاسباني المؤرخ في 20 فبراير 1973 والرامي لتحديد الفترة الانتقالية في الساقية الحمراء ووادي الذهب بعشرين سنة، يتم خلالها تهيئة الأوضاع للحكم الذاتي.

[1] ليلى بديع عيتاني، **البوليزاريو قائد ثورة**، (بيروت: دار المسيرة، ط.1، 1978)، ص.63.
[2] فيصل عبد الرحمان وعلي طه، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، (مصر: 1999)، ص.227.

بتاريخ 20 أغسطس 1973 تسليم مذكرة اسبانية للأمين العام للأمم المتحدة تعلن فيها حكومة مدريد قرارها المتعلق بتقرير المصير وإجراء الاستفتاء خلال الستة أشهر الأخيرة من عام 1975، كما أعقبها بعدة أيام عقد ندوة صحفية في الأمم المتحدة لوزير خارجية اسبانيا **لاوريانو لوبيث رودو**، أعلن فيها أن مذكرة الجمعية العامة للصحراء تشكل **"خطوة جديدة في ممارسة سكان الصحراء لحقوقهم في تسيير شؤونهم"** وانه جرى التصديق عليها من الجنرال فرانكو وتسليمها للأمم المتحدة. الى هنا تأخذ قضية الصحراء الغربية طابع الشرعية وإعطاء الحق لصاحب الحق- بغض النظر عن الخلفيات الإسبانية وراء ذلك- من خلال تقرير المصير في إطار الأمم المتحدة.

لكن عام 1974 كان عام اختبار ميزان القوى على كافة الأصعدة والمستويات، والذي كان لزاما على اسبانيا أن ترصد تطوراته بدقة متناهية، إذ ان فشل مشروعها أو نجاحه ارتبط بشكل وثيق بوضعية تاريخية كانت الأكثر تقريرية في تحولات الموقف الاسباني.

ففي هذا العام كانت اسبانيا ملزمة بادراك تأثيرات استعمارها في الصحراء، أو ضمها لها أو خلقها لكيان مستقل فيها، على علاقتها بالعالم العربي، خاصة وان حرب أكتوبر 1973 وتعاظم النفوذ الاقتصادي والسياسي للعرب بعد دخول النفط في الصراع السياسي، عملت على تقوية العرب وأرغمت بالتالي الدول الأوروبية على الأخذ بعين الاعتبار هذه المستجدات.

وسط المعادلة العربية-الأوروبية، وقاعدتها المواد الأولية ومحاربة إسرائيل، كان لإسبانيا وضع خاص. فهي لم تتأثر بالخطر النفطي العربي لما بعد حرب أكتوبر بل العكس، فقد حصلت على هبة نفطية من العراق، عبارة عن شحنتي نفط تقدران بـ 35 ألف طن، وذلك تمييزا لموقفها المؤيد للعرب والمناوئ لسياسة إسرائيل التوسعية، فحاجات اسبانيا من العرب تفوق بكثير حاجات العرب من اسبانيا مما جعل هذه الأخيرة أكثر تقربا من الحكومات العربية، وخاصة السعودية والجزائر اللتين تتحكمان بالعلاقة الثنائية على أساس تصديرهما للنفط والغاز إلى اسبانيا. وإذا استثنينا السعودية فان دول المغرب العربي تلعب دورا هاما في تحديد علاقات اسبانيا العربية[1].

أيضا في ماي 1973 شهدت هذه المرحلة، نموا لتيار سياسي صحراوي ظهر إلى الوجود (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) وبدأ بتوجيه ضربات عسكرية لقوات الاحتلال الاسباني مطالبا بإنهاء الوجود الاستعماري وتحرير الصحراء من النفوذ الاسباني. الأمر الذي دفع القيادة الاسبانية لإعادة النظر في سياستها الصحراوية التي انقسمت على تيارين:

واحد يريد الاعتماد على الجمعية العامة للصحراء بوصفها ممثلا وحيدا للسكان من الممكن إعداده لإدارة كيان مستقل ملحق بإسبانيا.

وتيار ثان يريد فسح المجال لنمو خط صحراوي ثوري متناقض مع مطالب المغرب وموريتانيا، ويحمل مشروعا استقلاليا مدعوما من الشباب ومن الممكن دعمه، ولو سريا لإدخاله في نفس المشروع الاسباني.

هذا ما يفسر ولادة حزب الاتحاد الوطني الصحراوي في 13 ديسمبر 1974 المدعوم من اسبانيا والذي يرأسه ولد الرشيد وبعض الشباب الذين تلقوا علومهم في مدريد. كذلك نسج علاقات خاصة وسرية مع جبهة البوليساريو وخاصة بعد تصاعد الخلاف مع المغرب في صيف 1975.

وفي هذا العام أيضا تصاعد نضال شعوب العالم الثالث من أجل الحرية والاستقلال وتعاظم نفوذ دول عدم الانحياز والدول الإسلامية والدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وشهدت القارة الافريقية ولادة حركات

[1] الوثائق التاريخية والمنشورات السياسية لجبهة البوليساريو.

تحرير في كل أرجائها، مما أسفر عن تغيرات سياسية هامة كانت بدايتها حركة 5 ابريل البرتغالية، التي أنهت مستعمراتها الافريقية، الأمر الذي أدخل اسبانيا في مأزق حرج رافقه ازدياد التأييد العالمي بمؤسساته الديمقراطية ومنظماته الدولية لخط التحرر من الاستعمار والازدهار والتقدم.

وأخيرا، عرف عام 1974 تقاربا بين المغرب وموريتانيا أخذ شكل (اتفاق سري) ينص على تقسيم الصحراء بينهما (أكتوبر 1974)، تفطنت الجزائر هنا الى الاستراتيجية المغربية الهادفة بالأساس الى تطويق الجزائر خاصة أن العلاقات بين البلدين متوترة بشكل غير ملحوظ، ولنا أن نرى الاعتماد المغربي الكبير على الالتزام بطابع السرية في كل مراحله حتى مع الدول المغاربية نفسها، هذا الاتفاق السري الأخير يشير إليه سعيد الفلالي بأنه نتاج لاتفاقية سرية أخرى، حصلت قبل ذلك بقليل بين المملكة المغربية وفرنسا وتعتبر هذه الوثيقة إشارة الانطلاق لقيام استراتيجية مغربية في المغرب العربي تخوض من خلالها المغرب حرب بالوكالة على الجارة الجزائرية، وللإشارة هذه الوثيقة موجودة الأن بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، حتى أن المملكة المغربية لا تملك أي نسخة منها باعتبارها ورقة ضمان وضغط فرنسية، ونظرا لتعذر الحصول عليها نظرا للعامل المادي المعدوم بالنسبة للبحث العلمي، سنكتفي بعرض ما جاء فيها على لسان سعيد الفيلالي، "تحتوي هذه الوثيقة على شقين هما:

الأول سياسي: تلتزم فيه الحكومة الفرنسية على دعم المغرب بجميع الوسائل السياسية لضم الصحراء الغربية إليه، وهو ما يفسر استعمال فرنسا لورقة الفيتو بمجلس الأمن كلما صدرت قرارات ليست في صالح المغرب، بالإضافة الى وقوف فرنسا ضد أي محاولة للإطاحة بالنظام الملكي القائم في كل الظروف، ولنا في حادثة انقلاب الكولونيل محمد أعبابو خير دليل، أضف الى ذلك تحقيق الحلم التاريخي المغربي (المغرب الكبير) بشتى الوسائل المادية والمعنوية، بالإضافة الى الدعم اللوجستي للمغرب وتزويده بالمعلومات الاستخباراتية اللازمة والى اليوم تتمتع المغرب بهذه الامتيازات، يضيف سعيد الفيلالي، وبدعم مادي وتمويل مالي سعودي لهذه الاستراتيجية، ولا يخفى مدى ارتباط الملكتين ببعض، خاصة الدعم المغربي للسعودية في عاصفة الحزم الأخيرة، والمساندة الكبيرة التي تلقاها المغرب في ملف الصحراء الغربية من طرف مجلس التعاون الخليجي بعد طرد أفراد من بعثة المينورسو مؤخرا.[1]

الثاني عسكري: يقضي بدعم الجيش المغربي عسكريا من حيث القدرة والعتاد والوسائل الازمة، وبالأفضلية على الجيش الفرنسي نفسه، يتجلى ذلك من خلال صفقات الأسلحة الكبيرة بين المغرب وفرنسا وهو ما سنقف عليه في الفصل الثالث بمزيد من التفصيل، ينص هذا الشق أيضا على التزام المغرب بخوض حرب بالوكالة عن فرنسا في المنطقة وبالخصوص ضد الجزائر، هذه الأخيرة التي ألغت مجموعة من الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية الموقعة بعد الاستقلال الجزائري مباشرة وهي ما تسمى:–اتفاقيات إيفيان- والتي كانت تحافظ على تبعية الجزائر لفرنسا بعد الاستقلال، وتأمين المصالح الفرنسية في البلاد، وهو الشيء الذي ألغته عملية التصحيح الثوري سنة 1965 التي قام بها وزير الدفاع الجزائري أنذك والرئيس الثاني للجمهورية الجزائرية **"هواري بومدين"**، كما أن تأميم الثروة الطاقية والموارد الطبيعية الجزائرية سنة 1973وبالتالي عدم إستفادة فرنسا من ذلك وتهديد مصالحها وأهدافها ونفوذها في منطقة المغرب العربي، خاصة بعد الدعم الجزائري للموريتانيا في نفس السنة لصك العملة الموريتانية وكذا تأميم ثرواتها هي الأخرى، كل هذا ساهم في نهج الاعتماد الفرنسي على المغرب للحلول دون عملية الانفصال الكلية لدول المغرب العربي عن القوة الفرنسية المستعمرة السابقة.

---

[1] عالي الشامي، مرجع سابق، ص.291.

يمكن أن تكون الجزائر قد علمت بمحتوى هذه الوثيقة آنذاك وهو ما يفسر اعتراضها على التكتيك المغربي الهادف لضم الصحراء الغربية، ومنه الى تطويق الجزائر من المنافذ الغربية وعودة المغرب لأطمعه التوسعية السابقة، ما يوجب على الجزائر اتخاذ تدابير وقائية ودفاعية ضد المخطط الاستراتيجي الفرنسي المغربي.

في نفس الوقت أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهتها في قرارات متتالية أن الشعب الصحراوي له الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال، وهو ما وافقت عليه اسبانيا والجزائر، إلا أن ردة الفعل المغربية على هذا الموقف جاءت معارضة ومتصلبة، إذ انه فور صدور هذه القرارات أعلن المغرب على لسان الملك الحسن الثاني رفضه لإقامة كيان صحراوي مستقل عن المغرب، معترضا على كل تقرير أو استفتاء يؤدي إلى هذه النتيجة.

ترافق هذا الموقف المغربي بدعم موريتاني وتعاطف فرنسي، وبدء سياسة الضغوط على اسبانيا من كل الجهات لإرغامها على تعديل موقفها. وفي نفس الوقت طرأ على القضية إشكال قانوني تمثل في نقلها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي (13-12-1974) بناء على طلب الأمم المتحدة لإعطاء رأي استشاري حول الموضوع، وقفت فيه المغرب وموريتانيا في خندق والجزائر واسبانيا في خندق آخر (وان كان الموقف الجزائري غير معني مباشرة بالنقاشات القانونية).

كان عام 1975 عام الحسم سلبا أو إيجابا :**فاليري جيسكار ديستان** يزور المغرب في 15 ماي 1975 ويوقع على بعض المساعدات العسكرية الفرنسية للمغرب(الوثيقة السرية الفرنسية المغربية)، وفي 23 من نفس الشهر تطلب الحكومة الاسبانية رسميا من الجمعية العامة الصحراوية تحضير نفسها لاستلام السلطات المحلية، أم الاتحاد الوطني الصحراوي يعلن تأييده للمغرب بينما موريتانيا تشهد مفاوضات بين رئيسها مختار ولد داده ووفد من جبهة البوليساريو، والتي صعدت عملياتها في ذلك الشهر واعتقلت 16 اسبانيا بتاريخ 10 ماي 1975 اثر معركة الغلتة.

وبينما تفتح محكمة العدل الدولية مناقشاتها العلنية حول الصحراء (25-6-1975) والأمم المتحدة ترسل لجنة للتحقيق (8-6-1975)، كانت دول المغرب العربي تسعى لتجاوز خلافتها (زيارة بوتفليقة للمغرب وتصريحه بعدم وجود أية أطماع جزائرية في الصحراء يوم 4 يوليو 1975، والملك المغربي يعتبر في خطابه الذي ألقاه يوم 20 أغسطس أن الصحراء تشكل قضية حياة أو موت بالنسبة للمغرب، لقاء القمة المغربي-الموريتاني يوم 13-10-1975. [1]

وفي هذا الوقت بالذات كانت اسبانيا تعمل على ثلاث جبهات:

تسعى من ناحية أولى لكسب المعركة القانونية في لاهاي على أساس أن اسبانيا احتلت الصحراء في وقت كانت هذه الأخيرة بدون أية سيادة وطنية (أرض بدون سيد).

وتحاول من ناحية ثانية، إدخال الجزائر في سياسة مناوئة لتحالف المغرب-موريتانيا، وهذا ما حصل عمليا إثر الإعلان عن المسيرة الخضراء من جانب المغرب. ومن ناحية ثالثة، عمدت إلى عقد لقاءات سرية مع البوليساريو في إحدى الدول من نفس العام (اجتماع **كورتينا موري** وزير الخارجية مع ممثلين عن البوليساريو في إحدى العواصم الأوروبية)، وذلك لبحث مستقبل الصحراء في حالة الانسحاب الاسباني.

ترافق ذلك مع إعلان المغرب عن المسيرة الخضراء، لاستعادة الصحراء الغربية (خطاب 16-10-1975).

مما وضع الموقف الاسباني أمام خيارين لا ثالث لهما:

---

[1] المرجع نفسه، ص.303.

إما مواجهة المغرب بالقوة، مع تأييد ضمني من الجزائر، وإما عقد تسوية ما مع المغرب، مع تأييد دولي وخاصة أوروبي فرنسي وأمريكي، ورفض من الجزائر بحدة ومن الاتحاد السوفياتي نسبيا.

أمام هذا الوضع دخلت اسبانيا والمغرب في سياسة الأمر الواقع:

تواجه اسبانيا المغرب بالجزائر، والمغرب يواجه اسبانيا بالمسيرة الخضراء، لتحييدها وفرض الأمر الواقع على الجزائر.

وفي نفس الوقت فتحت اسبانيا خط التعاون مع البوليساريو سامحة لهم بالدخول إلى الصحراء الغربية للانتشار فيها، كما انسحبت قواتها المسلحة من مثلث العيون-السمارة-الداخلة فاتحة بذلك المجال للقوات الجزائرية، وأقامت حاجزا من الصخور حول مدينة العيون، وخاصة على الطريق الوحيد المؤدي إليها من جهة أغادير، وذلك لمواجهة المسيرة الخضراء.

إلا أن المناورة الاسبانية كانت قد كشفت كل أوراقها منذ أواخر الصيف، وهي استعمال التناقضات الجزائرية-المغربية للحصول على مزيد من التنازلات من جانب المغرب وموريتانيا.

وقد تحقق لها ذلك إثر الاجتماعات شبه اليومية التي كان يعقدها وزير خارجية اسبانيا مع نظيره المغربي، ومن خلال الموافقة على الانسحاب من الصحراء الغربية وتسليم إدارتها للمغرب وموريتانيا وذلك بالتوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية بتاريخ 14 نوفمبر 1975، نصت هذه الاتفاقية على إقامة إدارة مشتركة اسبانية-مغربية-موريتانية في الصحراء خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في 28 فبراير 1976، موعد الانسحاب النهائي للقوات الاسبانية من كل الصحراء الغربية، وتسليم السلطات المحلية لكل من المغرب وموريتانيا[1].

أما الثمن الذي حصلت عليه اسبانيا فكان عبارة عن اتفاقيتين منفصلتين وملحقتين بالمعاهدة الثلاثية بقيتا قيد الكتمان ولم تنشرا مع النص الرسمي للمعاهدة[2].

وقد جاء فيها تحديد العلاقات الاقتصادية، وخاصة التعويضات المغربية لإسبانيا عن نفقاتها في الصحراء وإعطاؤها حصة 35 %من أسهم فوسفات بوكراع.

لا يقف الثمن الفعلي لانسحاب اسبانيا عند حدود الفوسفات ومعاهدات الصيد البحري ولا بسيل من شعارات الصداقة وحسن الجوار، انه سياسي بالدرجة الأولى، ويعانق الاستراتيجية الغربية الكبيرة بحرارة متناهية.

الأساس هو التوصل إلى تسوية هي بحد ذاتها فتيل لإشعال حريق آخر في المغرب العربي. حيث يرى الاختصاصيون بشؤون المنطقة، أن اسبانيا كانت تدرك تماما أن تسوية مع المغرب تعني صراعا مع الجزائر، ولذلك ساومت. وبينما تستطيع هي وحدها التنصل من الاتفاقية بسهولة، - وذلك أنها عندما وقعت على اتفاقية مدريد برعت بصياغة العبارات، فجاء الاسترجاع المغربي-الموريتاني عملا **"إداريا"** وذلك أن اسبانيا تنازلت فقط عن إدارة الإقليم، أما مصيره فقد ظل معلقا لإشعار آخر، سيتم وضع نص الاتفاقية مع الملاحق للتأكد من ذلك: (حركة جلاء الاستعمار لا تكتمل إلاّ بعد استشارة السكان، وإذا ذاك يمكن تحويل **السيادة**) -. فان المغرب لا يمكنه ذلك إطلاقا، ففي تراجعه انهيار أسس استراتيجية وإيديولوجية-سياسية كاملة.

أدت اتفاقية مدريد الثلاثية الى انقسام في الأوساط الإسبانية حيث اتفق عدد كبير من القوى العمالية والسياسية الإسبانية على معارضة الاتفاقية. وتم التوقيع على وثيقة ممثلة لسياسة وحدة المعارضة هي "الاتفاقية المضادة لاتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1977"، والتي وقعت بعد سنتين من الاتفاقية الثلاثية، من قبل 33 منظمة سياسية.

---

[1] المرجع نفسه، ص.305.

[2] بن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1978)، ص.88.

وتنفي الوثيقة صلاحية الاتفاقية الموقعة مع موريتانيا والمغرب كما تحيي انتصارات الشعب الصحراوي على الصعيد الدبلوماسي والعسكري والثقافي، وتعترف بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وجاء في خاتمة الوثيقة **"إن القوى الموقعة تؤكد على إرادتها في مواصلة تضامنها الفعال مع الشعب الصحراوي حتى يحرز على استقلاله وحريته".**

وأخيرا ما يمكن قوله هنا أنه سواء اختلف اليسار الإسباني مع القوى الديمقراطية بعد اتفاقية مدريد، فأغلب الظن أن هناك موقفا موحدا يجمعها حاليا مع الحكومة ويدفع هذه الأخيرة تدريجيا نحو إعادة نظر كاملة في سياستها تجاه الصحراء الغربية: ليس المهم بالنسبة لإسبانيا قيام تحالف إيديولوجي مع المغرب بل المهم عدم قيام تحالف إيديولوجي بين المغرب والجزائر.

ما حصل بعد هذه المرحلة هو ما يتمثل في النزاع الصحراوي المغربي على إقليم الصحراء الغربية وهو ما أشرنا إليه في المطلب السابق بنوع من التلخيص، لأن الوقوف عليه بتمعن تستلزم مذكرة أخرى لسنا بصدد البحث فيها في هذا الموضوع، ما يعنينا فعلا هو تبيين المخططات الغربية الإسبانية والفرنسية والتي كان لها أساس قيام هذا النزاع فعليا، حيث يراد من خلاله- النزاع في الصحراء الغربية- ان يكون الوجه الظاهر لاستراتيجية تبرز جذورها قبل قيام دول المغرب العربي نفسها، والهدف الأساسي منها هو خلق نوع من الصراع بين هذه الدول للحيلولة دون تحقيق وحدة فعلية في المنطقة، الشيء الذي كاد اتحاد المغرب العربي في مرحلة سابقة أن يحققه، لولا استعمال الاستراتيجية الغربية لورقة النزاع الصحراوي المغربي لنسف هذا الصرح المغاربي.

ذلك أن أوروبا- إسبانيا وفرنسا- المواجهة للمغرب العربي، لا ترضى بسهولة أن ترى على ذلك الشاطئ المقابل قيام وحدة سياسية تذكرها برحلة يوسف بن تاشفين التاريخية في الأندلس.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للصحراء الغربية.

سنقف في هذا المبحث على موقع الصحراء الغربية الإستراتيجي، وكذا أهميتها الاقتصادية.

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي للصحراء الغربية.

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا، يحدها شمالا المغرب، وغربا المحيط الأطلسي، وجنوبا موريتانيا، وشرقا الجزائر، وتبلغ مساحتها حوالي 266 ألف كم^2، ويبلغ طول ساحلها 1062 كم.[1]

بينما حدودها البرية تصل إلى 2045 كم، منها مع موريتانيا 1570 كم، ومع المغرب والجزائر 475كم. ولقد تم إقرار هذه الحدود في إطار سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية.

وبالنسبة للموقع الجغرافي تحدد المنطقة بخطي الطول 8° و20°، وبخطي العرض 28° و20°، ويمر خط الطول 16° على مدينة الداخلة، في حين يشكل خط الطول 12° الجزء الأوسط من حدود الصحراء مع موريتانيا، وبذلك تكون الحدود الطبيعية لمنطقة الصحراء الغربية من الشمال المغرب منطقة سيدي إيفني، ومن الجنوب منطقة لكويرة على الحدود الموريتانية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق صحراء تندوف في الجزائر.[2]

تنقسم الصحراء الغربية جغرافيا، الى قسمين، هما:

---

[1] أحمد دياب، "المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء"، **السياسة الدولية**، ع 159، (يناير 2005).

[2] أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، **السياسة الدولية**، ع 111، (جانفي 1993)، ص .239.

- **الساقية الحمراء**، وهي وادي مهم يمتد في أقصى الطرف الشمالي من حدود الإقليم، وينحدر إلى ساحل المحيط الأطلسي، ويشمل المنطقة الممتدة من رأس جوبي وحتى رأس بوجدور، حيث تبلغ مساحتها حوالي 82 ألف كم^2.

2. وادي الذهب، ويشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجدور وحتى رأس بلانكو، وتبلغ مساحتها حوالي 184 ألف كم^2.

إثر السيطرة الاستعمارية الإسبانية على منطقة الصحراء الغربية، تم إنشاء بعض المرافق الحضارية. فلم يكن لدى السكان المنطقة أي اهتمام بالتمدن إلا بعد أن زاد نشاط الاستعمار الإسباني في بداية الخمسينيات، واكتشاف المعادن في الستينيات، كذلك أنشئت إسبانيا بعض المدن والقرى في مناطق التعدين، أو بالقرب من المراكز العسكرية الإستراتيجية. وبعد أن كانت مدينة السمارة هي الوحيدة في المنطقة، أصبح هناك العديد من المدن والمراكز الحضارية في إقليم الصحراء الغربية.

وتعد مدينة العيون أهم مدن الصحراء الغربية، وهي تمثل العاصمة الإدارية للاستعمار الإسباني، وتسيطر على الإقليم الشمالي، حيث تعتبر عاصمة الإقليم الشمالي - الساقية الحمراء- أما مدينة الداخلة، فهي أول ميناء يقام في المنطقة، ويوجد بها مناطق مهمة لصيد الأسماك، اكتسبت أهميتها بسبب هجرة الأسماك إليها من شمال وغرب المحيط الأطلسي. أما مدينة السمارة فتقع في قلب الصحراء، وتكتسب صبغة بدوية لوجودها في منطقة البدو، كذلك لها أهمية استراتيجية لموقعها وسط الصحراء. كما يوجد العديد من المدن المهمة في الصحراء الغربية، منها الكويرة وبير الحلو والمحبس والقلته وأم غالا وبوكراع.

تكتسب الصحراء الغربية أهميتها الإستراتيجية من أهمية الوطن العربي، سواء بجناحيه في المشرق العربي أو المغرب العربي، خاصة أن المغرب العربي يمس بطرفيه أهم ممر مائي دولي في العالم، وهو قناة السويس، وعلى الطرف الآخر يوجد مضيق جبل طارق، وكلاهما مدخل حيوي ومهم للبحر المتوسط. وإذا كان الوطن العربي يمثل مركز الاتصال الجوي والبري والبحري للعالم، فإن الموارد الهائلة الموجودة في معظم صحاري الوطن العربي تزيد من أهميته، وإذا كانت الصحراء الغربية تمثل البعد الأقصى لها، إلا أنها، في الوقت ذاته، تعد منطقة الاتصال بين العرب وإفريقيا، خاصة وأن حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى ألفي كم، وبذلك تكون بوابة إفريقيا الغربية، وهذا ما عرفته جيدا الدول الاستعمارية الإسبانية والفرنسية.

كما يشكل موقع الصحراء الغربية أهمية استراتيجية للقوى العالمية الكبرى، فهو مواجه لجزر كناريا، التي تسيطر عليها إسبانيا، وكذلك تزداد الأهمية الإستراتيجية للموقع لقربه من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط والتسهيلات، التي يمكن أن يقدمها للتحركات البحرية في المنطقة، خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية في المنطقة، وكذلك أماكن تواجد الفوسفات. ولذلك تسعى الدول الغربية- فرنسا وإسبانيا- والولايات المتحدة الأمريكية، لإقامة علاقات متنوعة مع العديد من دول المغرب العربي، حتى يمكنها الاستفادة من الإمكانيات والموارد الموجودة بالمنطقة، وهو ما قد يؤدي الى صراع دولي شبيه بما يحدث اليوم بالشرق الأوسط والخليج العربي.

اكتسبت الصحراء أهميتها الإستراتيجية من اتصالها المباشر بالمستعمرات الأوروبية في القارة الأفريقية سابقا، وزاد من هذه الأهمية التنافس الاستعماري الذي سعى إلى السيطرة على مصادر الموارد الأولية، وضمان أسواق تصريف منتجاتها، وفي فترة ما بعد استقلال- دول المغرب العبي وإفريقيا- اكتسبت منطقة الصحراء الغربية أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في الجزء المواجه مباشرة للسواحل الشرقية للأمريكيتين. كما أن خروج الصحراء الغربية من حيز السيطرة والنفوذ الغربي، ووصول قوى مناوئة لها-

الاتحاد السوفياتي- في السواحل المشاطئة مع المحيط الأطلسي، يعد تهديدا مباشرا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تحتل الصحراء الغربية أسبقية خاصة في أولويات العلاقات الدولية، سواء في إطار بعدها الإقليمي العربي أو بعدها الإفريقي[1].

إذ تكتسب الصحراء الغربية أهمية استراتيجية على المستوى الإقليمي، من خلال موقعها بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية الموريتانية، حيث تمثل عمقا وامتدادا طبيعيا لكل من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية، فهي تشكل عمقا استراتيجيا للمملكة المغربية في اتجاه الجنوب، كما تحقق لها جزءا من ادعائها ومطالبتها بالإقليم الموريتاني، خاصة بعد أن أسست المملكة المغربية وزارة شؤون موريتانيا والصحراء، عقب استقلالها عام 1956[2]. أما للجمهورية الموريتانية، فإن الصحراء تشكل لها عمقا استراتيجيا في اتجاه الشمال، نظرا لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة وتباعد بين حدودها الأصلية عن حدود المملكة المغربية، وادعائها بالحق التاريخي في الأراضي الموريتانية. وأما للجمهورية الجزائرية، فإن وجود إقليم تندوف الجزائري، الذي يقع في أقصى جنوب غرب الجمهورية الجزائرية بالقرب من إقليم الصحراء الغربية، والذي يوجد به خام الحديد بكميات كبيرة، ولذلك تمثل الصحراء الغربية أهمية استراتيجية للجزائر، لما تحققه من تكلفة تصدير الحديد عبر المحيط الأطلسي.

ويعد اكتشاف اليورانيوم في الطبقات الفوسفاتية، من العوامل التي أدت إلى زيادة النشاط الاستعماري الهادف إلى إخضاع إقليم الصحراء الغربية لنفوذه، وإذا كان الشمال الأفريقي يضم العديد من الدول، التي تناهض الوجود الاستعماري وتهدده بالزوال، فإن عملية المواجهة بين الجانبين أكسب الصحراء الغربية أهمية استراتيجية، خاصة من جانب القوى الاستعمارية، التي تعمل على محاصرة التيار الوطني ومنع انتشاره حتى يمكنها الاستحواذ على الثروات والمواد الأولية في الصحراء الغربية، ولذلك فإن المشاكل الإقليمية التي تثار بين أنظمة الحكم في المنطقة المغاربية اليوم خاصة الجزائر والمغرب، غالبا ما تشعلها القوى الاستعمارية لتنفيذ استراتيجياتها وأهدافها، مما أسهم في زيادة حدة المشاكل الإقليمية، وإضفاء الطابع الدولي عليها.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية.

لم يكن للصحراء الغربية في الماضي أهمية اقتصادية تذكر، إلا أنه خلال فترة زمنية قريبة سابقة، اكتشفت مواد أولية ذات أهمية اقتصادية. ولذلك زادت أهمية الإقليم، ما أدى إلى تشبث الاستعمار الإسباني به، كما بدأت مطالبة دول الجوار بحقوقها في الإقليم. وتتمثل أهم موارد الصحراء الغربية في الآتي:

- الفوسفات:

يعتبر المورد الرئيسي لمنطقة الصحراء الغربية، ويرجع اكتشافه إلى باحث أسباني - **مانويل مايبا** - عام 1947، حيث تم إجراء مسح طبوغرافي للصحراء الغربية عثر خلاله على طبقات من الفوسفات بنسبة عالية بين خطي عرض 26 – 27، وخط الطول 30/ 13 – 00/ 13 غربا، أي بين نهري بوكراع وإيفتي، ومنذ أن تسلمت المغرب إقليم طرفاية أمكن البدء في استخراجه منذ عام 1958، وتطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الاستغلال، خاصة وأنه ينتج بكميات تجارية ضخمة، وبالتالي فإن من يسيطر على مناطق استخراج فوسفات الصحراء الغربية يكون هو المتحكم في الإنتاج والتصدير العالمي، خاصة وأن الاحتياطي العالمي للفوسفات يقدر بحوالي 38 مليار طن، يشكل الاحتياطي الأفريقي منها حوالي 18 مليار طن، وفي

[1] عبد القادر الأعرج، **"السياسة المغاربية في المحيط المغاربي (1956-1994)"**، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، الرباط.ص.27.

[2] المرجع نفسه، ص.41.

آسيا 4 مليار طن، والولايات المتحدة 10 مليار طن، وأمريكا الجنوبية حوالي مليار طن، أما احتياطي الصحراء الغربية فيصل إلى حوالي 2 مليار طن، ويمتد على مساحة 1200 كم[2]، لم يستغل منه بعد إلا منجم بوكراع بمسافة 700 كم[2]، ويعتبر الفوسفات الموجود في الصحراء الغربية من أجود الأنواع في العالم، حيث يتواجد بنسبة 65-80%. ولقد عانت دول المغرب كثيرا بسبب التنافس على تصديره[1].

منحت الحكومة الإسبانية حق استغلال الفوسفات منذ عام 1967 إلى شركة دولية تتكون من بعض الشركات الأمريكية والفرنسية والألمانية والإسبانية، بنسبة 25% للمصالح الأمريكية، و20% للمصالح الفرنسية والألمانية، و55% للحكومة الإسبانية. إلا أنها ألغت هذا الامتياز وعمدت إلى إنشاء الشركة العالمية الإسبانية التي تدار حكوميا، برأس مال قدره 3.5 مليون دولار، تقوم بنقل الفوسفات إلى ميناء العيون على شريط متحرك ينقل ألفي طن من الفوسفات في الساعة لمسافة 60كم بين بوكراع والعيون، كذلك تم بناء ميناء بحري للتصدير بطاقة نقل 200 طن متري يومياً، وبطاقة سنوية تراوح بين 9-13 مليون طن، وبدأ التشغيل عام 1972، غير أن الحكومة الإسبانية، تعاقدت مع بعض الشركات الأوروبية، لمساعدتها على استخراج الفوسفات وتسويقه. كما عبدت بعض الطرق الصحراوية، مما ساعد على ظهور بعض المراكز العمرانية، بسبب التقدم في عمليات الاستغلال. ومن أشهر تلك المراكز مدينة أبو كراع، التي تعد المركز الرئيسي لإنتاج الفوسفات. لكن حركة البوليساريو قامت ببعض عمليات التدمير لمواقع الشريط المتحرك، مما أدى إلى تعثر عمليات الاستخراج، حتى أمكن التوصل إلى حل سياسي لإسبانيا-اتفاقية مدريد الثلاثية-، تخلصت خلاله من الإشراف على عمليات الاستخراج والنقل، لكنها ضمنت الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في استغلال المناجم.

- النفط:

أصدرت إسبانيا عام 1958 قانونا يحدد المناطق المسموح فيها للشركات بالتنقيب عن البترول، خاصة وأنه كانت هناك احتمالات بوجود آبار بترولية في المنطقة. وبالفعل قامت بعض شركات عالمية بعمليات استكشاف وتنقيب، استطاعت خلالها تغطية نفقات عملياتها الكشفية. ففي عام 1961 قامت تسع شركات أمريكية وثلاث شركات إسبانية بأعمال الكشف والتنقيب، وساعدها على ذلك تشجيع الحكومة الإسبانية من خلال إلغاء القيود الاقتصادية المفروضة، التي كانت تعترض توظيف رؤوس الأموال الأجنبية. بيد أن نفقات التنقيب الباهظة، والمقدرة بخمسة آلاف مليون بسيطا، فضلا عن أسباب سياسية وأمنية، أدت إلى انسحاب معظم هذه الشركات ولم يتبق حتى عام 1963 إلا شركة أمريكية واحدة، اتحدت مع شركة إسبانية وكونت شركة مشتركة لاستخراج النفط تحت إشراف الحكومة الإسبانية. وفي عام 1969 بدأ ظهور النفط في المناطق البحرية، على عمق 3446 مترا، وكذلك بدأ ظهوره في مدخل واد الساقية الحمراء شمال مدينة العيون[2].

يوجد مخزون كبير من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية، ولقد قام المغرب بتوقيع اتفاقيات للتنقيب عن النفط مع بعض الشركات في أول أكتوبر 2001، وكان أهم هذه الاتفاقيات مع شركتي **توتال فاينال إلف** الفرنسية **وكير مالك جي كورب** الأمريكية، إلا أن جبهة البوليساريو اعترضت على ذلك، ما أدى إلى لجوء المغرب إلى الأمم المتحدة وطلب المشورة القانونية، حيث صدرت فتوى قانونية من المستشار القانوني للأمم المتحدة **"هانس كوريل"**، حصلت بموجبها المغرب على الحق القانوني في القيام بعمليات التنقيب من النفط في الصحراء الغربية، بشرط ألا يستغل المغرب النفط تجاريا دون موافقة السكان المحليين.

---

[1] محمد العربي المساري، **"هكذا يمكن الخروج من الباب المسدود"**، الباب الأسود، أنظر في **شبكة المعلومات**، المعرفة، ملفات خاصة، 2003.

[2] علي الشامي، مرجع سابق، ص.114.

كما أعلن مجلس الأمن الدولي، في وقت لاحق، أن فتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة غير ملزمة لأي جهة من الجهات، ما يعني استمرار الجدل حول أحقية استغلال النفط مالم يتضح الوضع في الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة، وخاصة المغرب والبوليساريو، ولذلك أعلنت شركة توتال انسحابها من الصحراء الغربية أواخر عام 2005، كما أعلنت شركة كير ماك جي التخلي عن أنشطتها التنقيبية في سواحل الصحراء الغربية بنهاية أبريل 2006 بعد تعرضها لضغوط من الرأي العام الأمريكي.

مازالت الإمكانات الهيدروكربونية للصحراء الغربية محل دراسة وتقييم، ولكن وجود ثلاثة أحواض رسوبية في الصحراء الغربية تمتلك المؤهلات الجيولوجية والتركيبية التي تضعها في مصاف الأحواض البترولية، مؤكد وهي حوض تندوف وحوض العيون ـ طرفاية (الساحلي) وحوض موريتانيا ـ السنغال (الساحلي)، ورغم تعثر الاتفاق على الاستغلال التجاري للنفط المُكتشف، إلا أنه يوجد إصرار على الاستمرار في عمليات البحث والتنقيب، فلقد شهدت الأحواض الساحلية مرحلة جديدة غير مسبوقة من النشاط الاستكشافي مع بداية القرن الحالي وخاصة في المنطقة البحرية منها، ويرجع ذلك للآتي:

1. النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها العمليات الاستكشافية في موريتانيا المجاورة.

2. وضع الأمم المتحدة لملف الصحراء الغربية ضمن أولوياتها، رغم التعثر المتكرر لجهودها، وضعف الآمال في وضع حد للحالة الضبابية التي ظلت تكتنف المستقبل السياسي للمنطقة.

3. الأزمات المتلاحقة في مناطق إنتاج البترول التقليدية (الشرق الأوسط ـ فنزويلا ـ نيجيريا).

4. الارتفاع المطرد في أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

5. قرب سواحل الصحراء الغربية من سوق الاستهلاك الواسع (الولايات المتحدة الأمريكية ـ الدول الغربية).

ـ الحديد[1]:

يبلغ احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية حوالي 700 مليون طن، حيث اكتشف منجم في أزميلة وغراشة، وتقدر إمكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض في المنطقة إلى حوالي 600 مليون طن، في حين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65%. وتشير عمليات المسح الجيولوجي إلى إمكانات التوصل إلى نتائج كبيرة أخرى.

ـ اليورانيوم:[2]

يوجد اليورانيوم في منطقة سمارة، حيث فرضت عليه حراسة مشددة، وكانت السلطات الإسبانية قد منعت الاقتراب من منطقة التنقيب.

ـ الثروة السمكية:[3]

تذخر سواحل الصحراء الغربية بالثروة السمكية، حيث يعد الساحل الغربي للقارة الأفريقية، بصفة عامة، من أغنى مصائد الأسماك. وكذلك لطبيعة صخورها وانخفاض الكثافة السكانية بها. وتوجد أهم مراكز صيد

[1] حميد فرحان محمد الراوي، **الدول الأفريقية ومشكلة الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987ص.55.

[2] الوثائق التاريخية والمنشورات السياسية لجبهة البوليساريو.

[3] خالد السرجاني، "العلاقات المغربية ـ الجزائرية والمسألة الصحراوية"، **السياسة الدولية**، ع 163، (يناير 2006)، ص12.

الأسماك في مدينة العيون. كما تعد الثروة السمكية مصدرا مهما لعدة شركات أوروبية تعتمد عليه، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول أجنبية بممارسة صيد الأسماك في المنطقة، قرابة سواحل الصحراء الغربية.

ونظرا لأهمية المصايد الاقتصادية على سواحل الصحراء الغربية، دخل الاتحاد الأوروبي، وخاصة إسبانيا في مفاوضات معقدة مع المغرب، لإقناعه بتجديد اتفاقية الصيد، التي تسمح لسفن الاتحاد الأوروبية بالصيد في السواحل المغربية، وتوجد أهم موانئ الصيد في العيون والطنطان، وبوجدور وطرفاية، حيث تضم العديد من التجهيزات المرتبطة بعمليات الصيد والتصنيع وتبريد وتخزين المنتجات البحرية، ويبلغ إنتاج موانئ العيون والطرفاية وبوجدور من الأسماك حوالي 309.2 ألف طن سنويا، كما يوجد بها حوالي 400 وحدة صيد، وحوالي 7000 عامل.

- السياحة:[1]

تمتلك الصحراء الغربية إمكانات سياحية هامة ومتنوعة، تدعمها المناظر الصحراوية والسواحل الممتدة على مسافة مئات الكيلومترات، والتي تضم مواقع سياحية واستجمام بحري، بالإضافة إلى توافر الظروف الملائمة لسياحة المغامرة والاستكشاف، ومن أهم المناطق السياحية ذات الشهرة العالمية في الصحراء الغربية واحة لمسيد، وبحيرة نايلة، وخليج خنيفيس، وشلالات أم بدعة، ووادي تافودار، ورغم هذه الإمكانات السياحية الهامة، إلا أن المنطقة تعاني من نقص في البنى الأساسية السياحية وخاصة الفنادق وموانئ الاستجمام البحري والمخيمات.

- التجارة:[2]

يعد قطاع التجارة من أكثر القطاعات جذبا للقوى العاملة، إذ هو النشاط التقليدي الذي يمارسه سكان الصحراء الغربية، فلقد كانت المنطقة تشكل معبرا أساسيا للقوافل التجارية من المغرب إلى كل من موريتانيا ومالي والسنغال والنيجر، ورغم اختلاف الظروف الحالية عن السابق، إلا أن الصحراويين ما زالوا يمارسون النشاط التجاري الموسع، وتعد مدينة العيون مركزا تجاريا رئيسيا بتعداد سكانها البالغ حوالي 136.7 ألف نسمة يعمل منهم بالقطاع التجاري ما بين 21 – 25% من إجمالي السكان، ومن خلال بنيتها الأساسية (مطار ـ ميناء ـ ملتقى شبكة طرق كبيرة) ولذلك تقوم المنطقة بدور تجاري رئيسي بين أوروبا وشمال إفريقيا وبين الدول الإفريقية جنوبي الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: المواقف والسياسات الجزائرية والمغربية تجاه قضية الصحراء الغربية.

يهدف هذا المبحث الى التعرف على الموقفين الجزائري والمغربي وسياساتهما من قضية الصحراء الغربية، وإدراج الموقفين فقط هو ما يستلزمه العمل البحثي، أما المواقف الأخرى فهي تحتاج الى موضوع بحثي اخر لسنا بصدده.

المطلب الأول: المواقف والسياسات المغربية من قضية الصحراء الغربية.

يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتباره جزءا من المغرب الضائع الذي يجب

---

[1] مهند عبد الكريم جرادات، **"قضية الصحراء الغربية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة"**، رسالة مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، لنيل درجة الماجستير، 2000، ص.33.

[2] علي الشامي، مرجع سابق، ص.256.

استرجاعه، وجزئا من المغرب الكبير الذي يجب بناؤه، وذلك تماشيا مع خريطة المغرب الكبير كما حددها "علال الفاسي": **(أنظر الملحق 03 خريطة المغرب الكبير)** والتي تشير إلى مختلف الأقاليم التي تشكل امتدادا تاريخيا للسيادة المغربية، وهو الطرح الذي تبنته رسميا المملكة المغربية، ويفسر معارضتها لمبدأ قدسية الحدود كأحد المبادئ الاساسية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية، حيث قدمت البعثة المغربية تحفظا أثناء توقيعها في19سبتمبر 1963 على ميثاق هذه المنظمة، إضافة إلى الدساتير المغربية التي تعبر بوضوح عن الحقوق التاريخية وتؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية.

إن هذا الأمر يعتبر في المغرب قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الأحزاب السياسية والذي يعتبر مبدأ مغربية الصحراء الغربية من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها، في إطار المسعى الهادف إلى استرجاع الحدود التاريخية ومحاولة دعم المبدأ المرجعي بحجج قانونية، لجأت المملكة المغربية إلى تأييد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن في الإطار الذي يضمن لها عودة الإقليم الصحراوي إلى الوطن الأم بعد أن يتحرر من الاستعمار الاسباني، وهو ما حدث بالفعل بعد التوقيع على اتفاقية" مدريد "المغربية-الموريتانية -الإسبانية في 14نوفمبر1975 **(أنظر الملحق 04 اتفاقية مدريد)**، وهي الاتفاقية التي مهدت إلى تقسيم الصحراء الغربية**(أنظر الملحق 05 خريطة تقسيم الصحراء الغربية)** ، لتدخل بذلك قضية الصحراء الغربية مرحلة نزاعية جديدة، وضعت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة قطيعة، إلى غاية عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة1988، وهي السنة التي شهدت قبول المغرب للمخطط الأممي لإجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية.

عمدت المملكة المغربية خلال هذه الفترة الى انتهاج مجموعة من السياسات في إطار قضية الصحراء الغربية تتمثل في:

1- السياسة المغربية داخل إقليم الصحراء الغربية: بعد ضمان الاعتراف الإسباني بالسيادة المغربية على الإقليم الصحراوي مقابل التوقيع على "اتفاقية مدريد"، وضمان المصالح الاستراتيجية الإسبانية في المنطقة، و"اتفاقها السري" مع موريتانيا في يوم 14 أبريل1976، على تقسيم الصحراء الغربية بين البلدين، والذي نص على أن ثلثي الإقليم الصحراوي سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقي من نصيب موريتانيا، لجأت المملكة المغربية إلى ضم أهم المناطق الاستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية، حيث ضمت مدينتي" سمارة "و"العيون "لتفرض بذلك سياسة الأمر الواقع التي عملت على تجسيدها إداريا ودعمها اقتصاديا، وحمايتها عسكريا[1].

على الصعيد الاقتصادي وضعت المملكة المغربية إمكانات اقتصادية هامة لإدماج سكان الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية بالدولة المغربية، حيث وصلت قيمة الاستثمارات المغربية ما بين 1976 و1986 إلى أكثر من مليار دولار[2]، كانت موجهة أساسا لتحقيق مشاريع تنموية تمثلت في[3]:

- وضع شبكة للاتصالات لربط الصحراء الغربية بالمغرب، إذ بلغت شبكة الطرقات سنة 1985 أكثر من 1000كلم تربط أهم المدن الصحراوية ،إضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى مثل الراديو والتلفزيون.

-توفير الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء، حيث تم بناء مركز لتوفير الكهرباء بالعيون.

---

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص.256.

[2]Attilio Gaudio, guerre et paix au Maroc ,Paris, Karthala, 1991.p 376.

[3] من العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي تلك الموقعة بمدينة "لبويرات" في 24 أوت 1979، وبمنطقة السمارة 6 أكتوبر، أنظر:

Khadija, Mohsen, op, cit,1979, pp 61-62.

-تعزيز بناء المشاريع الاجتماعية مثل بناء المستشفيات والمركبات الرياضية والمدارس.

-استغلال فوسفات" بوكراع "الذي يقع على بعد 100 كلم جنوب شرق العيون.

أما عسكريا فقد سارعت الى ضم أهم المناطق الاستراتيجية في الإقليم، وإدماجها إداريا تحت السلطة المغربية رافقه تحرك عسكري كبير للجيش الصحراوي في جانفي1979، داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا "طان طان"، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني سياسة عسكرية وأمنية مغربية، تؤشر لأهمية المنطقة بالنسبة للمغرب، وتعكس الرغبة في احتواء عمليات الجيش الصحراوي، كما سيتضح من خلال النقاط التالية:

- تضاعف عدد أفراد الجيش المغربي من 60 ألف إلى 200 ألف عسكري، كّلف الخزينة المغربية عجز مالي سنة 1977 يقدر ب 7.7 مليار درهم، خاصة مع تراجع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية.

- تضاعف النفقات العسكرية المغربية من 222 مليون دولار سنة 1974 إلى 830 مليون دولار سنة1979، كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيراد الأسلحة من 20 مليون دولار سنة 1974 إلى 480، مليون دولار سنة1979.

في إطار سباق تسلح مع الجزائر، حصلت المغرب على % 16.7 من الأسلحة الأمريكية الموجهة إلى إفريقيا، وعلى % 18.1 من المبيعات العسكرية الفرنسية الموجهة للقارة الإفريقية.[1]

بعد العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي ضد الجيش الملكي، والنجاح في تفكيك الحلف الاستراتيجي المغربي الموريتاني، لجأت المغرب إلى إستراتيجية أمنية قائمة على بناء جدارات أمنية لحماية المثلث الاستراتيجي، العيون، السمارة، بوكراع، بمعنى حماية أهم مدن الإقليم الصحراوي ومناجم الفوسفات، حيث تم بناء ستة جدارات بين مارس 1981 وأبريل1987.

وعلى الصعيد المغاربي سارعت المغرب الى إقامة التحالف المغربي الليبي الذي تم التوقيع عليه في مدينة وجدة في 12 أوت1984 ، والمعروف باسم، "الاتحاد العربي الإفريقي"، والذي يعكس بوضوح صحة هذه المقولة، التي تبرز الطابع الظرفي والبعد التكتيكي لهذه التحالفات، وهذا ما يفسر سرعة تشكيليها وتفكيكها، حققت المغرب من خلاله مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تدعيم الموقف المغربي في المنطقة المغاربية، وكسر جدار العزلة المفروضة عليه خاصة مع تفكك تحالفه مع موريتانيا، واعتراف أكثر من 30 دولة بالجمهورية الصحراوية، وإفرازات القضية على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية بالمملكة المغربية، ونجاح الجزائر في إبرام معاهدة تعاون مع تونس ثم موريتانيا سنة1983.

- ضمان توقف المساعدات الليبية لجبهة البوليساريو على اعتبار أن % 80 من المساعدات الإجمالية التي كانت تتلقاها البوليساريو كانت ليبية، وبالتالي فإن تحييد الحليف الاستراتيجي للبوليساريو والجزائر، قد سمح بخلق أزمة تمويل للحركة التحريرية، وزيادة أعباء جديدة على الطرف الجزائري، وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على الإستراتيجية الأمنية المغربية، حيث يذكر بول يالطا أن القوات المغربية استطاعت بناء الجدار الثالث في وقت قياسي بين ديسمبر 1983 وماي1984.

[1] رياض بوزرب، **"النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1988-1963"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008، ص.100.

- يؤكد الملك المغربي هذه الحقائق بقوله : " كان أبنائي آنذاك يتعرضون لقصف مدفعين أحدهما جزائري والآخر ليبي، وكان من واجبي إسكاتهما، لقد جعلت القذافي محايدا، وحصلت على التزامه بعدم تقديم أي مساعدة لأعدائي وللبوليساريو) ".

وعلى المستوى الدولي كان التحرك السياسي المغربي في خدمة إستراتيجية جلب الدعم للنظام المغربي من أجل إعطاء شرعية أكبر لطروحاته الأساسية، ولسياسة الأمر الواقع المفروضة على إقليم الصحراء الغربية، ولتحقيق هذا الهدف عمل النظام المغربي على تقديم التنازلات، وتعزيز علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول الكبرى المهتمة بقضية الصحراء الغربية والمنطقة المغاربية باعتبارها من المجالات الجيوسياسية الأكثر حركية وحيوية، خاصة وأن المغرب سعى إلى وضع القضية الصحراوية في إطار الصراع شرق -غرب لإعطاء النزاع بعد إيديولوجي من منطلق أن الملف تتحكم فيه موسكو، وأن جبهة البوليساريو تدخل في إطار الرغبة السوفياتية في تطويق المغرب، وإبعاد الغرب عن المنطقة.

تطابق المصالح الغربية المنفعية مع التوجهات المغربية، جعل من قضية الصحراء الغربية مدخلا لاختراق المنطقة على كافة المستويات، الأمر الذي يخدم أكثر الطرح المغربي القائم على اعتبارات قطرية ذاتية محضة، وهذا ما سنوضحه بشكل موجز من خلال العلاقات المغربية مع كل من :اسبانيا بتاريخها الاستعماري في المنطقة، فرنسا الهادفة إلى استرجاع منطقة نفوذها التقليدية، والولايات المتحدة الأمريكية بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة المغاربية[1].

مع اسبانيا: اتجهت السياسة المغربية إلى تقديم أكبر التنازلات لإسبانيا باعتبارها الدولة المحتلة لإقليم الصحراء الغربية، فالتقاء الأهداف المغربية الاسبانية وتقاطعها في نقطة رفض قيام دولة صحراوية مستقلة، قد مهد الطريق أمام اتفاقية مدريد، خاصة بعد وفاة الجنرال فرانكو الذي كان يرفض فكرة مغربية الصحراء من جهة، ويعمل على فكرة إنشاء دولة صحراوية مع المحافظة على المصالح الاسبانية الحيوية في المنطقة من جهة أخرى.

حسمت الإدارة الاسبانية الجديدة (بعد وفاة فرانكو) موقفها لصالح المغرب، وبالتالي رفض استقلال الصحراء الغربية، الذي يشكل خطرا على مستقبل التعاون الاسباني المغربي، خصوصا وأن الدولة الصحراوية المرتقبة، وبتحالفها المحتمل مع الجزائر، تشكل خطرا على الاستقرار السياسي والأمني الإسباني والمغربي، هذا العامل الذي يواجه في المقابل التقارب المصلحي الاسباني المغربي، هذا الأخير الذي على الاستعداد للحفاظ على المصالح الاسبانية في المنطقة، وهذا ما صرح به الملك الحسن الثاني في خطاب رسمي له في أبريل 1974 حيث قال : "إننا نعلم الموقع الاستراتيجي لمدينة العيون ومدينة سيسنيروس بالنسبة لجزر الكناري، نحن مستعدون لأن نضع رهن إشارتكم قواعد عسكرية تجعلكم تطمئنون عليها، أما إذا كانت خيرات الصحراء تهمكم كذلك فإن المغرب كذلك على استعداد ليوقع إتفاقية ويشترك معكم في استخراج وتسويق كل ما من شأنه أن يستخرج أو يسوق".

سياسة التنازلات حققت للمغرب نتائج سياسية ايجابية منها اتفاق" مدريد الثلاثي "الذي سمح باحتلال الإقليم، وفرض سياسة الأمر الواقع ودعمها بإعطاء امتيازات اقتصادية وعسكرية وسياسية لإسبانيا، عززت أكثر العلاقات المغربية الاسبانية وساهمت في توطيد السياسة المغربية في الإقليم الصحراوي، حيث منحت الاتفاقيات السرية بين البلدين لإسبانيا حق السيطرة على % 35 من نصيب الشركات الخاصة باستغلال

[1] المرجع نفسه، ص.ص.101-102.

فوسفات بوكراع، والحق في الصيد على الشواطئ الصحراوية مع الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين بالمنطقة، وتنازل المغرب عن مطالبه في سبتة ومليلية وجزر زافارين.

مع فرنسا: الموقف الفرنسي حول قضية الصحراء الغربية خاضع لمصالحها الاقتصادية المتداخلة في منطقة المغرب العربي، ورغم أن الجزائر هي الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا التي خصها الرئيس الفرنسي فاليري جسكار ديستان بأول زيارة رسمية له خارج أوروبا في أبريل1975، وهي الأولى من نوعها للجزائر بعد الاستقلال، إلا أن الموقف الفرنسي كان متجها أكثر للطرح المغربي، بما يتماشى والرغبة الفرنسية في تحقيق التوازن الإقليمي في منطقة نفوذها التقليدية، ومنع بسط النفوذ الجزائري على حساب المغرب وموريتانيا، ولهذا أبدت فرنسا تفهمها للموقف المغربي انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- الموقف الرسمي الجزائري قائم على نفي أي مطالب إقليمية في إقليم الصحراء الغربية، هذا ما أدى بفرنسا إلى تأييد اتفاقية مدريد كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي في بداية جانفي 1976 حيث قال :" إن الجزائر أكدت أن ليس لها مطالب إقليمية، لذلك كان علينا أن نترك المفاوضات المغربية الموريتانية مع اسبانيا"

- رفض فرنسا لوجود ما تسميه بالدول المجهرية في المنطقة كما أكد ذلك جيسكار دي ستان في فيفري1976.

- وجود علاقات صداقة متينة بين الملك الحسن الثاني والرئيس الفرنسي ساهم في تحقيق وفاق دبلوماسي جعل من المغرب" الصديق المخلص" للنظام الفرنسي، برتبة الحليف الاستراتيجي المؤهل للدفاع وخدمة المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية (الإتفاقية السرية الفرنسية المغربية) ، وهذا عكس النظام الجزائري.

- عدم وجود أي خلافات سياسية بين البلدين إنما يجمعهما توافق سياسي كبير تعكسه تصريحات الجانبين، فالملك المغربي كان يصرح :" اهتماماتنا مشتركة، فنحن نعتبر أننا مسؤولون على جزء حيوي من المتوسط، فرنسا في الشمال، والمغرب في الجنوب ".

لقد استطاع المغرب أن يعزز علاقاته الإستراتيجية مع فرنسا إلى غاية وصول الاشتراكيين إلى الحكم سنة 1981، أين استفاد من دعم سياسي ودبلوماسي ترجم في مواقف حيادية داخل منظمة الأمم المتحدة، حيث امتنعت الحكومة الفرنسية عن التصويت على اللوائح الأممية التي تدافع عنها الجزائر، كما أنها لم تعترف بجبهة البوليساريو كحركة تحررية، كما استفادت المغرب من وفاقها مع فرنسا من أجل وقف النفوذ الجزائري في الشمال الإفريقي، وتقوية الوضعية العسكرية المغربية لإقامة توازن عسكري إقليمي، حيث أصبحت فرنسا تحتل المرتبة الأولى بين الدول الممولة للمغرب بالأسلحة بنسبة 42 %. تمثلت أساسا في أسلحة عالية التقنية مثل مطاردات ميراج" أف1 "(Mirage f1) ، طائرات الفاجات (Alphajet)، مروحيات بوما (Puma)، إضافة إلى المساهمة في تكوين إطارات من الجيش المغربي، وتقديم المساعدات التقنية له[1].

إن التعاون العسكري الهام بين فرنسا والمغرب قد تعدى إلى المساهمة في العمليات الحربية خصوصا بعد العمليات العسكرية لجبهة البوليساريو على مناطق اقتصادية حساسة بموريتانيا، بمركز معادن "الزويرات"، والتي خلفت عدة قتلى ومجموعة من الرهائن الفرنسيين مما دفع الشركة الفرنسية التي تستخدمهم إلى التوقف عن العمل، كما أدى إلى التدخل المباشر للطائرات الحربية الفرنسية بين ديسمبر 1977 وجانفي 1979 لحماية موريتانيا والمصالح الاقتصادية الفرنسية بالمنطقة فيما يسمى بخطة أو عمليات لامارثا، وهذا ما جعل من فرنسا حليفا أساسيا للمغرب، لتحقيق توازن استراتيجي مع الجزائر عسكريا، وتدعيم مواقفها سياسيا ودبلوماسيا.

[1] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص ص.105-106.

مع الولايات المتحدة الأمريكية: العلاقات الإستراتيجية المغربية الأمريكية تتحكم فيها عدة اعتبارات منها:

- وجود علاقات تاريخية قوية بين البلدين على اعتبار أن المغرب يقبل ويدافع عن الكثير من الأولويات

وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

- معارضة المغرب للزحف الشيوعي.

- الموقف المعتدل والبراغماتي للمغرب اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الرغبة المغربية، المتجهة إلى جعل قضية الصحراء كإحدى نقاط الصراع شرق -غرب من أجل جلب الدعم العسكري والمالي من الولايات المتحدة، قد اصطدمت بمواقف إدارة كارتر اتجاه قضية الصحراء الغربية، القائمة على رفض التدويل وتفضيل المعالجة في الإطار الإقليمي، وتجنب الصدام المباشر مع الجزائر الشريك التجاري الهام، والحفاظ على استقرار المنطقة وعدم إعطاء فرصة للإتحاد السوفياتي للتغلغل في إفريقيا.

إن الرغبة الأمريكية في تحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية، ووجود احتمالات المواجهة بين المغرب "الحليف التقليدي "والجزائر" الشريك التجاري الهام "قد وضع الإدارة الأمريكية في مأزق حاد.

الحسم الأمريكي في قرار إعادة علاقاتها الإستراتيجية مع المغرب كان استجابة لعدة متغيرات داخلية إقليمية ودولية من أهمها[1]:

- وصول ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة وقراره تقوية شبكة الأحلاف التقليدية وتدعيم الأنظمة

الحليفة المهددة من طرف النشاطات السوفيتية.

- سقوط نظام الشاه بإيران الحليف لواشنطن في الشرق الأوسط (فيفري1979).

- وصول اشتراكيين إلى السلطة في كل من فرنسا (ماي 1981) واسبانيا (جوان1981).

- تصاعد حرب البوليساريو، وحاجة المغرب لأسلحة أمريكية لمواجهة الأسلحة السوفيتية، خاصة بعد معركة "غالتازمور" في أكتوبر1981.

وبدءا من سنة 1981 تلقى المغرب أسلحة متطورة من الولايات المتحدة لدعم القوات المغربية في حرب الصحراء، ولتحقيق التوازن العسكري، الذي مالت كفته لصالح الجزائر الحليف القوي للبوليساريو، إذ حصل المغرب على 108 دبابة من صنع" كريزلر "بقيمة 182 مليون دولار، 6 طائرات برونكو10 و20 طائرات قتالية (نورثروب نوع آف 05 وآف52)، كما قدمت إدارة ريغان ثلاثة أضعاف المساعدات العسكرية للمغرب وأمدته كذلك بمدربين عسكريين يدربون القوات التي تحارب ضد البوليساريو، كما ارتفع عدد العسكريين المتواجدين بالولايات المتحدة في إطار التكوين من 68 سنة 1982 إلى516 سنة1983.

وعلى هذا الأساس فإن السياسة المغربية تجاه هذه المحاور الدولية كانت تهدف الى تحقيق التوازن العسكري مع الجزائر، ومحاولة إعطاء الصحراء الغربية بعدا ايديولوجيا في إطار الحرب الباردة لجلب الدعم العسكري والدبلوماسي خدمة لأهدافها السياسية بالدرجة الأولى.

---

[1] المرجع نفسه، ص.107.

المطلب الثاني: المواقف والسياسات الجزائرية من قضية الصحراء الغربية.

يستند الموقف الجزائري، اتجاه قضية الصحراء الغربية، إلى ثلاث ركائز أساسية هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي، إذ:

- تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس.
- أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية.
- حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.

كما يمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية.

- نفت نفيا قاطعا أي مطامع ترابية في الإقليم.
- تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.
- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر، ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في 19 حزيران 1975 قال:**" أننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية ...لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقّها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير ...ولن نكون ضد الأمم المتحدة".**[1]

وفي تصريح آخر قال: **"إذا كنا نناهض الاستعمار، فكيف إذا كان هذا الاستعمار موجود على حدود بلادنا، فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للاستعمار".**[2]

كما صرح وزير الإعلام -آنذاك -عبد الحميد مهري قائلا:**" إن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعني تعاطيا منهجيا مختلفا لمشاكل الحدود، وإن رفض منطق المغرب القائل بالحق التاريخي يعكس سياسة صحيحة، فهو منطق يتضمن معالجة خاطئة لمشاكل الدول العربية كلها".**[3]

إن موقف الجزائر بهذا المعنى يتماشى ومبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت بها عالميا، ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، خاصة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية. وهذا ما أكدته مختلف المذكرات المقدمة إلى هذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الصحراوية، ونذكر منها مايلي:

---

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص ص.100-101.
[2] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص.266.
[3] علي الشامي، مرجع سابق، ص.227.

كلمة المندوب الجزائري الدائم لدى الأمم المتحدة: ألقى المندوب الجزائري كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار يوم 19 نوفمبر 1975 بخصوص قضية الصحراء الغربية، نلخصها في النقاط التالية:

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية.

- التأكيد على الموقف الجزائري الثابت فيما يخص حل القضية.

- الإشارة إلى أهمية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

- استنكار اتفاقية مدريد ورفضها.

مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة: وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 1976/02/12، كرد فعل على اتفاق مدريد الثلاثي، وتضمنت النقاط التالية:

- رفض اتفاقية مدريد التي سلبت الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

- إن الجزائر لا تزال تعتبر اسبانيا هي القوة المسؤولة أمام الأمم المتحدة.

- تسوية قضية الصحراء تتقرر بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة وفقا لقرارات مجلس الأمن.

مذكرة الحكومة الجزائرية إلى لجنة تطبيق الاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية:

تقدمت الحكومة الجزائرية بهذه المذكرة في اجتماع نيروبي في شهر أوت 1981 كمساهمة منها في حل النزاع المغربي -الصحراوي، وقد تضمنت ثلاث نقاط مفصلة متعلقة ب[1]:

- الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح من طرف المغرب.

- اختصاص لجنة التنفيذ التابعة للمنظمة ووظائفها، والتركيز أساسا على ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء الاستفتاء.

- شروط تنظيم الاستفتاء المقترح.

إن التأكيد الجزائري على مبادئه، ودعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكات المغربية، كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد اتفاقية مدريد وعدم اعترافها بها، يعكس مدى اللاتوافق بين المغرب والجزائر، والذي برز سلفا مع حرب الرمال 1963، التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الادراكات السلبي وللتقاليد النزاعية بين الطرفين، إذ أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها، حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات التراعية التي اتخذت أشكالا مختلفة منها:

- تبادل الهجومات الدعائية والسياسية على المستوى القيادي.

- ترحيل اليد العاملة والطلبة.

---

[1] المرجع نفسه، ص.96.

- المواجهات العسكرية بين قوات الجيش الجزائري وقوات الجيش المغربي في واقعتين فيما يعرف **"بأمغالة(1)"**، في 29 جانفي1975 و**"أمغالة (2)"**، في 15 فيفري1976.

- قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلن قيامها في 27 فيفري1976.

لقد دخلت القضية الصحراوية بعد هذه المرحلة فترة حاسمة، عرفت معها المنطقة المغاربية حالات من اللإستقرار ومن الاختراق. وبالتالي تأجل الاستقلال الصحراوي وتأجل أكثر التكامل المغاربي، طالما أن الدولتين المؤهلتين لتحقيق هذه المسارات قد وضعتا أولويات سياسية قطرية محضة، تتحكم فيها الرهانات الإستراتيجية الذاتية التي لا تقبل الانحناء ولا التنازل.

ولهذا اتجهت المجهودات الجزائرية إلى مناهضة سياسة الأمر الواقع من خلال انتهاج مجموعة من السياسات في هذا الإطار، ومنها العمل على:

- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية.

- اعتماد سياسة المحاور على المستوى المغاربي.

- دعم القضية الصحراوية على المستوى الإفريقي.

1- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية:

وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل لتجاوز سياسة التجاهل والعزلة التي اعتمدتها المغرب، ولذلك اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف (موريتانيا) في التحالف الثلاثي لتفكيك الجبهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليساريو، حيث أصبح جيش تحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية وعملية مع بداية سنة1976، اعتمد جيش تحرير الشعب الصحراوي على أسلوب الحرب الخاطفة كإستراتيجية قائمة على تركيز الهجمات العسكرية على المراكز الحيوية الموريتانية مثل عملية ضرب خط السكك الحديدية" زويرات-نواديبو "، الأمر الذي انعكس سلبا على نشاط المناجم الموجودة بالمنطقة مما ألحق خسائر مادية كبيرة مست العديد من القطاعات الاقتصادية وساهمت في زيادة الأعباء المالية لمواجهة متطلبات الدفاع، حيث خصص لقطاع الدفاع سنة 1977 بنسبة % 60 من ميزانية الدولة ،كما تم فرض ضريبة حرب قدرها 25% على أجور العمال.

نجاح الجيش الصحراوي في تحقيق عدة انتصارات على الأرض ووصول هجماته حتى العاصمة نواكشط، أدى بموريتانيا إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية حيث أبرمت في 13 ماي 1977 اتفاقا مشتركا مع فرنسا، وكذلك عززت التعاون العسكري مع المغرب الذي ضم أهم المواقع الإستراتيجية في موريتانيا وإقليم وادي الذهب لدعم الجيش الموريتاني في مواجهة الهجمات الصحراوية.

ثقل الأعباء المالية، وتبعية النظام الموريتاني لفرنسا، والتواجد المغربي بالأراضي الموريتانية ساهم في خلق وضعية غير مستقرة سياسيا أدت إلى نجاح جناح من المؤسسة العسكرية يقوده**" مصطفى ولد السالك "**[1]في 10 جويلية 1978 في قلب نظام ولد داده، وتشكيل" لجنة عسكرية للإصلاح الوطني" قامت باقتراح انسحاب موريتانيا من الحرب في الصحراء الغربية لتجنب الانهيار المادي للدولة، سواء بسبب التواجد المغربي أو بسبب الهجمات الصحراوية.

---
[1] المرجع نفسه، ص.108.

مباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغير نوعي في الموقف الموريتاني تمثل في مطالبته للمغرب بسحب قواته من أراضيه، كما باشرت مفاوضتها السرية مع جبهة البوليساريو، أدت إلى إعلان وقف إطلاق النار يوم 12 جويلية1978، وفي 5 أوت 1979 عقدت بالجزائر معاهدة للسلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو تضمنت أساسا:

- تخلي الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا عن مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية أو في غيرها.

- تقرر الخروج النهائي من الحرب غير العادلة في الصحراء الغربية.

وبهذا نجحت الجزائر في تفكيك التحالف الاستراتيجي بين موريتانيا والمغرب، هذا الأخير فقد حليفا كانت له أهميته المركزية في الإستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية المغربية، خاصة وأن هذا الانهيار والانسحاب الموريتاني والاعتراف بجبهة البوليساريو في فيفري1984، قد أدى إلى التساؤل والطعن في أهمية الحجج التاريخية القانونية التي أسست لضم واقتسام إقليم الصحراء الغربية.

2- الاعتماد على سياسة المحاور:

تعكس سياسة المحاور الطابع النزاعي الذي ميز العلاقات السياسية المغاربية على خلفية قضية الصحراء الغربية التي أصبحت القضية المركزية التي تدور حولها عملية تشكيل التحالفات والتحالفات المضادة، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الأطراف بما يتناسب والحسابات الظرفية التي تتحكم في توجهات كل دولة، وهو الأمر الذي يفسر مرونة هذه التحالفات وسرعة تشكيلها وتفكيكها.

أما بالنسبة للجزائر فإن متطلبات بناء سياسة مراجعة لنمط توزيع القوة المفروضة من طرف المغرب قد دفعتها إلى الدخول في تحالفات مغاربية من أجل تحقيق توازن قوة، وإعادة تشكيل الخريطة المغاربية بما يتماشى والأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية.

ولذلك، وسعيا منها إلى فك العزلة المضروبة من حولها نتيجة علاقاتها الباردة مع تونس، والحصار المفروض عليها من طرف اتفاقية مدريد الثلاثية، وعلاقاتها السيئة مع فرنسا، التجأت الجزائر إلى عقد اتفاق مع ليبيا يسمى **"اتفاق حاسي مسعود"**، وذلك بتاريخ 28 ديسمبر1975، حيث تم إصدار بيان مشترك جاء فيه: **"إن أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخرى".**[1]

لقد وجدت الجزائر في النظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي، ومواجهة الحلف الثلاثي، وذلك بكسب موقف مساند للتصور الجزائري، وهذا ما أعلنه العقيد معمر القذافي قائلا ":أنه لن تظل ليبيا مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول وإذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض".

تجسد التحالف الجزائري الليبي من خلال التنسيق الثنائي القاضي بتحمل ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستيكي للجيش الصحراوي، في حين أن الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالشعب الصحراوي- **بمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف**-، كما صرح القذافي باحتمال**" قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم".**

---

[1] غالي بطرس بطرس، "الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية"، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1977، ص.222.

النموذج التحالفي الثاني الذي يعكس رغبة جزائرية في تحقيق توازن استراتيجي في المنطقة المغاربية هو معاهدة" **الإخاء والوفاق"** المبرمة بين تونس والجزائر بتاريخ 19 مارس1983، وهي المعاهدة التي انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983 من نفس السنة، حيث تعهدت الأطراف "بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لأي طرف، كما يتعهدان بعدم السماح فوق ترابه بأية مبادرة أو أي عمل ينجز عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين".

لقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة طرح قضية الصحراء الغربية من جديد، وذلك من خلال الموقف الليبي القائم على وقف الدعم المالي والعسكري لجبهة البوليساريو، والتوقيع على اتفاقية" **وجدة "**مع المغرب الأمر الذي يعكس محورية القضية الصحراوية ضمن شبكة التحالفات المغاربية، التي تعكس بالأساس توجهات السياسة الجزائرية والمغربية المتضاربة، وهي الشيء الثابت وسط دوامة فك وإعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة.

3- الجهود الجزائرية على المستوى الإفريقي:

جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا، حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج:

- جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.

- تحقيق الاعتراف لجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

ولتحقيق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى[1]:

- استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير.

- تقييم علاقاتها الإفريقية استنادا إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة.

- تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي، بمضاعفة عدد سفاراتها في إفريقيا والتي وصل عددها إلى 27سفارة جزائرية في مقابل 13 سفارة للمغرب، كما أنها تستقبل 21 تمثيلية افريقية مقابل08 للمغرب، إضافة إلى تكثيف عدد الزيارات الرسمية، حيث أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قام ب11 زيارة دولة بين شهري مارس وأبريل سنة1981.

لقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تحقيق أهدافها منذ الدورة السادسة والعشرون بمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في فيفري1976، أين طرحت ملف ترشح جبهة البوليساريو من أجل الاعتراف بها كحركة تحررية.

تواصل النشاط الجزائري الداعي لفتح ملف الصحراء الغربية والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية" **بجزر موريس "**في جويلية1976، والقمة14 بالغابون في جويلية1977، حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي، وفي القمة 15 بالخرطوم في 22 جويلية 1978 قدمت الجزائر لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف

---

[1] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص.111.

بالبوليساريو كحركة تحررية، وبالتالي تم تكوين لجنة مؤقتة مهمتها دراسة الملف وبالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

توصلت هذه اللجنة تسمى أيضا (لجنة العقلاء) إلى أربع توصيات مهمة، منسجمة تماما مع الطرح الجزائري:

- وقف إطلاق النار الفوري.

- استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم.

- اجتماع كل أطراف النزاع المهمة والمعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

- تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية.

بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية، انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ومواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو.

المجهودات الجزائرية توجت في أثناء انعقاد قمة (فريتاون) بسيراليون في جويلية1980، حيث اعترفت 26 دولة افريقية بجبهة البوليساريو، الأمر الذي أعطاها حق العضوية، وهو ما دفع المغرب إلى التهديد بالانسحاب من المنظمة، مؤكدا على أن جبهة البوليساريو لم تستوف شروط العضوية استنادا إلى البندين (04) -(28) من ميثاق المنظمة والخاصين بشروط الانضمام، حيث أن البندين يؤكدان على شرط الاستقلال والسيادة.

في 22 فيفري 1982 تم دعوة الجمهورية العربية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية بناء على قرار اتخذه **آدم كودجو** "السكرتير العام الإداري للمنظمة"، الذي أكد على صلاحية القرار انطلاقا من اعتراف 26 دولة من دول المنظمة الخمسين (50) بجبهة البوليساريو، وهو القرار الذي كاد يؤدي إلى انهيار المنظمة الإفريقية.

في القمة 19 بأديس أبابا سنة 1983 أصدرت المجموعة الإفريقية لائحة تطالب فيها بمفاوضات مباشرة من أجل وقف إطلاق النار بين الطرفين المغربي والصحراوي، وإقامة استفتاء دون عراقيل إدارية أو عسكرية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، وفي القمة 20 باديسا بابا في نوفمبر1984 تم الاعتراف بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية، مما أدى إلى انسحاب المغرب منها في 12نوفمبر[1] 1984.

وفي الآونة الأخيرة خلصت القمة التشاورية الـ 13 لقادة دول مجلس التعاون الخليجي بالعاصمة السعودية، الرياض، إلى قرار استثنائي فاجأ الجميع، تمثل في إعلان الدول الأعضاء ضم المملكة الهاشمية الأردنية والمملكة المغربية إلى المجلس بصفة شرفية، وهو ما يفتح الباب لأكثر من علامة استفهام على المواقف العربية وخاصة الخليجية من قضية الصحراء الغربية، رغم تأييدها ومساندتها الكبيرة للمغرب خاصة بعد مشاركته الأخير في **"عاصفة الحزم"** التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن.

[1] المرجع، نفسه، ص.113.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: موقع السباق نحو التسلح في العلاقات الجزائرية-المغربية.

من المؤكد على أن زيادة القوة دائما ما تؤدي إلى الأمن، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية بزيادة عدم ثقة دول الجوار، الذين قد يحسون بالتهديد بسبب هذه الزيادة في الوسائل والترتيبات الدفاعية، فمجهودات الدولة " أ " لتحسين أمنها، قد يفهم أنه متجه لإضعاف أمن الدولة " ب " التي بدورها تقوم بإعادة التسلح لتهدد أمن الدولة " أ " وبالتالي الدولة " ب " دفعت أو أجبرت على تبني سياسة هجومية بالاعتماد على أسلحة جديدة، والبحث عن حلفاء، وتحسين أنظمتها الدفاعية.

ولقد سبق وتناول العديد من الباحثين، العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا دون تسليط الضوء على حقيقة هذا النزاع وسباق التسلح فيه، وكشف اللبس والغموض الذي لا يزال يخيم عليهما، فهذه العلاقات كما يؤكدها الخبير في العلاقات الجزائرية-المغربية، الدكتور **خالد شيات** من خلال قوله **"إنه ليس هناك علاقات أكثر تعقيدا من العلاقات بين البلدين، كونها بقيت مرهونة لمنطق اللاحرب واللاسلم الذي يميزها، مشيرا إلى أنه من الصعب الحديث عن فترات جيدة وأخرى سيئة في علاقات الجارين[1]".**

وعليه سنتناول في هذا الفصل واقع العلاقات الجزائرية-المغربية، من خلال مبحثين يرتبط كل من هما بالأخر. ففي المبحث الأول: سيتم الوقوف على النزاع الحدودي الجزائري المغربي، وفهم أبعاده وحيثياته. أما في المبحث الثاني: سنحاول كشف موقع السباق الجزائري المغربي للتسلح في علاقة الجارين، حيث سيتم الربط بين المبحثين من خلال الإعتماد على تراتبية الوقائع التاريخية، والمداخل القانونية كمحاولة لفهم جذور ظاهرة سباق التسلح في العلاقات الجزائرية-المغربية.

المبحث الأول: النزاع الحدودي في العلاقات الجزائرية-المغربية.

سنتناول في هذا المبحث واقع العلاقات الجزائرية-المغربية، من خلال النزاع الحدودي بين البلدين وذلك عبر مطلبين أساسين: حيث نقف في المطلب الأول على النزاع المسلح الجزائري-المغربي أو ما يعرف (بحرب الرمال 1963)، أما المطلب الثاني فيعالج دوافع وأسباب النزاع والتوتر المتصاعد في العلاقات بين البلدين.

المطلب الأول: النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب (حرب الرمال).

رغم الغموض الذي يحيط بمصطلح الحدود الدولية إلا أنه يشير، في معظم معاجم مصطلحات القانون الدولي، إلى معنى:**" الخط الذي يبين أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين"[2]**. وبتعريف أكثر وضوحا فإنها الخطوط التي ترسم على الخريطة لتبين الأرض التي تمارس الدولة عليها مظاهر سيادتها، وتخضع لسلطانها بحيث يكون لها وحدها حق الانتفاع منها واستغلالها.[3]

إن الحدود بهذا المعنى تعبر عن أمر جوهري في العلاقات الدولية، يتعلق بتحديد أين تنتهي سيادة دولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، ومن هذا المنطلق تعتبر معاهدات الحدود[*]من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها لمعرفة

---

[1] البشير ساكري، **"النزاع الجزائري المغربي. سرطان في الجسد المغاربي"**، انظر على الرابط التالي:
http://www. Amad Media.com (26/09/2015).

[2] عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 2003)، ص.18.

[3] أحمد مهابة، مرجع سابق، ص .239.

[*] المقصود بمعاهدات الحدود كل اتفاق مكتوب يبرم بين دول متجاورة بقصد تعيين حدودهم المشتركة، وتتميز بكونها مكتوبة، يتم إبرامها من قبل الدول وحدها، تضع القواعد الأساسية لتعيين حدود دولية ثابتة ومستمرة. أنظر: عمر سعد الله، مرجع سابق، ص.93.

حدود سيادة دولة على إقليم معين، كونها تملك أهمية حاسمة في رسم الحدود في حالة انبثاق نزاع، وأيضا تعكس بوضوح توافق الأطراف حول وضع الحدود، وبالتالي خضوعها لمبدأ **"قدسية الاتفاق والوفاء بالعهد"** "pacta sunt serventa" الذي يشير إلى أن العقد شريعة المتعاقدين ووجوب مراعاة الالتزامات الدولية وتنفيذها بدقة.[1]

في حالة عدم وجود معاهدات حدودية فان ترسيم الحدود السياسية يمكن أن يخضع لمسألة الاعتراف بالحدود، أي الاعتراف بحدود واقعية قامت ونشأت واعترف بها الطرفان، إلا أن الوضع يتعقد عندما يتمسك أحد الطرفين بالحدود القائمة، بينما يرغب الطرف الآخر بإدخال تغييرات أو وضع حدود جديدة[2]، وفي هذه الحالة نكون أمام نزاع حدودي في صورة ادعاء أو احتجاج، والذي يفترض حقوقا في الإقليم المحدد وعدم شرعية تصرفات الطرف الآخر استنادا إلى تبريرات - قد تكون ذاتية أو موضوعية - تعطي الصفة الشرعية لمطالب طرف معين في مواجهة تبريرات وحجج الطرف الآخر، وبالتالي نكون أمام تصورين متعارضين لمسألة ترسيم الحدود وتسوية النزاع .تعذر الاتفاق على حل مقبول يؤدي إلى التماس التسوية بإحدى وسائل النزاعات كعرضه على التحكيم أو القضاء مثلا.

إن هذا المدخل القانوني نراه ضروريا لفهم الحالة النزاعية الحدودية الجزائرية –المغربية، خاصة أن هذا الوضع لم يدفع إلى البحث عن وسيلة تسوية سلمية، وإنما أدى مباشرة إلى صدام مسلح لتسوية النزاع تمثل فيما سمي بحرب الرمال وذلك في الأول من أكتوبر سنة 1963.

تعود نزاعات الحدود بين الجزائر والمغرب، إلى عهود الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا. ففي عام 1845 وقعت معاهدة **"لالا مغنية"** بين المغرب وفرنسا، التي نصت على تحديد تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية، بين الجزائر والمغرب، بداية من سواحل البحر المتوسط، حتى منطقة ثنية الساسي، وكذلك حددت القبائل التابعة لكل بلد. أما فيما يتعلق بمنطقة الصحراء، التي يشترك في حدودها كل من المغرب والجزائر، فقد اقتصرت المعاهدة على الإشارة إلى ممارسة سلطات البلدين، لكافة اختصاصات السيادة كل على رعاياه في تلك الصحراء. وبذلك عدت مناطق إيشي، وفجيج تابعة للمغرب، وما عداها من القرى المحيطة تابعة للجزائر.

أما الأقاليم جنوب تلك المناطق، فقد أعلنت المعاهدة أنها مناطق خالية من السكان، وأن تحديد حدود لها عملية عديمة الجدوى، ولذلك بسطت فرنسا سلطتها على مناطق الجنوب الصحراوية. وفي عام 1899 احتلت القوات الفرنسية واحات توت وتندوف، وبذلك وضح أهمية عقد اتفاقية هدنة جديدة لترسيم الحدود، بين المغرب والجزائر، حيث رسم الاستعمار الفرنسي عام 1912 حدودا جديدة تمكنه من التوسع الإقليمي، فوضع خط **"فارينيه"** كحدود بين ثينة الساسي ومنطقة **"كولمب بشار"**، واعترف سلطان المغرب في عام 1928 بهذا الخط كحدود إدارية، بين الجزائر والمغرب[3].

بعد استقلال المغرب عام 1956، رفضت حكومته الاعتراف بأي من اتفاقيات ترسيم الحدود المبرمة بينها وبين فرنسا، عدا اتفاقية لالا مغنية. واتهمت الحكومة المغربية فرنسا بانتهاك هذه الاتفاقية بضمها منطقة كولمب بشار، دون أن تستشير مسبقا سكانها. وكانت حدة المطالب المغربية قد زادت بشأن حقوقها في مناطق الصحراء، منذ عام 1955، حيث جرى إعداد خريطة للأراضي، التي ترى المغرب ضرورة ضمها. وكانت

---

[1] نوري مرزة جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص.55.
[2] المرجع نفسه، ص.70.
[3] مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية.** انظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net :(2015/03/06)

هذه الخريطة تضم بشار والساورة في الجزائر، كما تضم كل من موريتانيا ووادي الذهب، وكانت تصل إلى نهر السنغال في الجنوب، وتشاد في الشرق، عبر كل صحراء الجزائر.

وحاول المغرب الاستناد إلى حقوق تاريخية، إذ كانت السلطة الإدارية الفعلية للحكومة المغربية، تصل إلى القرى على السفوح الجنوبية الشرقية لسلسلة جبال ما وراء الأطلسي، وفي خط مواز والى الشمال الغربي لوادي درعة، ومن قرب فجيج وبشار حتى نقطة التقاء حدود المغرب مع حدود الجزائر، ومع حدود موريتانيا. أما المنطقة جنوب شرق هذه القرى، والممتدة بطول وادي درعة الأعلى، فكانت فرنسا تسيطر عليها، وكانت قوات جيش التحرير الوطني الجزائري، وقوات جيش تحرير موريتانيا، تواجه القوات الفرنسية فيها. وقد طالبت المغرب بهذه الأقاليم كلها، وتقدمت بمطالبها إلى حكومة الثورة الجزائرية، في الوقت الذي كانت الجزائر تواجه فيه بعض الصعوبات من أجل التطبيق الاشتراكي، كما أنها لم تكن قد أتمت عملية إعادة بناء الإطار العام للدولة، أو إعداد قواتها. ومن ثم ظهرت خطورة الموقف، الذي واجهته الجزائر، عندما تحركت بعض وحدات من القوات الملكية المغربية تجاه الجنوب، إلى منطقة حاسي البيضاء في سبتمبر 1963. وأخذت أعدادها تتزايد وتتوغل خلف الحدود الجزائرية، حتى وصلت إلى مسافة 50 كم، واستمر القتال في مناطق بونو، وحاسي بيضاء، وتنجوب، وحاسي بفير.

ورأت المغرب أن عملية حاسي بيضاء وتنجوب اعتداء على الأراضي المغربية، وعلى الرغم من بدء التفاوض بين الجانبين، إلا أن الاشتباكات تجددت في 14 أكتوبر 1963، واستخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، حين دخل النزاع مرحلة جديدة جعلت كلا الطرفين يعلن التعبئة العامة. واستطاعت القوات المغربية الاستيلاء على مواقع حاسي البيضاء وتنجوب. ومع تزايد تدهور الموقف بين الدولتين، قرر الأمين العام لجامعة الدول العربية عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة في 19 أكتوبر 1963، حيث صدر بالإجماع القرار الرقم 40/1934 الذي دعا حكومتي الجزائر والمغرب إلى وقف إطلاق النار فورا، كما صدر أيضا القرار الرقم 40/1935 في 20 أكتوبر 1963 الذي أكد على[1]:

- دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزهما السابقة، على بدء الاشتباك المسلح.

- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في ذلك، للعمل على فض النزاع.

- وقف الحملات الدعائية ضمانا لخلق جو العمل المناسب للجنة.

- دعوة حكومتي البلدين إلى تقديم كافة التسهيلات اللازمة للجنة الوساطة، حتى يمكنها تقديم مهمتها على أكمل وجه.

وقد تشكلت لجنة الوساطة من الجزائر والمغرب ومصر وليبيا وتونس ولبنان، وأصدرت قراراتها بوقف إطلاق النار وسحب قوات الطرفين إلى ما وراء الحدود، وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قواتها في حاسي البيضاء وتنجوب، بعد انسحاب القوات المغربية منها.

وتلى ذلك عقد مؤتمر قمة "باماكو" يومي 28-29 أكتوبر 1963، الذي حضره رؤساء الجزائر والمغرب وإثيوبيا ومالي. وأسفر المؤتمر عن الاتي:

- إيقاف القتال في الثاني من نوفمبر 1963.

---

[1] خالد السرجاني، "العلاقات المغربية ـ الجزائرية والمسألة الصحراوية"، **السياسة الدولية**، ع 163، (يناير، 2006)، ص.14.

- تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية، من ممثلي الدول الأربع المشتركة في المؤتمر.

- تعيين مراقبين من الدولتين، لضمان حياد هذه المنطقة وسلامتها.

- تشكيل لجنة تحكيم يتولى وزراء خارجية دول المنطقة اختيارها، وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين، ودراسة مشكلة الحدود، وتقديم المقترحات للطرفين.[1]

وعلى الرغم من أن الدولتين أبدتا استعدادهما لتنفيذ هذه القرارات، إلا أن المغرب رفضت الانسحاب من حاسي البيضاء وتنجوب، وطالبت بإجراء استفتاء فيهما، وهو إجراء رفضته الجزائر. ولم يتوقف القتال إلا في 4 نوفمبر 1963. وقرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في 15 نوفمبر 1963، تشكيل لجنة خاصة بالتحكيم تكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين، ودراسة مشاكل الحدود بينهما. وقد انعقدت لجنة التحكيم خلال الفترة من 24-28 يناير 1964، حيث تم التوصل إلى تحديد مناطق منزوعة السلاح بين الطرفين، مما أمكن عقد اتفاق في 19 فبراير 1964 تضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعها الأصلية، قبل بدء الاشتباكات.

واعتبرت كل من أراضي حاسي بيلا وأم العشار من المناطق، التي لا يوجد بها قوات، أراض فاصلة بين الجانبين. وقد انعكست آثار هذا الصراع المسلح المحدود على الصحراء الغربية، حيث ولدت شعورا خفيا بالعداء بين النظامين، ومحاولة كلتا الدولتين الاستعداد لدحض مخططات التوسع أو الكسب السياسي، إذ إن المغرب عملت على تحييد الجزائر، إزاء قضية الصحراء الغربية كحد أدنى. إلا أنه في الوقت ذاته كان للموقف الجزائري أثره على تراجع المغرب، إزاء مطالبها بموريتانيا.

المطلب الثاني: دوافع التصعيد والتوتر في العلاقات الجزائرية-المغربية.

لقد خضعت العلاقات الجزائرية-المغربية منذ استقلالهما إلى تأثير عاملين أساسيين تمثلا في الآتي:

- تنازع الدولتين على صدارة النظام الإقليمي الفرعي الذي تمثله دول المغرب العربي، سواء كان ذلك داخل النظام الإقليمي العربي أو داخل النظام الإقليمي الأفريقي.

- تدمير كل من الدولتين علاقتها مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة، حتى بعد انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية الذي كان يساعد على نجاح هذا المنطق في السابق، حيث انتمت المغرب في السابق إلى المعسكر الرأسمالي الغربي، أما الجزائر فانتمت إلى كتلة عدم الانحياز، وعمليا كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي.

كذلك هناك عوامل مختلفة تحكم حالة التوتر القائمة حاليا بين المغرب والجزائر تتمثل في الآتي[2]:

1- الشعور الجزائري بـ(التحرر) من الرئاسة الدورية للاتحاد المغاربي، وهي الرئاسة التي كانت قد دفعتها في السابق -تحت ضغوط دول الاتحاد المغاربي -إلى تقديم تنازلات بهدف توفير المناخ المناسب لانطلاق البناء المغاربي.

2- هناك اعتقاد جزائري بأن المغرب يسعى من خلال برامج الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الجزائر لوقف دعمها لجبهة البوليساريو.

---

[1] المرجع نفسه، ص.15.
[2] مهند عبد الكريم جرادات، مرجع سابق، ص.65.

3- الرغبة الجزائرية بعدم التخلي عن مشكلة الصحراء الغربية، سواء باعتبارها ورقة في العلاقات مع المغرب أو أنها استمرار للموقف الجزائري التاريخي المعلن منذ عام 1975، خاصة وأن الحكومة الصحراوية في المنفى تقيم في الأراضي الجزائرية، إضافة إلى وجود اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بالجزائر.

بعد اعتلاء الملك **محمد السادس** العرش في صيف عام 1999، اندلعت أزمة جديدة بين المغرب والجزائر، حيث اتهمت الجزائر المغرب بإيواء متسللين متطرفين نفذوا مذبحة في منطقة (بني وينف) قرب الحدود بين البلدين، وكان ينظر حينها إلى مسار العلاقات بين البلدين على أنها في طريق التحسن، ولم تنجح جهود احتواء ذلك التوتر، وتطلب الموقف مزيدا من المساعي، تمثلت في تأكيد الجزائر ضرورة الفصل بين العلاقات الثنائية مع المغرب وقضية الصحراء الغربية على أساس أن المشكلة قد طرحت على الأمم المتحدة، إلا أن المغرب تمسك بالمفهوم الشامل لطرح كل الملفات متكاملة، ولقد استمر ذلك الموقف المتوتر قرابة الأربع سنوات، حيث غير كل من البلدين موقفهما، فالمغرب الذي تمسك بربط عملية التطبيع الكامل مع الجزائر ببحث قضية الصحراء الغربية، اختار أخيرا الفصل بينهما، بينما طرح الجزائر القضية من منطلق الربط الوثيق بين العلاقات الثنائية وحل قضية الصحراء الغربية.[1]

مع تنامي جهود الأمم المتحدة في اتجاه مشروع حل سياسي متفاوض عليه عقد لقاء برلين في سبتمبر 2000، أعلن المغرب خلاله الاستعداد للدخول في حوار صريح حول موضوع الحل السياسي، ما أدى إلى تغيير الموقف المغربي والجزائري بشأن الصحراء الغربية، وخاصة بعد إعلان الأمم المتحدة لمشروع اتفاق الإطار الخاص بالحكم الذاتي في يوليه 2001، والذي قوبل بمعارضة جزائرية شديدة، إضافة إلى التحول الإستراتيجي في موقف الأمم المتحدة، حيث أضيفت قضية فتح الحدود بين المغرب والجزائر (مطلب مغربي) وقضية تفعيل الاتحاد المغاربي وعقد القمة الرئاسية له (مطلب جزائري).

شكلت كل تلك القضايا المحاور الأساسية للخلاف المغربي الجزائري وإحياء الملفات القديمة وخاصة ملف الحدود بين البلدين والتعاون الأمني بينهما، والتضارب في السياسات إزاء المشاريع الأوروبية والأمريكية للمنطقة، وخاصة بعد المساعي الجزائرية للاندماج في المنظومة المتوسطية عسكريا (الناتو في فبراير 2000) واقتصاديا (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) والحرص الجزائري على إبعاد المغرب عن المجال الأفريقي، بعد الدعم الذي قدمته الجزائر للمبادرة الليبية المتعلقة بالاتحاد الإفريقي والتي أعلن عنها خلال قمة سرت الاستثنائية الثانية، ما أدى إلى حضور جبهة البوليساريو في تلك القمة، ما أعاق عودة المغرب للمنظمة الأفريقية التي أصبحت تدعى بالاتحاد الأفريقي.[2]

كان للتطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 دورا هاما في تنامي حالة استقطاب بين البلدين إزاء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، ما ساهم في خلخلة التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، إلا أن العلاقات الجزائرية-المغربية شهدت انحدارا رهيبا في أواخر فبراير 2003، وذلك بعد تقديم الأمين العام **"كوفي أنان"** تقريره حول عملية التسوية قضية الصحراء الغربية والخيارات المستقبلية لها والتي تمثلت في الآتي:

1- إجراء الاستفتاء.

2- منح حكم ذاتي موسع في إطار السياسة المغربية.

---

[1] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص.64.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات الحدودية العربية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص ص. 92-78.

3- تقسيم الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو.

4- سحب بعثة المينورسو من الصحراء.

وضح في مداولات مجلس الأمن أن الجزائر هي التي قدمت اقتراح التقسيم، ومن ثم ازداد الصدام المغربي الجزائري حدة، حيث أعلن المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع التوسعية للجزائر ونزعاتها للهيمنة في المنطقة، كما يبطل دعاوى حق تقرير المصير التي كانت ترتكز عليها الجزائر في دعمها لجبهة البوليساريو، معتبرا أن هذا تناقض للمبادئ التي بني عليها الاتحاد المغاربي، وكان التحرك الجزائري في اتجاه روسيا من أجل الحصول على دعمها في مواجهة المقترح الأمريكي الذي يعتمد خيار الحكم الذاتي الموسع مع تعديل اتفاق الإطار، وأثمر التحرك الجزائري عن إعادة اعتماد خيار تقرير المصير في سياسة الأمم المتحدة بشأن إقليم الصحراء الغربية، وهو ما انعكس سلبا على العلاقات بين الجزائر والمغرب[1].(**أنظر الملحق 06: النزاع بين المغرب والجزائر)**

المبحث الثاني: سباق التسلح في العلاقات الجزائرية-المغربية.

سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على حجم التسلح الجزائري والمغربي، بداية بعرض كرونولوجيا سباق التسلح، وبعدها التعرف على العقيدة العسكرية للبلدين، والتعرف على ميزانيات الدفاع وحجم الإنفاق العسكري، ومحاولة الإحاطة بنوع الأسلحة والجيوش في الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: كرونولوجيا السباق نحو التسلح الجزائري-المغربي.

ظلت العلاقات الجزائرية المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس. حيث أكد تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن، أن ثمة تنافسا حادا وكبيرا بين الجارتين، المغرب والجزائر. حيث لم يقتصر الصراع على اقتناء السلاح، وإنما هم كذلك التنافس حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني. إن محالة الوقوف على الحالة التنافسية في السباق الجزائري-المغربي على التسلح تستلزم البحث في تاريخ تسلح للبلدين رغم انعدام المراجع التاريخية التي تعالج الموضوع في هذه الفترة، حيث وبعد استقلال البلدين (الجزائر 1962) -(المغرب 1958)، ودخولهما مباشرة في توترات ونزاعات حدودية -برزت حتى قبل نشأة هذه الدول- كان للعامل العسكري دور مهم وحاسم في فض تلك التنازعات، وعليه فإن عملية البحث في تسلح البلدين اليوم، سيساهم في فهم محددات السباق نحو التسلح في العلاقات الجزائرية-المغربية.

ففي العام 1965، وصل الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى السلطة، حيث عمد الى الزيادة من طلبات الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد النزاع الحدودي بينه والجارة المغرب والذي تجسد في (حرب الرمال)، أما المغرب في هذه الفترة فقد كانت تعتمد على الدعم والتمويل الفرنسي الأمريكي من جهة والخليجي السعودي من جهة أخرى.[2]

فقد ورد في مذكرات ينشرها في جريدة **"العلم"** السفير **محمد التازي،** الذي مثل المغرب في كل من تونس والأردن والسعودية ومصر في ظروف دقيقة من تاريخ الدبلوماسية المغربية، أنه في غضون التحريك الحاسم لمسلسل تحريك الصحراء الغربية، كان الجيش المغربي مفتقرا إلى الحد الأدنى من المقومات العسكرية. وذكر كيف أنه حينما كان سفيرا في الأردن أشرف على محاولة أقدم عليها المغرب قصد اقتراض طائرات للتدخل

---

[1] المرجع، نفسه، ص.79.
[2] عالي الشامي، مرجع سابق، ص.144.

السريع، ريثما يتوصل بطائرات كان قد طلبها من السوق الأميركية. ووصف الحالة التي كان عليها تسلح الجيش المغربي حينئذ، بأنها كانت في منتهى الحرج[1]. وكان المغفور له الحسن الثاني قد شرح ذلك علانية، وقال إن المغرب لم يكن يسعى أبدا لأن تكون له قوات مسلحة قوية، وانه فضل الاستثمار في الفلاحة والتعليم والصناعات الخفيفة، تجلى ذلك بالفعل حين أقدم المغرب على مبادرة ذات قيمة كبيرة، إذ أعلن ضرورة إيقاف سباق التسلح بين البلدين. ففي 28 فبراير 1967، أي منذ49 سنة، كان الحسن الثاني رحمه الله، قد وجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد **يو ثانت** في ذلك الوقت، رسالة يقترح فيها تكوين لجنة مشتركة تكون لها مهمتان:

- توصية المغرب والجزائر بالتخلي عن أي سباق في التسلح، بعدم العمل على تنمية قواتهما العسكرية.

- المراقبة في عين المكان، بالطرق الملائمة، للأسلحة التي توجد لكل من الطرفين من حيث الكم والنوع، وتقدير مستوى الحاجات الضرورية لكل من الطرفين لتأمين الحفاظ على الأمن. وكان الدافع إلى تلك المبادرة، هو الوصول في ظرف عامين بعد ذلك، إلى إرساء الثقة بين البلدين، قصد تنشيط ديناميكية التنسيق على صعيد دول المغرب العربي، من خلال اللجنة الاستشارية المشتركة لكل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب. وكان من شأن تلك المبادرة أن تؤدي إلى تصفية أسباب التوتر، بين دولتين رئيسيتين في المنطقة، باعتبارهما تمثلان ثقلا ديموغرافيا، وتوجد بينهما تناقضات، أكبر مما يوجد بين غيرهما. ولكن الأمور اتجهت حينئذ وجهة أخرى، غير التي كان يرتجيها المغرب.[2]

كما ذكر التازي أن فترة تحريك ملف الصحراء، قد أتت بعيد مشاركة المغرب في حرب أكتوبر 1973-والجزائر أيضا-، وكانت مشاركة رمزية، وأن القوات المسلحة المغربية كانت قد عادت من جبهتي سيناء والجولان، تاركة عتادها هناك. وهذا ما أدى إلى أن المغرب حينما دخل في قضية الصحراء الغربية لم تكن له إلا قوى رمزية.

ففي 1974 كانت مراهنة الحسن الثاني قوية على الوسائل السلمية- لضعف القدرات العسكرية المغربية، غير المتكافئة مع إسبانيا وقوتها العسكرية الكبيرة- وعلى أن إسبانيا إذا ما أشعرت بجدية الموقف، لن تتوانى عن الركون إلى التفاوض. وهذا ما قامت عليه استراتيجية تنظيم **"المسيرة الخضراء"**. وكان قد أوضح لوفد صحافي إسباني في خضم الوضع الذي خلقته المسيرة، أن هناك سببين لتمسكه بالمقاربة السلمية. الأول هو أن الجيش الإسباني أقوى بكثير من المغربي. والثاني أنه سيكون جريمة في حق المستقبل أن تحدث حرب لن تغير الوضع في شيء، ولكن تترك جروحا لا تندمل عبر أجيال. والمغرب لا يتصور علاقاته مع إسبانيا إلا في ظل حسن الجوار والتعاون.

في نفس الوقت، فاليري جيسكار ديستان يزور المغرب في 15 ماي 1975، ويوقع على بعض المساعدات العسكرية الفرنسية للمغرب، وهو ما أشرنا إليه سابقا بالاتفاق السري الفرنسي-المغربي.[3]

وأصبحت المملكة المغربية تشهد بداية ارتفاع الميزانيات الدفاعية المغربية في العام 1976 بزيادة (20%)، وذلك لما شهدته المملكة والمنطقة ككل في هذه الفترة (النزاع الحدودي بينها والجزائر، قضية الصحراء الغربية، المواجهة الإسبانية)، حيث لم يكن تعداد الجيش المغربي في 1975 أكثر من خمسين ألف رجل. وبعد عام من ضمه للصحراء الغربية ارتفع التعداد إلى 80 ألفا. وتقول إحصاءات سنة 1977، أن مخصصات الدفاع الوطني المغربي أصبحت تمثل 3.2 في المائة من الدخل الوطني الخام. وهو شيء مرهق بالنسبة

[1] مراد إبراهيم الدسوقي، "البعد العسكري للنزاعات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 111، (جانفي 1993).
[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات الحدودية العربية**، مرجع سابق، ص.114.
[3] عالي الشامي، مرجع سابق، ص.78.

للمغرب. وفي أرقام 1977 كان المغرب قد أصبح يخصص 346 مليون دولار للنفقات العسكرية، أي 19 دولارا لكل نسمة. وفي الجزائر كان الأمر يتعلق بـ 387 مليون دولار، أي 23 دولارا لكل نسمة. وكان عدد الطائرات في المغرب أنذاك 45 طائرة، والجزائر 177[1].

وبدءا من سنة 1981 تلقى المغرب دعمين عسكرين كبيرين من طرف فرنسا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فهذه الأخيرة قدمت أسلحة متطورة لدعم القوات المغربية في حرب الصحراء، لتحقيق التوازن العسكري، الذي مالت كفته لصالح الجزائر الحليف القوي للبوليساريو، إذ حصل المغرب على 108 دبابة من صنع "كريزلر" بقيمة 182 مليون دولار، و6 طائرات برونكو، 10و20 طائرات قتالية (نورثروب نوع آف 05 وآف52)، كما قدمت إدارة ريغان ثلاثة أضعاف المساعدات العسكرية للمغرب وأمدته كذلك بمدربين عسكريين يدربون القوات التي تحارب ضد البوليساريو، حيث ارتفع عدد العسكريين المغاربة المتواجدين بالولايات المتحدة في إطار التكوين من 68 سنة 1982 إلى 516 سنة1983.أما عن فرنسا فقد استفادت المملكة المغربية من وفاقها مع الحليف الأوربي الأزلي من أجل وقف النفوذ الجزائري في الشمال الإفريقي، وتقوية الوضعية العسكرية المغربية لإقامة توازن عسكري إقليمي، حيث أصبحت فرنسا تحتل المرتبة الأولى بين الدول الممولة للمغرب بالأسلحة بنسبة% 42. تمثلت أساسا في أسلحة عالية التقنية مثل مطاردات **ميراج "أف1"** (Mirage f1)، وطائرات الفاجات (Alphajet)، ومروحيات بوما (Puma)، إضافة إلى المساهمة في تكوين إطارات من الجيش المغربي، وتقديم المساعدات التقنية له، حيث أن القوى الخفية في العلاقات الجزائرية دائما ما تظهر للعلن حين تميل كفة توازن القوى في المنطقة، وخاصة إذا كانت تلك الكفة مغربية[2].

وفي تقرير للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية سنة 1988، يقول أن المغرب خصص 5 في المائة من دخله الوطني الخام في سنة 1988 للنفقات العسكرية (1.630 مليون دولار)، بعد أن كان الرقم 4 في المائة في السنة التي قبلها (1.386 مليون دولار)، بينما خصصت الجزائر في عام 1988 (2.336 مليون دولار) و1987 (2.114 مليون دولار) وهو ما يمثل 5 في المائة من دخلها. وهذه الاستعدادات لن تستهدف عدوا مشتركا، بل ذلك العدو الذي ترسمه خيالات لحظة انفلات من أحد الطرفين.

وأوردت الصحافة المغربية نقلا عن مراكز متخصصة في الدراسات الاستراتيجية، الأرقام المتعلقة بالمغرب والجزائر ما بين سنتي 1997-1999، مؤكدة على أن النفقات العسكرية في المغرب انتقلت من 1.4 مليار دولار في سنة 1997 إلى 1.7 مليار في سنة 1998، بينما بلغ مجموع القوات المسلحة الملكية 196300، منهم 175 ألفا في القوات البرية، و7800 في القوات البحرية، و13500 في القوات الجوية.

أما بالنسبة للجزائر فقد انتقلت النفقات العسكرية من 1.8 مليار دولار في 1998 إلى 1.9 مليار في 1999، بينما بلغ مجموع الجيش الوطني الشعبي 122 ألفا، منهم 105 آلاف في القوات البرية، و700 في القوات البحرية، 10000 في القوات الجوية، هذا التراجع الملحوظ في الإنفاق العسكري وميزانيته وتعداد جيشه، يشير الى تلك المرحلة الحساسة التي كانت تعاني الجزائر منها داخليا أو ما يعرف (بالعشرية السوداء).[3]

وفي إطار التعاون العسكري بين الرباط ومدريد، أقدمت الدولة الاسبانية على بيع معدات عسكرية مختلفة للرباط بقيمة تفوق 200 مليون اورو، عقب توقيع مديرية الدفاع الوطني المغربية في شهر نوفمبر 2006 على عقود مع شركات اسبانية من غليثيا، حسب ما أفادت به صحف ومصادر اسبانية في شهر يناير 2007.

---

[1] المرجع نفسه، ص.82.

[2] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص ص.105-106.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي**، مرجع سابق، ص.45.

الآليات التي توصل بها المغرب من شركة "أوروفيسا"(Urovesa) الغاليثية المتواجدة "بسانتياغو دي كومبوستيلا"، تشمل 1200 سيارة "ربيكو-فامتاك" (Rebeco- VAMTAC)، وهي مصفحة رباعية الدفع مشابهة لسيارة "هامر" الأمريكية، تستعملها القوات الاسبانية في افغانستان ولبنان، قادرة على نقل حمولة 2 طن، وتستعمل لنقل الجنود والرشاش الثقيل وبعض المدافع الخفيفة المضادة للمدرعات، وهي قادرة على قطع مسافة 600 كلم دون تزويد بالوقود وبسرعة قصوى تصل الى 135 كلم في الساعة.[1]

إضافة الى ذلك، حصل الجيش المغربي على 800 شاحنة عسكرية لمختلف الاستعمالات، غالبيتها تستعمل لنقل الوقود أو المياه، من صنع نفس الشركة الاسبانية، زيادة على شاحنات قاطرة كبيرة من صنع شركة "إيفيكو" (IVECO)، علما أن هذه الصفقة قد تمت بوساطة شركة اسبانية هي "ايميتراد" (Emitrade) والتي لديها فرع في الرباط.

وتقول ذات المصادر أن قيمة صفقة السيارات المصفحة وصلت حدود 160 مليون اورو، تنضاف الى قيمة صفقة اخرى من 10 زوارق بحرية عسكرية، من صنع شركة اسبانية من غاليثيا هي شركة "رودمان بوليشيبس" (Rodman Polyships)، بقيمة تقارب 35 مليون أورو.

والجدير بالذكر أن الصناعة العسكرية الاسبانية لها علاقة وطيدة في تزويد الجيش المغربي بالآليات والمعدات العسكرية من مختلف الانواع، حيث أن الاحصائيات الرسمية لسنة 2005 تحدثت عن صفقات عسكرية اسبانية مع النظام المغربي وصلت الى حدود 419.45 مليون اورو.

المغرب الذي تجاوزت ديونه الخارجية أكثر من 17 مليار دولار سنة 2007، بالإضافة الى الدين الداخلي الذي تجاوز حدود ال 25 مليار دولار من نفس السنة، اضطر الى الاعتماد على امكاناته الاقتصادية الذاتية من معادن (خصوصا الفوسفاط) وفلاحة، وبعض المواد المصنعة بالإضافة الى مداخيله من العملة الصعبة، العائدة من السياحة ومن العمالة المغربية بالخارج والعائدات التي يحصلها من الصحراء الغربية (السمكية، والفوسفاتية وغيرها). وكل هذه الموارد والثروات لم تكن تكفي لتسديد نفقات التسلح المغربي، تجلى ذلك في 2005 حيث أهدته الإمارات العربية المتحدة 40 دبابة كانت قد اشترتها من سويسرا.

هذه الوضعية الصعبة هي التي أدت بهيئة الأركان بالقوات المسلحة الملكية الى اعتبار امكانية تسديد قيمة الاسلحة المقتناة من خلال الاموال الآتية من تجارة المخدرات. فتجارة الحشيش مثلا تدر ارباحا سنوية تتعدى 8 ملايير دولار. حيث تبقى نسبة معتبرة منها داخل المغرب، لأن تبييض الأموال المرتبط بتجارة المخدرات يعتبر أمرا مشروعا في المغرب، في ظل غياب أي قانون مغربي يعاقب عملية تبيض رؤوس الأموال غير شرعية، ينضاف الى ذلك كون البنوك المغربية تقبل عن طيب خاطر الأرصدة المجهولة المصدر.[2]

وفي هذا الإطار دأب المغرب في السنوات الأخيرة، حسب ما أوردته عديد المصادر الاعلامية الإسبانية، على تسخير ما قيمته ملياري دولار سنويا من أجل اقتناء أسلحة من السوق الدولية، كما أن الدول المصدرة لهذه الاسلحة باتجاه المغرب مثل فرنسا، الولايات المتحدة، إسبانيا، وايطاليا يعرفون مصدر هذه الأموال ولكنهم يغضون الطرف عنها، على اعتبار أن أموال التسديد شرعية في الظاهر.

كما وافق الكونغرس الأمريكي في دجنبر 2007، على طلب المغرب الرامي إلى شراء طائرات مقاتلة كان قد تقدم به إلى وكالة التعاون والأمن الدفاعي الأمريكي. وتبلغ قيمة هذه الصفقة 24 مليار درهم لشراء 24 مقاتلة

---

[1] المغرب وهاجس التسلح: **مناورات مع اسبانيا، وفرنسا تزود البحرية المغربية بأسلحة جديدة**: أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net : (20/11/2007)

[2] المرجع نفسه.

من طراز "إف16" لتحديث الأسطول الجوي للقوات المسلحة المغربية، التي لا تتوفر إلا على سربين من مقاتلات "إف5" وسربين من طراز "ميراج إف1" وطائرات نفاثة من طراز "537". وقد عوضت هذه الصفقة، تلك التي كانت المغرب ستعقدها مع فرنسا لاقتناء 18 مقاتلة من طراز "رافال" بما قيمته 26 مليار درهم، إلا أن هذه المفاوضات فشلت مع شركة "داسو". وحسب خبراء الشؤون العسكرية بالمنطقة، كانت طائرات "رافال"، ستمنح للأسطول الجوي المغربي تفوقا وأفضلية، على حساب الجزائر من حيث القدرة والكفاءة، لكن القائمين على الأمور فضلوا اللجوء إلى واشنطن، لأن التكلفة أقل (أكثر من الثلث) مادامت الأسلحة المقتناة من أمريكا ستساهم في تحقيق السياسة الأمنية الخارجية لواشنطن، من خلال تعزيز قدرات المغرب المدعمة لجهود أمريكا في حربها على الإرهاب.

ومن جهتها ظلت الجزائر تسعى لتقوية سلاحها البحري، وقد أبرمت في 2007، صفقة لاقتناء 100 طائرة مروحية (من نوع "أ109" و"آل إي واش" و"أي ديبليو 139") وست فرقاطات حربية بقيمة 4 ملايير أورو (ما يناهز 44 مليار درهم)، من إيطاليا-وقد أظهر البنتاغون تحفظا على بيع الفرقاطات المجهزة بأنظمة الصواريخ الأمريكية للجزائر-. وذلك بعدما فشلت مفاوضات اقتناء نفس الفرقاطات من فرنسا، إذ قام قصر المرادية بتوقيفها (المفاوضات) حالما قررت باريس تزويد الرباط بنفس البواخر. ويذكر أن هذه البواخر الحربية من نوع "فرام" التي تعتبر من أحدث الفرقاطات والمجهزة بأنظمة صواريخ أمريكية الصنع مضادة للغواصات والسفن الحربية، وقد فاوضت حولها الجزائر مع مجموعة "فيكاتيري" العمومية.

وتؤكد دراسة لـ **"وركاست انترنشيونال"**، وهي منظمة مختصة في مسائل الدفاع، أن الجزائر هي إحدى الدول الإفريقية التي تصرف أموالا طائلة في مجال التسلح. ففي 2008، خصصت موازنتها العامة 295 مليار دينار (4،4 مليار دولار) لوزارة الدفاع، كما أنها صرفت، منذ أواخر التسعينيات، ما معدله 2،3 مليار دولار سنويا لشراء تجهيزات ومعدات حربية[1].

ولا يتردد المغرب، حين تعوزه الموارد المحلية، في طلب دعم الدول الخليجية لتمويل بعض نفقاته العسكرية. ففي 2007 أبدت المملكة العربية السعودية استعدادها لدفع فاتورة طائرات فرنسية أراد الجيش المغربي شراءها، ردا على شراء الجزائر لعشرات الطائرات الحربية الروسية الصنع.

من جهة أخرى كشف التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي الصادر سنة 2009، أن الجزائر حصلت على طائرات تجسس أمريكية حديثة ومعدات الكترونية وأجهزة رؤية ليلية، وهي طائرات استطلاع دون طيار من الجيل الثاني مجهزة بصواريخ جو ـ أرض، إضافة إلى طائرات قتالية متعددة المهام، حيث تأكد التصريحات الرسمية الجزائرية أن هذه الطائرات اقتنيت للتصدي لعناصر تنظيم القاعدة في الساحل وجنوب الصحراء، تنفيذا لاتفاق سابق بين الجزائر وواشنطن.

ويشير التقرير نفسه أن ميزانية الدفاع المغربي سنة 2009، ارتفعت بعد أن تقدم الجنرالات المغربية باقتراح ذلك، إذ تم تعديلها من 26.8 إلى 34.70 مليار درهم، ومقارنة مع ميزانية سنة 2008، ولم تعرف ميزانية سنة 2009 سوى ارتفاعا طفيفا لم تتجاوز نسبته 0.27 %، علما أن ميزانية سنة 2009 أولت اهتماما خاصا لتطوير وحدات القوات الجوية (اقتناء طائرات ومعدات ورادارات أرضية وجوية).

أما ميزانية الدفاع الجزائرية برسم سنة 2009، فقد فاقت 55 مليار درهم بعد أن كانت سنة 2008 لا تتجاوز 23 مليار درهم لتصل إلى 65 مليار درهم سنة 2009 و2.5 مليار دولار (25 مليار درهم) سنة2008، إن

[1] حسين مجدوبي، **مأساة المغرب والجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة**. انظر على الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk: (2015/04/16) .

ميزانيتي الجيش والأمن الجزائريين تمثلان معا 15 % من الميزانية العامة للدولة، المقدرة سنة 2009 بـ 80 مليار دولار (800 مليار درهم)[1].

ما بين 2010 و2014، انخرط المغرب في السباق على التسلح مع الجزائر، واقتنى 2 % من صادرات السلاح في العالم، واحتل الرتبة 13 عالميا ضمن الدول المستوردة للسلاح. لكن الجزائر كانت في مراتب أكثر تقدما، مستفيدة من مداخيل مواردها النفطية، فقد حصلت خلال الفترة نفسها على 3 % من صادرات سلاح العالم، محتلة الرتبة 11 عالميا.

هذه المعطيات كشفها تقرير معهد "ستوكهولم" الذي صدر في العام 2015، والذي توقف عند سباق التسلح المغربي الجزائري، وأشار أن هذه الأخيرة أول مستورد للسلاح في إفريقيا بـ 30 %، متبوعة بالمغرب بـ 26 %، ثم السودان بـ 6 %. وعلى سبيل المقارنة بين المغرب والجزائر من حيث الارتفاع الصاروخي لنفقات السلاح، فإنه ما بين 2005 و2009 ثم 2010 و2014، عرفت واردات الجزائر من السلاح ارتفاعا بـ 3 %مقارنة بواردات المغرب، رغم أن المغرب ضاعف وارداته من الأسلحة بـ 11 مرة خلال تلك الفترة.[2]

وفي تقرير 2015 لمعهد "غلوبال فاير باور " الأمريكي، فإن ميزانية الجزائر الموجهة لاقتناء الأسلحة وصلت إلى أزيد من 10.5 ملايير دولار، في حين وصلت ميزانية المغرب إلى أزيد من 3.5 ملايير دولار.

كما احتلت الجزائر المرتبة الرابعة في قائمة الدول العربية الأكثر استفادة من صفقات السلاح مع دول الاتحاد الأوربي بقيمة استيراد بلغت 2.8 مليار أورو.

وحسب دراسة أعدها معهد "السلام البلجيكي ببروكسيل"، نشرت بداية 2015، فإن صادرات الأسلحة من دول الاتحاد الأوربي نحو الدول العربية بلغت، في السنوات الست الأخيرة، حوالي 50 مليار أورو، احتلت فيها الجزائر المركز الرابع في قائمة الدول العربية المستفيدة من صفقات السلاح الأوربي.[3]

السعودية تقدمت من حيث استيرادها السلاح الأوربي بـ 15.3 مليار أورو، متبوعة بالإمارات (7 ملايير أورو)، وسلطنة عمان (4.7 ملايير أورو)، والجزائر (2.8 مليار أورو)، ثم المغرب (2.3 مليار أورو)، ومصر (1.2 مليار أورو). المثير أن التقرير البلجيكي توقف عند ملاحظة مفادها أن صادرات الأسلحة من دول الاتحاد الأوربي نحو الدول العربية لم تتأثر بأحداث الربيع العربي، بل إن الاتحاد الأوربي خفف شروط صفقات الأسلحة لهذه الدول.

وفي تقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي وتم تقديمه في نونبر من السنة الماضية، تم وصف الجيش المغربي بـ "الأكثر مهنية" في المغرب العربي.[4]

وعن مكونات الجيش الجزائري، يوضح تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي، أنه مكون أساسا من القوات البرية التي يصل عدد أفرادها إلى 127 ألفا، و14 ألف فرد في القوات الجوية، بالإضافة إلى ستة آلاف في القوات البحرية و187 ألف رجل في القوات شبه العسكرية، تنضاف إليهم "قوة النخبة" المكونة من 1200 عنصر، وقوات الدرك الوطني التي يصل عددها إلى 20 ألف فرد، وقوات الأمن الوطني المكونة من 16 ألف رجل.

---

[1] إدريس ولد القابلة، **سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟**، انظر الرابط التالي:
http://elaphblogs.com ،(2015/04/06) .

[2] الطيب بوعزة، **هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟**، انظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net .(2015/03/10) .

[3]احمد المرابطي، **تطور سباق التسلح في منطقة غرب شمال إفريقيا**. انظر على الرابط التالي:
http://www.hespress.com/orbites/87400.html .(2016/04/14) .

[4] المرجع نفسه.

كما حقق الجيش المغربي تقدما كبيرا في المجال العسكري، حسب تقرير 2015 لموقع "غلوبال فاير باور" الأمريكي لأقوى الجيوش في العالم، حيث احتل الرتبة 49 عالميا سنة 2015، بعدما كان يحتل المركز 65 في تقرير سنة 2014، أما الجيش الجزائري فهو في الرتبة 27 عالميا. وحسب التقرير، فإن الجيش المغربي يتميز باعتماده على "مزيج من المعدات القديمة والحديثة، إلى جانب توفره على مئات الآلاف من القوة العاملة النشطة وكذلك الاحتياطية". أما الميزانية المخصصة للجيش المغربي فتصل إلى 3.4 ملايير دولار، في حين يفوق عدد الجنود 195 ألفا، إلى جانب 150 ألف جندي احتياطي، مع العلم أن عدد المغاربة الذين يصلون سنويا إلى سن الخدمة العسكرية يصل إلى 598.693 شخصا.

وقدم الموقع الأمريكي الشهير مجموعة من المعطيات التي تم الاعتماد عليها في تصنيف المغرب في الرتبة 49 عالميا، والتي تهم القوة العسكرية البرية والبحرية والجوية، من بينها توفر المغرب على 1215 دبابة، و448 مدفعا ذاتي التشغيل، و2348 مدرعة قتالية "AFVs"، بالإضافة إلى 282 طائرة مقاتلة، و38 من الطائرات المهاجمة ذات الأجنحة الثابتة، و125 طائرة هليكوبتر، و121 سفينة حربية، وست فرقاطات.

في الجانب الآخر، حلت الجزائر في الرتبة الثانية عربيا والسابعة والعشرين عالميا. وتتفوق الجزائر، انطلاقا من هذا التقرير، بالميزانية التي ترصدها للنفقات العسكرية، حيث تصل إلى 10 ملايير و570 مليون دولار، أي ما يفوق ثلاثة أضعاف الميزانية التي يخصصها المغرب للقوات العسكرية، وبلغة الأرقام، وحسب المعطيات التي قدمها موقع غلوبال فاير باور، فإن الجيش الجزائري يتكون من 512 ألف جندي و400 ألف آخرين احتياطيين. وبخصوص العتاد العسكري، تتوفر الجزائر على 975 دبابة، و1898 مقاتلة مدرعة، و448 طائرة مقاتلة، و35 طائرة هليكوبتر، و60 سفينة حربية.

ويعتمد التقرير الأمريكي على 50 معيارا لتحديد ترتيب الدول في تصنيف أقوى الجيوش في العالم، من بينها، إلى جانب العتاد العسكري وعدد الجنود، الموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي، ومدى التوفر على المصادر الطاقية والنفقات التي تتحملها الدولة لاستيرادها.

وفي تقرير أخير أعده الكاتب والباحث الجامعي الجزائري في فرنسا " عبد النور بن عنتر "، نقلا عن تقرير معهد ستوكهولم للأبحاث حول السلام (سيبيري) نهاية فبراير 2016، حول اتجاهات تحويل الأسلحة في العالم في 2015. إذ توضح الأرقام فيه ارتفاعا حادا في حجم الإنفاق العسكري عربيا وإفريقيا، فقد ارتفعت واردات دولها من الأسلحة بنسبة 19% بين 2011-2015، حيث تتربع ثلاث دول على عرش التسلح الأفريقي: الجزائر (30%) والمغرب (26%) وأوغندا (2،6%).[1]

مع كل هذه الأرقام والإحصائيات وطيلة نصف قرن من الزمن، لا يسعنا سوى القول أن سعي الجزائر والمغرب إلى التسلح، أمر غير منطقي. أولا لأن جزءا هاما من موارد البلدين يوجه إلى ميدان عقيم على حساب ما كان يمكن أن يوجه إلى التعليم والصحة والإسكان. والبلدان هما على حد سواء في الخصاص في كل هذه المرافق. إن الجزائر والمغرب هما معا في عداد المائة دولة الأخيرة في جدول التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية. والسباق في مجال التسلح بينهما عقيم، لأن سعي كل منهما لمزيد من التسلح، لا يعني إلا أن السلاح الذي يتراكم لديهما، لن يستعمله أي منهما إلا في مواجهة الآخر. وبديهي أن كل مواجهة بينهما لن يكون لها من أثر إلا إحداث خدوش لمدة تسع ساعات، ينفذ بعدها كل ما بيديهما من مفرقعات، ولكن سينجم عن ذلك مزيد من الآلام والأضرار.

[1] عبد النور بن عنتر، **عندما يرتفع الإنفاق العربي على التسلح**، انظر على الرابط التالي:
http://www.w3.org /orbites/87400.html .(2016/04/15) .

المطلب الثاني: مرتكزات التسلح الجزائري-المغربي.

اشتق لفظ العقيدة لغويا من كلمة" **عقد** "أي" **ربط** "أو **أحكام الوثائق**، أما اصطلاحا فتدل على مجموعة من الآراء والقضايا البديهية المسلمة بالعقل والسمع والفطرة، يعقد الإنسان عليها قلبه ويبني عليها صدره جزما بصحتها، قاطعا بوجودها وثبوتا.[1]

أما العقيدة العسكرية فهي "مجموعة القيم والمبادئ الفكرية التي تدفع إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية.

ويعود مصدر كلمة (العقيدة العسكرية) إلى المصطلح الإنكليزي. (Military doctrine)، أما "المذهب العسكري فهو "الخطط وأفكار الدولة حول كل المسائل المتعلقة بالحرب والسلم أو بتعبير أخر "مجموعة من وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محدودة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير أعداد القوات والبلاد لتلك الحرب"، وعليه لا يمكن لأي دولة أن تستخدم قدراتها العسكرية كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على المستويات المختلفة، والتي تصب في مصلحة تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة، لاسيما إذا علمنا أن العقيدة العسكرية بما تمثله من أسس ومبادئ تستوعب بتواترها حقيقة المراد الكلي لإستراتيجية ما، وتعد بمثابة الأساس الذي تقوم عليه تلك الإستراتيجية، إذ إن العقيدة العسكرية تستند إلى مجموعة من المقتربات الإستراتيجية والتي نستطيع هنا أن نؤشر لها بالاتي:

- العقيدة العسكرية هي الموجه الرئيس لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

- تعد العقيدة العسكرية بمثابة الركيزة الأساسية لتنظيم وتدريب القوات المسلحة على المستويات المختلفة.

- العقيدة العسكرية المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها وحجمها.

- تعد العقيدة العسكرية القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع مستويات الدولة المختلفة.

وتنقسم العقيدة العسكرية إلى ثلاث أنواع رئيسية:

1- العقيدة الأساسية: وهي مجموعة مبادئ تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي وتقوم بتوجيهها أيضا، ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جدا، ولا تعلوه إلا العقيدة الشاملة للدولة، ويتسم هذا النوع بعدم خضوعه أو تأثره بالمتغيرات الإستراتيجية أو التقنية مقارنة بالمستوى العملياتي والتعبوي من العقيدة العسكرية.

2- العقيدة البيئية: وتعد ثاني أنواع العقيدة العسكرية على المستوى العملياتي، وهي عبارة عن المبادئ الأساسية التي تنتهجها الوحدات الرئيسية للقوات المسلحة لتوجيه نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة

[1] زهرة شيخ الشيوخ، **العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم، 2012، ص.13.

لها، ومن أمثلة العقيدة البيئية العقيدة القتالية للعمليات المشتركة، والعقائد القتالية للقوات البرية والجوية والبحرية.

3- العقيدة التنظيمية: وهي المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أي قوة عسكرية لغرض القيام بواجبات وإنجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات المسلحة، وتعد العقيدة التنظيمية على المستوى التعبوي للعقيدة العسكرية أكثر أنواع العقائد العسكرية تفصيلا، فهي توضح المهام والأدوار ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري، وتتدرج في تفاصيلها إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين، وهو أكثر أنواع العقيدة العسكرية تغيرا نظرا لتأثرها الكبير والمباشر بالتطورات التقنية والخبرات الفعلية العسكرية.[1]

وتتمثل العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة العسكرية للدولة ما يلي:

- إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة.
- الخلفية التاريخية.
- التكنولوجيا والتطور التقني.
- التهديدات المدركة.
- الموارد القومية التي تخصصها الدولة لبناء قوتها العسكرية.
- الوضع الجغرافي وتأثيره في قدرة الدولة عن الدفاع عن وجودها وحماية مواطنيها وممتلكاتها.
- الموارد البشرية والعوامل الاقتصادية.

أ/ العقيدة العسكرية الجزائرية:

هي مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، ذلك أخذا بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية والعوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الجديدة.

حيث يتوفر الجيش الوطني الشعبي على عقيدة عسكرية تتيح له التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي امتلكها منذ الاستقلال، وخاصة ما أعطته الأزمة الداخلية من خبرة كبيرة وكان أخرها أحداث الهجوم الإرهابي على "تيقنتورين" في فبراير 2013 لتبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية.

ويحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن قوات الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن وسيادة الوطن وهو بذلك يمتنع عن الدخول في حروب اقليمية او دولية تهدد امن وسلامة الدول المجاورة أو الإقليمية أو أي طرف من أطراف المجموعات الدولية. في هذا الإطار ينص دستور 1963 في المادة 08

---

[1] نزار إسماعيل الحيالي وعمار حميد ياسين، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر**. انظر على الرابط التالي:
http://www.iasj.net /pdf ،(2016/04/24).

بأن[1]: الجيش الشعبي الوطني هو في خدمة الشعب الجزائري وتحت تصرف الحكومة، بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

وجاء دستور 1976 بما يلي المادة 82: تشمل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي، ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية، يساهم الجيش الوطني الشعبي في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية. المادة 83: العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني، الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حول تنظيم الدفاع الوطني ودعمه، حيث تبين هاتين المادتين أن الجيش الوطني الشعبي تتوقف مهامه على حماية مجالات الحدود، وأضف إلى ذلك للجيش دور تنموي في إطار الفلسفة الاشتراكية.

أما دستور فيفري 1989 فقد جاءت المادة 24: تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية. أما المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية. ما يلاحظ على دور الجيش في هذا الدستور أنه ألغى دعم الفلسفة الاشتراكية لكنه يبقى حاميا لحدود الوطن وإقليمه وسيادته، أما دستور 1996 فعرف صياغة نفس المواد تحت الأرقام التالية: 25-26[2].

والعقيدة العسكرية الجزائرية هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواتها العسكرية خارج الحدود. وقد مورست عليها ضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت، واكتفت بالموافقة على هذا التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير. وعموما فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية.[3]

ويعتبر مبدأ **"عدم التدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"**، من أهم الثوابت في العقيدة العسكرية وتبرر هذا التصور ب:

- أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، وبالتالي تدمير إمكانيات الجيش الشعبي الذي زادت قدراته القتالية وتحسنت ميزانيته الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا استنزاف أموال الجزائر ونقل الفوضى إليها.

- أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية، بين أطراف النزاع.

---

[1] عبد الكريم باسماعيل، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية .جامعة -قاصدي مرباح -ورقلة، 2014، ص ص. 4-10.

[2] المرجع نفسه، ص.10.

[3] سعيد الصديقي، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ.** انظر على الرابط التالي:
. http://studies.aljazeera.net(2016/04/09).

- كما أن التجارب لتدخلات عسكرية في العالم تمت بإسم مكافحة الإرهاب لم تأتي بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تفاقم مثل التدخل العسكري في الحالة العراقية، والأفغانية، والمالية واليمنية الأخيرتين، بحيث أصبحت تلك المناطق بؤرا للإرهاب الدولي.[1]

ثانيا: العقيدة العسكرية المغربية:

للمغرب عقيدة عسكرية تاريخية ولم تتغير في جوهرها منذ قرون، عقيدة منسجمة تماما مع طبيعة العمق الإستراتيجي للمغرب وشكل الدولة المغربية وطبيعة نظام الحكم السائد.

ترتكز العقيدة المغربية على ما يلي:

- لقد شكلت الوحدة الترابية المغربية أساس العقيدة العسكرية للمخطط العسكري والإستراتيجي المغربي منذ العصور القديمة، لم تتغير هذه القاعدة إلا لأغراض تكتيكية، هذه القاعدة أصبحت تشكل هاجسا لكل المخططين وصناع القرار العسكري لدى الجيران في الشمال والشرق، إذ منذ ظهور الدولة في المغرب لم تعش بدون مشاكل حدودية ولن تقدر على العيش بدون مشاكل حدودية ولو حتى مستقبلا، لأنه ولو افترضنا أن المغرب حصل على الصحراء وأدخل الصحراويين في النسيج المغربي وبدا في استغلال الثروات ،فهذه ليست النهاية ،بل البداية فما زال مشكل سبتة ومليلية والجزر في الشمال على الأقل وهناك الصحراء الشرقية التي تشمل اغلب الغرب الجزائري الان وبعدها سيظهر النقاش حول هل كان المرحوم الحسن الثاني محقا حين اعترف بشنقيط أو على الأقل جزء منها ،فمن المستحيل على أي نظام مغربي الآن أو مستقبلا أن يتجاهل الوحدة الترابية للمغرب كخيار وجودي، إنها دكتاتورية العقيدة العسكرية ودكتاتورية الجغرافية التي تؤطر أي توجه خصوصا تركيزها على سلاح البر.[2]

- محورية النظام الملكي كقيادة عليا للجيش، بحيث أن جل أفراد الأسرة الحاكمة البالغين لهم مناصب عسكرية، هذا الارتباط العضوي بين الأسرة المالكة والجيش جعل الأمر يختلط على الناس بين قدسية الجيش وقدسية شخص الملك، مما جعل أباطرة الفساد داخل الجيش تستغل هذه الثغرة من اجل تنفيذ عمليات في حق الأمن القومي المغربي بصورة أضرت كثيرا بسمعة الجيش، خصوصا ما يعرف بملف تأمينات الشهداء والتي تم الاستيلاء عليها من طرف جهات مشبوهة، أساءت للجيش وللأسرة الملكية ولسمعة المغرب بحيث أصبح من الصعب نعت القيادات العسكرية في الجزائر أو تندوف بالفساد في الوقت الذي نفذت فيه المغرب ممارسات في حق التأمينات وأرامل الجيش، مما يفرض على المخطط العسكري فك الارتباط بين الجنرالات والاستخبارات العسكرية والمحكمة العسكرية لأنهم لا يجب أن يكونوا خارج المراقبة والمحاسبة.

- التفاعل بين الوازع الديني والوطني داخل أسلاك الجيش المغربي، إذ ورغم أن شعار المغرب المدني والعسكري هو الله الوطن الملك، إلا أنه يلاحظ في السنين الأخيرة توجه الدولة في اتجاه إبعاد الوازع الديني لصالح الوازع الوطني بحيث أصبحت أجهزة الجيش أكثر نضجا وأكثر واقعية إذ يمكن التعامل عسكريا حتى مع إسرائيل إن اقتضى الأمر ذلك بغض النظر عن الدين، ومن مظاهر غلبة الوازع الوطني على الديني هو عدم السماح للجنود بممارسة شعائرهم الإسلامية أي الصلاة والصوم، في أوقات الخدمة. ويمكن تفسير ذلك هو تخوف الدولة من تسرب حركات دينية إلى الجيش بحيث يبقى الولاء فقط للقائد الأعلى الذي هو رئيس أركان

---

[1] زكرياء وهبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح – ورقلة، 2014، ص.9.

[2] محمد بنان، **العقيدة العسكرية للمغرب**، انظر على الرابط التالي:

http:// www.Almoharib.com.com.(2016/04/09)

الحرب العامة وفي نفس الوقت أميرا للمؤمنين، وهذا ما يفسر القرار الملكي بإلغاء التجنيد الإجباري في المغرب[1].

كما أن العقيدة العسكرية المغربية المتأثرة بالعقيدة الفرنسية والأمريكية ترتكز على مبدأ: مزيد من النيران وقليل من المقاتلين، أي: صد الهجوم بأقل خسائر في الأرواح، ولذلك يتم تعويض عدد من المقاتلين عبر دكهم بالنيران الجوية الكثيفة، مهما كلف ذلك من نفقات كما وكيفا، وحينذاك يستولى على الهدف بعد إخماده بالنيران وإسكاته بعدد محدود من المحاربين. ومن منطلق هذا المبدأ فإن المغرب سيستمر في تحديث وتطوير ترسانته، ومواكبة التقنيات العسكرية الحديثة في العصر الراهن.

وهو ما يفسر تخلي العقيدة العسكرية المغربية عن الخدمة الإجبارية، ويفسر طبيعة الصفقات العسكرية المغربية الحديثة القائمة على اقتناء طائرات مقاتلة من طراز أف 16، ميزتها القدرة الإلكترو بصرية والصوتية المتطورة على التقاط الصور ليلا.

ويفسر مبادئ العقيدة العسكرية المغربية أيضا اهتمامها بشراء آليات رصد المقاتلين على الحدود البرية، وكذا ببناء الجدار الحاجز في الصحراء الغربية، وإقامة شبكة لرصد المتحركين إلى ما وراء الجدار، حيث يصد الهجوم البري بنيران الطائرات العسكرية دون المواجهة المباشرة.

ومعلوم أن تطور الاستراتيجية العسكرية المغربية على هذا النحو بات يقلق ليس الجزائر فحسب، ولكن إسبانيا كذلك التي صارت تبحث لدى شركائها عن ضمانات أمنها الاستراتيجي من صفقات التسلح الجوي التي يبرمها المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا[2].

ثانيا: ميزانيات الإنفاق على التسلح في الجزائر والمغرب.

تعمل العديد من الدول على دعم منظومتها الدفاعية وذلك بتجديد وتحديث ترسانتها من الأسلحة، والقيام بعملية التسلح، والتي تعني "استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان، وتامين حماية مستمرة للأراضي والسكان والثروات المادية والمكاسب المعنوية، فهو من هذه الوجهة حق من حقوق الدولة الحديثة، يحميه القانون الدولي، ويمليه مبدآ المساواة بين الدول"[3] وهذا الأمر يتطلب من الدولة تبني سياسة إنفاق إستراتيجية من أجل اقتناء أفضل الأسلحة التي تمكن لها حماية حدودها الوطنية كما يضمن لها كذلك الدفاع ضد أي اعتداء خارجي، ويقصد "بسياسة الإنفاق على التسليح": الاتجاه العام الذي ترسمه أي دولة في العالم، والذي عن طريقه يتم وضع الخطط والتدابير اللازمة والرامية إلى تزويد قواتها المسلحة زمن السلم بأحدث الأسلحة والمعدات والذخائر وقطع غيارها، وفق التصور المسبق لخدمة الحرب التي ستقودها في المستقبل، كذلك تأمين الحاجيات التسليحية لتلك القوات زمن الحرب، بكمية ونوعية تتناسبان مع التسليح المعادي وتطوره، وتكملان النقص الناجم عن الخسائر والاستهلاك.

وتتشكل نفقات التسليح من النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية أو الهيئات الوصية والمسؤولة عن هذا القطاع، يضاف إليها أيضا نفقات البرامج، (Programs Défense) كذلك النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية الأخرى المبررة على أرضية الأمن الوطني، دون الإغفال عن المدفوعات المنجرة عن النشاطات الدفاعية السابقة سواء كانت خارج الحدود الوطنية أو داخلها والميزانية المخصصة للبرامج

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الفتاح الفاتحي، **المغرب الأقصى. مملكة عريقة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ**، انظر الرابط التالي:
Http://www. F.b.com.(2016/04/09) .

[3] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (د.م: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 4، ج 1، 1999)، ص .728.

العسكرية من تكوين وتدريب وتجهيز وحتى دورات تدريبية مشتركة مع دول أجنبية أخرى والتي يطلق عليها بالمناورات العسكرية.

ويشارك في رسم سياسات الإنفاق على التسليح عدد من الهيئات العليا من الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين التكنولوجيين والسياسيين وخبراء عسكريين، إذ تتطلب هذه السياسة التركيز على ثلاثة نقاط أساسية، هذه العناصر الثلاثة تتمثل في "الخطة، الهدف، الإمكانيات" فعملية التسليح أو إعادة التسليح هي عملية بالغة الدقة والتعقيد وتحتاج لاستنفار جميع الإمكانيات المتاحة من مالية وبشرية وتكنولوجية وحتى عبر الوساطة الدبلوماسية والشخصية في بعض الحالات، اخذين بعين الاعتبار الحاجيات الآنية والمستقبلية للقوات المسلحة وبين الإمكانيات المتاحة والمتوقعة.[1]

1- ميزانية الدفاع والإنفاق العسكري الجزائري:

بالنسبة للجزائر ورغم الحصار الذي كان مفروض على شراء صفقات السلاح بسبب أزمة الشرعية في النظام السياسي الجزائر، وبعد أن كانت دول ترفض بيع السلاح للجزائر من أجل مكافحة الإرهاب، دخلت اليوم الدول نفسها ماراتون السباق للفوز بصفقات السلاح مع الجزائر، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا.[2]

فقد بلغت ميزانية وزارة الدفاع الوطني في الجزائر:[3]

- **سنة:2010:** 421.726.569.000 دج.
- **سنة:2011:** 631.076.546.000 دج.
- **سنة:2012:** 723.123.173.000 دج.
- **سنة: 2013:** 825.860.800.000 دج.
- **سنة: 2014:** 955.926.000.000 دج.
- **سنة:2015:** 1.047.926.000.000 دج.

أما بالنسبة لميزانية التسلح في الجزائر فقد بلغت سنة (2011) نحو 8.7 مليار دولار، ويشير تقرير معهد البحث في السلام السويدي أن الجزائر تدخل في قائمة العشرين دولة الأولى في استيراد الأسلحة في العالم، أين تحتل الجزائر المرتبة السادسة بإنفاق وصل إلى 9 مليار دولار سنة 2013، حيث تضاعف حجم الإنفاق العسكري بنسبة تفوق 277 مليار دولار، إضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري يؤكد الضابط المتقاعد **محمد شفيق مصباح "أن الجيش دخل في سباق جديد من التحديث والتطور منذ أن اضطلع بمهمة الحفاظ على بقاء الدولة في بداية العشرية السوداء. وهو بذلك يعتبر مؤسسة هامة في عملية بناء الديمقراطي"**، وهذا ما يدفعنا إلى التأمل في بنية الجيش الجزائري الذي يتكون حسب أخر إحصائيات 2015، الى ما يلي:

---

[1] مبروك كاهي، **الانفاق على التسليح كآلية للدفاع الوطني**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة - قاصدي مرباح - ورقلة، 2014ص ص.1-3.

[2] زكي رزقي، **تزكية أمريكية للجزائر على خلفية منع الفدية** .انظر على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/e.(2016/04/11).

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -الجريدة الرسمية -قانون رقم:14-10 المؤرخ في: الأربعاء 9 ربيع الأول عام 1436 ه، الموافق ل 31 ديسمبر سنة 2014 م، يتضمن قانون المالية لسنة: 2015، العدد 78، ص.47.

- القوات البرية: وتكون من 147000 رجل إضافة إلى 80000 في إطار الخدمة الوطنية، ومنذ بداية تأسيس الخدمة يوجد أكثر من 150000 رجل تحت سن الخمسين.

- القوات الجوية: تتكون من 14000 رجل و15 قاعدة جوية.

- القوات البحرية: يوجد تعدادها بحوالي 6000 رجل.

- القوات شبه العسكرية: يصل تعدادها الى: 187 ألف رجل.

- "قوة النخبة": المكونة من 1200 عنصر.

- قوات الدرك الوطني: يصل عددها إلى 20 ألف فرد.

- قوات الأمن الوطني: مكونة من 16 ألف رجل.

ويوجد في الجزائر 06 نواحي عسكرية هي على النحو التالي[1]:

- الناحية العسكرية الأولى: بالبليدة

- الناحية العسكرية الثانية: بوهران.

- الناحية العسكرية الثالثة: ببشار.

- الناحية العسكرية الرابعة: بورقلة.

- الناحية العسكرية الخامسة: بقسنطينة.

- الناحية العسكرية السادسة: بتمنراست.

بعد المجهودات التي قامت بها وزارة الدفاع الجزائرية في إعادة البنية الهرمية للقوات المسلحة الجزائرية في فترة العشرية السوداء جاء الرئيس بوتفليقة بإستراتيجية جديدة تقوم على المسار الاحترافي للجيش الوطني الشعبي. حيث أعلن عن إعادة هيكلة الخدمة الوطنية، وذلك عن طريق تسوية وضعية الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 30 سنة. في جوان 2012 أعلنت الحكومة زيادة 40 بالمائة من نفقات الموارد البشرية للجيش الوطني الشعبي وأكد وزير العلاقات مع البرلمان عن إعادة النظر في معاشات المتقاعدين من صفوف الجيش الشعبي الوطني. في جويلية من عام 2012 وفي سياق ازدياد التهديدات الإرهابية وكذا خطورة انتقال الأسلحة الليبية في أوساط غير مراقبة، إضافة إلى الهجوم على مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني جوان 2012 جاءت ضرورة مراجعة تقسيم النواحي العسكرية طبعا من اجل استعداد أكبر واستجابة أسرع للتهديدات الإرهابية، حيث تم إنشاء ناحية عسكرية جديدة ملحقة بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة، تتركز أساسا في المنطقة الحدودية بليبيا، وكذا تم إلحاق ناحية عسكرية جديدة بالسادسة في تمنراست غداة الهجوم على مقر للدرك الوطني بتمنراست مارس 2012. حيث تأتي مهمتها الرئيسية في مراقبة الحدود بفضل النظام المراقبة الالكتروني.[2]

[1] عبد الكريم باسماعيل، مرجع سابق، ص.10.
[2] المرجع نفسه، ص ص.10-11.

وتشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الدولة الجزائرية هي من أكثر دول العالم إنفاقا على التسليح وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وانما أيضا على المستوى العالمي، إذ احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري.

وبحسب معهد استكهولم لأبحاث السلام يمكن رصد القوة الدفاعية للدولة الجزائرية في المؤشرات التالية:

ويوضح الجدول التالي التركيبة البشرية للدولة الجزائرية ومجموع القوة العسكرية التي تتشكل منها:

(الجدول رقم01): التركيبة البشرية للدولة الجزائرية ومجموع القوة العسكرية.

مجموع السكان	مجموع القوى العاملة	القوى المؤهلة للعمل	الذين يصلون الى سن الخذمة العسكرية سنويا	الجنود النظاميون	الجنود الاحتياط
387 20 681.00	**387 20 681.00**	**249 17 119.00**	**672 993.00**	**512 000.00**	**400 000.00**

وبحسب تقرير المعهد المتخصص في الدراسات الدفاعية يمكن رصد منظومة الدفاع الأرضي للدولة الجزائرية في مايلي:

(الشكل رقم 05): مخطط يمثل منظومة الدفاع الأرضي للدولة الجزائرية.



(الجدول رقم 02): منظومة الدفاع الجوي والبحري الجزائري.

منظومة الدفاع الجوي 404 طائرة		منظومة الدفاع البحري 35 قطعة	
طائرات تدريب	74	حاملات طائرات	00
طائرات هجومية	22	الفرقاطة	03
طائرات شحن ونقل	203	المدمرة	00
طائرات قاذفة	46	طرادات	12
طائرة عمودية	188	الغواصات	06
طائرة عمودية قتالية	36		

المصدر: قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، انظر على الرابط التالي:
http://elmihwar.com/ar/index.php:(2016/04/09).

(الجدول رقم 03): تطور ميزانية الدفاع بالجزائر.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,6	6,8	9,6	11

المصدر: قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، انظر على الرابط التالي:
http://elmihwar.com/ar/index.php:(2016/04/09).

كما دخلت وزارة الدفاع الجزائرية[1] -بناء على تقارير إعلامية ليومية الخبر- مجال القطاعات الاقتصادية والصناعية؛ فقد شرعت وزارة الدفاع الوطني في تكثيف محفظة استثمارا ا الصناعية لتشمل قطاعات إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث شملت العمليات التي باشر ا وزارة الدفاع من خلال مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية، قطاعات الصناعات الميكانيكية وصناعة السيارات لكل الأرضيات والعربات وآليات النقل، وكذا قطاع الملابس والأحذية ووسائل التخييم، ووحدة تصنيع تجهيزات عتاد الصحة والتجهيزات شبه الصحية، وهي الشعب الصناعية التي تشغل حاليا أزيد من 10 آلاف عامل بشكل مباشر من القطاع المدني.

ويرى الملاحظون الأمنيون أن هذا النشاط يبين درجة تمدد القطاع الأمني والعسكري إلى نشاطات أخرى بغرض ضمان زيادة وتعزيز مكانة المؤسسة العسكرية في القطاعات الأخرى.[2]

[1] قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، انظر على الرابط التالي:
http://elmihwar.com/ar/index.php:(2016/04/09).

[2] عبد اللطيف جابر، **الميزانيات العسكرية في أوروبا تتراجع ..وتتصاعد في آسيا** . انظر على الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com.(2016/04/11).

2- ميزانية الدفاع والإنفاق العسكري المغربي:

قبل أن نبدأ الحديث عن ميزانية الدفاع المغربي وجب التذكير بأنه لا يمكن إخضاع القوات المسلحة الملكية لأية مقاربة تحليلية عسكرية، حيث أن المملكة أولا لا تتوفر على وزارة للدفاع الوطني تتحمل مسؤولية ما يقع ويمكن محاسبتها، وثانيا الجيش يترأسه الملك وهو شخص مقدس يحاول أن يجمع بين هدفين متناقضين، وهما محاولة خلق قوات مسلحة قوية وعدم تشكيلها أي خطر على النظام. مما فسح المجال لانتعاش بؤر الفساد داخل الجيش المغربي، واحتمائها خلف قدسية شخص الملك ووراء مجموعة من فصول القانون خصوصا قانون العدل العسكري، وكل من يتحدث عن الفساد داخل الجيش يواجه مواجهة شرسة من طرف القضاء وبعض الصحافة وجمعيات المجتمع المدني المؤممة وبهذا يكون الفساد قد تمكن من حماية نفسه خصوصا وأن الكل يختبأ وراء الربط بن قدسية الملك وقدسية الجيش. كما يصعب الحديث عن الجيش المغربي من منطلق مقارنته مع الجار الجزائري أو الاسباني.[1]

فالمغرب يخصص 3.5 % من ناتجه المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية، وهو ما يعادل، 3.3 ملايير دولار سنة 2011، حيث يحتل المغرب الرتبة 25 من بين مستوردي الأسلحة في العالم خلال الفترة ما بين 2007 و2011، بعدما كان يحتل المركز 51 من بين مستوردي الأسلحة خلال الفترة ما بين 2002 و2006.

أما الميزانية المخصصة للجيش المغربي في سنة 2014[2]، فتصل إلى 3.4 ملايير دولار. وتتفوق الجزائر في نفس السنة، بالميزانية التي ترصدها للنفقات العسكرية، حيث تصل إلى 10 ملايير و570 مليون دولار، أي ما يفوق ثلاثة أضعاف الميزانية التي يخصصها المغرب للقوات العسكرية، وهو الأمر الذي يقلل من أهميته **محمد شقير**، الخبير في الشؤون العسكرية، الذي يؤكد أن **"التسلح لا يعكس بالضرورة القوة الحقيقية للجيش"**، مشيرا إلى دول الخليج التي "تصرف ملايير الدولارات على الصفقات العسكرية، ومع ذلك تبقى جيوشها في مراتب متراجعة مقارنة بدول أخرى في المنطقة"، وحيث يوضح أن "التسابق على التسلح تدخل فيه اعتبارات كثيرة، منها طبيعة النظام الحاكم".

وسبق للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بإدارة الدفاع الوطني، **عبد اللطيف لوديي**، أن اعتبر، خلال تقديم الميزانية الفرعية للدفاع أمام لجنة الخارجية والدفاع والشؤون الإسلامية بمجلس النواب في 2013، أن قال إن الفرق الكبير بين المغرب والجزائر في الميزانية المخصصة للجيش، **"لا يعني أن الجيش المغربي أقل من حيث القدرات من نظيره الجزائري"**، موضحا أنه **"رغم الفارق الموجود في الإمكانات المالية، فإن الجيش المغربي يتمتع بقوة كبيرة من حيث التكوين الذي يخضع له ضباطه وجنوده، بالإضافة إلى طبيعة الاتفاقيات والصفقات التي يبرمها المغرب في مجال التسلح، حيث لا يعتمد المغرب على مصدر واحد للسلاح، بل ينوع مصادره"**[3].

أما الجيش المغربي فهو من المواضيع التي تسيج حولها سلاسل حديدية يصعب الاقتراب منها لغياب المعلومة وعدم تواصل الأجهزة مع وسائل الإعلام وتقديم ما يقوم به الجيش من دور في استقرار المغرب والدفاع عن السيادة المغربية ومواجهة التحديات الإرهابية والمخاطر التي قد تحدث بين الفينة والأخرى.

[1] محمد بنان، **وضعية الجيش المغربي**، انظر على الرابط التالي:
http:// www.Almoharib.com.(2016/04/09) .

[2] مراد محامد، **روسيا ترغب في بيع طائرات وصواريخ حديثة للجزائر**، انظر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net.(2016/04/11).

[3] د.ك، **ما لا تعرفونه عن الجيش المغربي: قوة عسكرية، تكنات صامتة، تحالفات**، انظر على الرابط التالي:
http:// www.Chamalpost.com.(2016/04/09).

كما لا يزال الجيش المغربي، من الطابوهات التي لم تخرج للعلن رغم ما نقرأه من تقارير صادرة عن جهات خارجية تقول في بعض الأحيان أن الجيش المغربي يساهم مثلا في الحرب على الإرهاب وضد داعش، ومرة أخرى عن شراء الجيش لأسلحة في إطار السباق نحو التسلح الإقليمي.

لكن، وفي غياب أرقام ومعطيات صادرة عن القوات المسلحة الملكية، تبقى هذه التقارير تراوح مكانها. ولذلك سنتطرق الى أبر أجنحة الجيش المغربي من خلال إحصائيات من أطراف متنوعة، ومكوناته من خلال ما يلي:[1]

1- القوات البرية:[2]

يبلغ تعداد القوات البرية 200000 فرد، أما التنظيم العام فهو كالتالي: قيادتان إقليميتان في الشمال والجنوب: 3 ألوية مشاة ميكانيكية، لواء مشاة خفيف (أمن) لواءان مظليان، 8 أفواج مشاة ميكانيكية مستقلة، 10 كتائب مدرعة مستقلة، 12 كتيبة مدفعية مستقلة، كتيبتا فرسان مستقلتان، 3 كتائب هجانة مستقلة (جمال)، كتيبة جبلية مستقلة، 10 كتائب مشاة مستقلة، 4 كتائب هندسية مستقلة، مجموعة دفاع جوي، الحرس الملكي، كتيبة مشاة وسرية خيالة.

الجيش المغربي يتكون من:

- الجيش الملكي المغربي.

- القوات الجوية الملكية المغربية.

- القوات البحرية الملكية المغربية.

- الدرك الملكي.

- القوات المساعدة.

- الحرس الملكي.

موزعة على جميع مناطق المملكة المغربية، وتمتلك القوات الملكية البرية دبابات القتال الرئيسية:

- 400 دبابة M-60.

- 224 دبابة M-48.

- 250 دبابة T-72.

إضافة إلى قانصات للدبابات طراز SK-105 urassier.

طيران الجيش المغربي:[3]

- 4 طوافات ALOUETTE II.

---

[1] المرجع نفسه.
[2] محمد بنان، **وضعية الجيش المغربي**، مرجع سابق.
[3] المرجع نفسه.

- 5 طوافات GAZELLE.

- 8 طوافات A-109.

العربات المدرعة:

لدى القوات البرية الملكية المغربية مجموعة جيدة ومتنوعة من عربات القتال تتألف من:

- 150 عربات AMX 10RC.

- 340 عربة VAB.

- 600 عربة M-113.

- 200 عربة AML-90.

- 50 عربة M163 Vulcan.

- 60 عربة Ratel-90.

- 150 عربة Pegaso BMR.

- نحو 7000 عربة M998.

المدفعية:

- 80 مدفع ذاتي الحركة طراز M-110 عيار 203 ملم.

- 84 مدفع ذاتي الحركة طراز M109 عيار 155 ملم.

- 80 مدفع F3 عيار 155 ملم.

- 30 مدفع طراز FH-70 مقطوراً عيار 155 ملم.

- 36 مدفع طراز L118.

- 18 مدفع M101.

- 40 مدفع M101A1 عيار105 ملم.

- 18 مدفع M-46 عيار 130 ملم.

إضافة إلى مجموعة من مدافع الهاون عيار 81 ملم و120 ملم وتشكيلة من المدافع عديمة الارتداد عيار 75ملم و106 ملم.

صواريخ مضادة للدبابات:[1]

- 1600 صاروخ Metis-M.
- 580 صاروخ M47 Dragon.
- 316 صاروخ AT-14 Kornet.
- 273 صاروخ BGM-71 TWO.
- 120 صاروخ MILAN.
- كمية غير محددة من صواريخ HOT وقواذف RPG.
- مجموعة من القواذف الخفيفة المضادة للدبابات طراز M72 LAW وستريم STRIM 89.

2- القـــــوات الجـــــويـــــة المغربية:[2]

تأسست سنة 1956، بلغ مجموع الموظفين في يناير 2008، 89,050 عامل، و1120 طيار.

توجد 34 قاعدة جوية حربية أكبرها هي: القاعدة 5 في مكناس، القاعدة 4 في مراكش، القاعدة 1 بالرباط/سلا، والقاعدة 2 بالقنيطرة، بالإضافة إلى التسهيلات (القواعد الجوية المشتركة) مع الدرك الملكي والبحرية الملكية، كما أن هناك قاعدة جديدة لطائرات إف-16 التي ستدخل الخدمة في أفق 2010 - 2012.

- ترسانة القوات الجوية الملكية المغربية:

(جدول رقم 04): مكونات سلاح الجو المغربي.

طائرات قناصة	طائرات تدريبية	طائرات للنقل	مروحيات محاربة	مروحيات للنقل
- 24 أف 16- F	- 25 T-25	- 1 KC-135	- 2 AH-54 Apache	- 20 Mi-35
- 35 Mirage 2000	- 32 CM170R	- 2 EC-130	- 24 SA342L	- 20 Mi-17
- 12 Rafale	- 28 SF.260M	- 1 C-560	- 6 SA342K	- 8 SA330C
- 4 F-5F		- 1 Potez 842	- 3 SA.365N	- 2 S-70A
			- 8 Alouette II	- 4 S-58

المصدر: محمد بنان، وضعية الجيش المغربي، انظر على الرابط التالي:
http:// www.Almoharib.com.(2016/04/09) .

[1] الوثائق التاريخية والمنشورات السياسية لجبهة البوليساريو.
[2] محمد بنان، **وضعية الجيش المغربي**، مرجع سابق.

تنقسم القوات الجوية الى قسمين:

القسم الأول وهو فرق المطاردات:

- الفرقة المطاردة شاهين المتواجدة بمكناس ومجهزة بطائرات من نوع F-5 E وF-5f.

- الفرقة المطاردة البراق المتواجدة أيضا بمكناس ومجهزة بطائرات F-5 E وF-5f.

- الفرقة المطاردة Tiger وهي ايضا بمكناس ومجهزة بنفس نوع الطائرات.

- الفرقة المطاردة أطلس المتواجدة بسيدي سليمان ومجهزة بطائرات Mirage F-1.

- الفرقة المطاردة أسد، أيضا بسيدي سليمان ونفس أنواع الطائرات.

القسم الثاني وهو فرق النقل والمروحيات.

3- القوات البحرية:[1]

يبلغ تعداد القوات البحرية الملكية المغربية 15000 فرد تشمل 4000 فرد مشاة البحرية وحرس السواحل ويتألف أسطولها من:

الفرقاطات:

- فرقاطتان من طراز Descubierta.

- فرقاطتان فئة محمد الخامس من طراز Floreal.

- الفرقاطة فريم.

- الفرقاطة سيغما.

القوات الخفيفة:

- 8 سفن دورية عملانية فئة ريس يغشاش فرنسية الصنع من طراز OPV64.

- 7 زوارق هجومية سريعة فئة الخطابي طراز Lazaga معدل.

- زورقان هجوميان سريعان فئة عقبة فرنسية الصنع من طراز PR-72.

- 4 زوارق دورية فئة اللاحق طراز Osprey.

- 8 زوارق دورية فئة رابحي إسبانية الصنع من طراز B200D.

- 15 زوارق دورية ساحلية فئة الوصل / الرائد من طراز P-32.

---

[1] د.ك، **ما لا تعرفونه عن الجيش المغربي: قوة عسكرية، تكتات صامتة، تحالفات**، انظر على الرابط التالي:
http:// www.Chamalpost.com.(2016/04/09).

القوات البرمائية والسفن المساعدة:

- سفينة إنزال تستخدم لدعم سفن دورية العملانية فئة سيدي محمد عبد الله أمريكية الصنع طراز New Port.

- 4 سفن فئة BATRAL وسفينة دعم لوجستي طراز داخلة إضافة إلى 3 طوافات من طراز Panthe

أهم القواعد البحرية: الدار البيضاء، الحسيمة، الدخلة، طنجة.[1]

هناك ركيزتان ترتبطان بأوثق الصلة بجهود المغرب لتعظيم قدراته العسكرية وبشكل غير مسبوق، كما تؤكد ذلك عدة مراكز أبحاث استراتيجية:

الأولى: تتصل بنوع منظومات الأسلحة التي تعاقد عليها المغرب والتي تندرج ضمن قائمة الأسلحة النوعية المتطورة. فمنظومات الأسلحة التي تعاقد المغرب على شرائها من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وألمانيا هي في نظر خبراء إستراتيجيين، نذكر من بينهم اللواء المتقاعد **عبد الوهاب محمد** والخبير العسكري العميد المهندس **أكرم حسين** و**نبيل جمال** هي منظومات قتال نوعية وأن الحرص على حيازتها واقتنائها يكشف عن إرادة مغربية لتحقيق تفوق نوعي على الجزائر.[2]

الثانية: السعي لتحقيق تفوق في البعد الكمي بعد تحقيق البعد النوعي.

المعاهد العسكرية وعلى ضوء قراءتها لما تشتمله صفقات الأسلحة المبرمة تؤكد على حقيقة أن المغرب يقوم بحملة تسلح غير مسبوقة في تاريخه والدليل أن هذا التسلح تضاعف 1460 مرة في الآونة الأخيرة مما جعله في مقدمة الدول الأكثر تسليحا في المنطقة على الإطلاق.

الباحث الإسرائيلي **يفتاح شايير** الذي أصدر أكثر من تقرير عن سباق التسلح في شمال إفريقيا منذ عام 2010 وحتى عام 2012 يجري عملية حسابية تقوم على تفوق نوعي + تفوق كمي = تفوق شامل.

وذهب إلى أن من يسعى إلى إمتلاك مثل هذا التفوق ببعده النوعي والكمي لا بد أن تكون لديه محركات ودوافع، ويتوصل أخيرا إلى ما يزعمه عن حتمية الصراع العسكري بين الجزائر والمغرب ولأكثر من سبب[3].

وختاما لهذا الفصل يمكن القول أن بقاء حالة العداء والاحتقان بين البلدين لا بد أن تكون النتيجة الأخيرة لها هي إحدى الخيارين، إما أن يقع صدام ليكون وخيم العواقب على الدولتين من جوانب متعددة، أو أن يسارعا إلى حل كل المشاكل العالقة ليسود السلام والأمن في المنطقة المغاربية من جهة، ويكون لذلك نتيجة في إفشال جل مخططات بعض الدول المستفيدة من استمرار النزاع والتي تتباين مواقفها في مساندة أحد طرفي الصراع، وتبقى الشعوب هي الخاسر الأكبر في هذه القضية. (**أنظر الملحق 07: التسلح الجزائري-المغربي**)

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد سلطان، "المغرب يستعد للحرب عبر بناء جاهزية عسكرية متطورة وفاعلة"، **المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، (يوليو،2011)** انظر على الرابط التالي:

http:// http://natourcenter.info/portal.(2016/04/11).

[3] المرجع، نفسه.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: تأثير قضية الصحراء الغربية في ملف السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب.

إن المتتبع لتطور المواقف والسياسات الجزائرية والمغربية تجاه الصحراء الغربية، يستطيع استخلاص مؤشرات وشواهد مختلفة حول ما تمثله هذه القضية من عمق وأثر على مستوى العلاقات بين البلدين، وعلى مستويات عدة عسكرية، سياسية، اقتصادية، واستراتيجية. حيث بات ينظر في السنوات الأخيرة أن ما تعيشه العلاقات الجزائرية-المغربية اليوم، يقوم أساسا على إختلاف الطرفين حول هذه القضية ومحاولة ربطها بحالة التوتر المتصاعدة بين الجارتين، وخاصة سباق التسلح الكبير وحجم الميزانيات والنفقات العسكرية الجزائرية والمغربية.[1]

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول الى ظاهرة سباق التسلح الدولي وكذا الصراع والتنافس لدولي الكبير، وما يحمل في طياته من عديد الدوافع والمحددات، كما عديد المؤثرات التي تساهم في بلورة سباقات التسلح الدولي، ومنه الى نشوب النزاعات الدولية والتي حاولنا الإحاطة بها من خلال الفصل الثاني حول قضية الصحراء الغربية وموقعها في العلاقات الجزائرية-المغربية والتي كانت تشهد نزاعا أخر أكثر تعقيدا وتشابك - قبل ظهور قضية الصحراء الغربية كما هي عليه اليوم- تجسد مؤخرا من خلال السباق الجزائري المغربي نحو التسلح.

فمحاولة الإطلاع على المؤثرات التي أدت لبروز هذه الظاهرة، وساعدت في تصاعد حدتها، يثير الفضول البحثي ويدفع للتحري عن تأثيرات أخرى- غير قضية الصحراء الغربية- أعمق وأكثر فعالية في التأثير على سباق التسلح الجزائري المغربي والتي نرى أنها أكثر منطقية مما تأثر به قضية الصحراء الغربية في هذه الظاهرة.

وعليه سنتناول في المبحث الأول: تأثير قضية الصحراء الغربية في سباق التسلح الجزائري-المغربي، من خلال العوامل السياسية الاقتصادية والإستراتيجية على كلا الطرفين.

أما المبحث الثاني، فيحاول تجاوز التأثير الصحراوي على سباق التسلح، في محاولة للبحث عن مؤثرات أكثر منطقية في تفسير وتحليل سباق التسلح الجزائري-المغربي.

المبحث الأول: تأثير قضية الصحراء الغربية في سباق التسلح الجزائري-المغربي.

سيتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، في كل نطلب نعرض أحد العوامل الثلاث-سياسي إقتصادي وإستراتيجي- التي تأثر في سباق التسلح بين الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: التأثير السياسي لقضية الصحراء الغربية على سباق التسلح الجزائري-المغربي.

تركز الكثير من القرارات التحليلية لسباق التسلح الجزائري-المغربي، على تأثير العامل السياسي لقضية الصحراء الغربية كواحد من العوامل القادرة على إعطاء تفسير مقبول لهذه الظاهرة، وفهم سعي الأطراف نحو تكديس وتحديث الأسلحة التي بحوزتهما.

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص.241.

فعلى الصعيد المغربي يبرز تمسك النظام المغربي بقضية الصحراء الغربية بقوة، وذلك لأسباب مرتبطة بوضعه الداخلي المهتز، بشكل هدد مكانة واستمرارية الملكية، وهو ما سيتضح في النقاط التالية والتي تؤشر لوجود هذه العلاقة.

- بالمقارنة مع دول الجوار لم تشهد المغرب أي حركية اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية، خاصة وأن الملك الحسن الثاني، بقي سجين التقاليد السياسية التي سنها والده محمد الخامس، وهو مالم يؤدي إلى أي تحسن على كافة المستويات.

- مع بداية السبعينيات، برزت مؤشرات تدل على بلوغ الوضع الداخلي المغربي مرحلة الأزمة، وهذا ما عكسته ثورة المزارعين، إضرابات العمال (1968- 1971)، والمظاهرات الطلابية المتواصلة (1969 - 1973) وتكتل القوى السياسية المعارضة ضد النظام، واختلال المؤسسة العسكرية بعد محاولتي القنيطرة (1971) والصخيرات (1972) التي تعرض من خلالهما الملك إلى محاولة اغتيال[1].

- وسط هذه المعادلة برزت قضية الصحراء الغربية كورقة يمكن أن تقدم مفتاحا لتجاوز الأزمة، من خلال خلقها لإجماع وطني، حول ما يسمى في الأدبيات السياسية المغربية **" الوحدة الترابية المقدسة "** حيث نجح الملك في تحويل الاهتمام من الأزمة الداخلية إلى قضية خارجية- أصبحت معيارا لقياس واختبار الوطنية- حققت انسجام الشارع والقصر، والتفافا من المعارضة حول الملك، باسم الوحدة المقدسة[2] وهو الاهتمام الرئيسي الذي أصبح يحكم المؤسسة العسكرية من خلال السعي نحو تعظيم قوتها من عتاد وأسلحة وإمكانيات بشرية ستلعب دورا أساسيا في حماية الوحدة الترابية المغربية والدفاع عنها، بعدما عانة هذه المؤسسة في حربها الأخيرة ضد الجزائر(حرب الرمال)، أخذت المملكة من خلالها درسا في أهمية بناء القوة العسكرية وضرورة التركيز على العاملين الكمي والنوعي للأسلحة والجيوش.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج أن انفجار قضية الصحراء الغربية، ساهمت في التأثير على الوضع الداخلي المغربي من خلال:

- تحويل الاهتمام الداخلي نحو قضية خارجية مقدسة.[3]

- السعي نحو الحفاظ على الوحدة الترابية المقدسة، من خلال المؤسسة العسكرية بزيادة قوتها الكمية والنوعية للحماية-من الجارة الجزائرية- والدفاع عن الوحدة الترابية المغربية.

إن المرحلة الحرجة التي مر بها النظام المغربي، قابلتها نجاحات جزائرية على كافة المستويات، أصبحت من خلالها الجزائر القطب الأكثر أهمية في المنطقة المغاربية، نتيجة المجهودات المقدمة دبلوماسيا في إطار المنظمات الدولية قصد الدفاع عن الإيديولوجية التحررية والتشبث بمبدأ تقرير مصير شعوب العالم الثالث، وذلك ما ساهم في تغيير النظام الدولي نتيجة تبنى الجزائر سياسة متجانسة اتجاه الغرب(حركة عدم الإنحياز) ، وفي نفس الوقت ضرورة الاهتمام بجانبها العسكري ومؤسساته، عن طريق التسلح وبناء القدرة العسكرية العالية تحسبا لأي طارئ خاصة على حدودها الجنوبية الغربية-الصحراء الغربية-، في ظل التحالف المغربي الأوربي الأمريكي من جهة والوضع الداخلي المغربي المتأزم من جهة أخرى. وهو ما يطرح التساؤل حول علاقة اللااستقرار الداخلي المغربي بالاستقرار الداخلي الجزائري، خاصة وأن نجاح النموذج الجزائري قد أغرى النخب السياسية وحتى العسكرية المغربية ودفعها إلى التفكير في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري، وهذا

---

[1] المرجع نفسه، ص.141.

[2] بوزرب رياض، مرجع سابق، ص.110.

[3] المرجع نفسه، ص.117.

ما تؤكده بعض التحليلات التي رأت أن محاولات الاغتيال وقلب النظام التي تعرض إليها الملك، هي تعبير عن تحول أدوات الضبط الاجتماعية في المغرب، من كونها أهم الوسائل الموجهة لقمع المدنيين، إلى الرغبة في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري.[1]

المطلب الثاني: التأثير الإقتصادي لقضية الصحراء الغربية على سباق التسلح الجزائري-المغربي.

من العوامل الأخرى التي تحظى بالأهمية في التحليل، نجد العامل الاقتصادي الصحراوي، والذي يعتبر مؤثرا ومحركا في نفس الوقت للسلوك الجزائري والمغربي اتجاه السباق نحو التسلح، وذلك للأهمية الاقتصادية التي يحض بها هذا الإقليم، الأمر الذي جعله خاضعا لرهانات الموارد الثلاث (الفوسفات -البترول -السمك)، وهذا ما سيتضح مع النقاط التالية:

- ضم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب يجعل منها أول منتج ومصدر للفوسفات في العالم، مما يؤهلها إلى السيطرة على أكثر من نصف السوق العالمية، خاصة مع الارتفاع الكبير للأسعار من 14 دولارا للطن سنة 1972إلى 68 دولار للطن مع بدايات 1975 وهي فترة التحرك المغربي باتجاه ضم الإقليم، لمنع قيام دولة في الصحراء الغربية تقيمها السيطرة على السوق العالمية للفوسفات، خاصة وأن مداخل هذه المادة الحيوية تغطى % 92.5 من الواردات المغربية في تلك الفترة.

- تعتبر السواحل الصحراوية من أغنى السواحل في المحيط الأطلسي بالثروة السمكية التي تفوق 90 نوعا متواجدة على طول 150 كلم، مما جعلها مطلبا ملحا للنظام المغربي.

- الإقليم غنى أيضا بثروات طبيعية أخرى مثل البترول، الغاز الطبيعي، الحديد والاورانيوم ،الأمر الذي يجعل منطقة الصحراء الغربية، وبالنظر إلى عدد سكانها، وقيمة الموارد الطبيعية التي تحتويها أغنى منطقة في إفريقيا.[2]

وعلى الصعيد الجزائري تذهب الكثير من قراءات تفسير المواقف والسياسات الجزائرية، إلى أن العامل الاقتصادي في الصحراء الغربية ساهم في التأثير على صناع القرار في الجزائر انطلاقا من الطموح الجزائري في إقامة ممر يقطع إقليم الصحراء الغربية لنقل خام الحديد الجزائري إلى موانئ تصديرية قريبة، بدلا من نقله عبر الأراضي الجزائرية وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، كما أن الموقع الجيوسياسي للصحراء الغربية يمكن أن يمنح واجهة أطلسية للجزائر يسمح لها بمعادلة التفوق المغربي في هذا المجال، والذي سيهدف الى زيادة انتعاش الاقتصاد الجزائري أكثر مما هو عليه، ما سيساهم أيضا في تغطية حاجات التسلح الجزائري في سعيه لتحقيق معادلة التفوق مع الجارة المغربية. هذه الأخيرة التي يتضح مما سبق أن العامل الاقتصادي المهم في الصحراء الغربية، يؤثر بشكل بالغ في جذب اهتمامها، في وقت كانت فيه الأخيرة في أمس الحاجة الى مثل هذه الورقة الاقتصادية، شاءت الأقدار أن تكون في "الضفة" الجنوبية للمغرب، بعد إكتشاف اسبانيا للثروات الباطنية في الصحراء الغربية سنة1962، حيث سيعمل ذلك بعد 1975 على تغطية كل التكاليف العسكرية، خاصتا بعد انتهاء حرب الرمال المكلفة.

كما أن الأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية تجعل منه إقليما ذو مكانة جيو سياسية مهمة بالنسبة للطرف المغربي، وهو العامل الذي يفسر الدوافع التي تحرك المطالب المغربية اتجاه الإقليم، كما يتضح ذلك من خلال

---

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص.239.

[2] إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية1995)، ص.60.

الخطاب الذي ألقاه الحسن الثاني سنة 1974 بمناسبة عيد الشباب، ومما جاء فيه: **"إنه لا يعقل أن يتم تنصيب دولة مزيفة في جنوب ترابنا، لأنه من الناحية الإستراتيجية، ومن الناحية الهيدرولوجية، ومن ناحية المنافذ على المحيط الأطلسي، لا يعقل مثل هذا، لأنه سيشكل خطرا على سلامة البلاد... إنها ليست مسألة عاطفية فحسب، بل مسألة حيوية لكل مغربي مدنيا كان أو عسكريا".**[1]

المطلب الثالث: التأثير الإستراتيجي لقضية الصحراء الغربية على سباق التسلح الجزائري-المغربي.

يمثل العامل الإستراتيجي الذي تتوفر عليه الصحراء الغربية، انطلاقا من موقعها المتربع بين الدول المغاربية الثلاث (الجزائر-المغرب- موريتانيا)، وواجهتها الأطلسية (مقابلة لإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية) منطقة أمن بالنسبة للمغرب من الناحية الجنوبية، وبالتالي فإن قيام دولة صحراوية قد يشكل تهديدا مباشرا لأمن المغرب، ويساهم في إضعافها اقتصاديا واستراتيجيا- وعدم قيام دولة صحراوية وضم المغرب للصحراء الغربية سيحقق تفوق قوة إقتصادية عسكرية وإستراتيجية-، خاصة إذا كانت موالية للجزائر الأمر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية، ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة[2]، وهي القاعدة التي تحكم التوجهات المغربية في مواجهة التوجهات الجزائرية، انطلاقا من أن التصور المغربي (أساس الصورة الإدراكية المغربية) ينطلق من فكرة أن الموقف المبدئي الجزائري المعارض للتصورات المغربية، ما هو إلا موقف تكتيكي في خدمة إستراتيجية شاملة، هدفها خلق دولة صحراوية موالية للجزائر، وتحقيق تفوق قوة يسمح لها بكسر التوازن الاستراتيجي في المنطقة، بتوحيد منطقة المغرب العربي تحت رايتها.

أما على المستوى الجزائري فالعامل الإستراتيجي للصحراء الغربية، يحمل في طياته أثرا أعمق مما نتصور، يلقي بتأثيره على الجانب السياسي والعسكري الجزائري، حيث أن معظم المراقبين السياسيين والاستراتيجيين يجدون صعوبة في تصديق مقولة أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء الغربية، ولا أن العامل المحدد لسلوكها هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، باعتباره من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهات سياستها الخارجية، وذلك انطلاقا من فكرة أن حق تقرير المصير ما هو إلا مبدأ تكتيكي في خدمة إستراتيجية تتجاوز حقوق الشعب الصحراوي[3].

غير أن وجهة نظر أخرى تنطلق من فكرة تطابق مباشر -في الحالة الجزائرية -بين المبدأ والمصلحة، بمعنى أن التوجه الجزائري تحكمه عقلانية مختلطة تجعل من المحرك (في حالة الجزائر مبدأ تقرير المصير) خاضعا لضرورات المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية العامة، ولهذا فإن التعامل مع السياسة الجزائرية انطلاقا من موقفها الأساسي الذي ينتمي إلى مسار الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، لا يعني عدم وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف انطلاقا من أن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بمبادئها باعتبارها قبلة الحركات التحررية في العالم، ومن هنا يصبح المبدأ وتوظيفه " من هذه المقاربة " هو جزء من تحقيق المصلحة، وهذا ما يفسر عدم قابلية المبدأ للمساومة أو التنازل، انطلاقا من أن السياق الذي ظهرت فيه قضية الصحراء الغربية يرفض هذه المخارج، فقبول المساومة المغربية القائمة على التخلي عن الموقف مقابل تسوية نهائية للحدود، من جهة، يضع الجزائر كدولة مساومة على حقوق الشعوب، من جهة أخرى، قد يفهم من طرف المغاربة على أنه علامة ضعف مما قد يحيي مطالبها الإقليمية السابقة.

---

[1] غالي بطرس بطرس وآخرون، "ملف حرب الصحراء الغربية"، **السياسة الدولية**، ع44 ، (أفريل1976، ص.239.

[2] عز الدين شكري، "المغرب العربي وآليات الوحدة والتجزئة"، **السياسة الدولية**، ع93 ، (جوان 1988).

[3] علي الشامي، مرجع سابق، ص.239 .

انطلاقا من هذه المقاربة، فإن الدفاع عن الإيديولوجية التحررية (التأثير السياسي للقضية)، هو جزء من الدفاع عن الأهداف الجزائرية (التأثير الإستراتيجي للقضية)، انطلاقا من أن سمعتها الدولية تفرض عليها مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها، ولهذا فإن التمسك بخيار حق تقرير المصير هو أكثر الخيارات عقلانية، فهو خيار استراتيجي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مبدأ ينسجم مع مبدأ المحافظة على الحقوق الموروثة عن الاستعمار المرتبط بحماية السيادة الإقليمية، ومنه فإن الحد الأدنى من التنازل اتجاه القضية يعتبر سلوكا خاسرا (مكلفا) بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أكثر منه خسارة للقضية الصحراوية.

إضافة إلى علاقة المبدأ بالسياق الذي جعل من الجزائر قبلة للعديد من الحركات الثورية في العالم فإن وضع المبدأ " كخيار استراتيجي" في سياق العلاقات الجزائرية المغربية، يعطي له قيمة تفسيرية معتبرة، لعلاقته بدعم الأمن الوطني، انطلاقا من أن السوابق والتجربة التاريخية (حرب الرمال) تلعب دورا كبيرا في عملية التنبؤ (والتوقع) بسلوك الطرف الآخر، وهذا ما يحكم الصورة الإدراكية الجزائرية اتجاه المغرب، والمؤسسة على خوف مستمر من عودة المطالب الإقليمية المغربية نحو الأقاليم الجزائرية فضم المغرب للصحراء الغربية(في الإدراك الجزائري)، قد يدفعها إلى إعادة مطالبها خاصة في تندوف خاصة بعد تهميش الدور الجزائري في اتفاقية مدريد الثلاثية، وهو التصور الذي ساهم في صياغة السياسة الدفاعية الجزائرية التي اعتبرت الخطر بري المصدر. فالجزائر ترى في المغرب نظاما يملك باستمرار أدوات تهديد مصيرية[1]، وهذا ما عبر عنه الرئيس الجزائري هواري بومدين قائلا:**" نحن نعرف الآراء التوسعية للمغرب ولا أحد يعرف متى، وأين ستنتهي ..."** ولهذا فإن استقلال الإقليم الصحراوي يعني تحديدا لأفق التوسع المغربي[2].

المبحث الثاني: أثر العوامل الداخلية والخارجية على سباق التسلح الجزائري المغربي.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمؤثرات أكثر منطقية (في نظرنا) في تفسير وتحليل سباق التسلح الجزائري-المغربي.

المطلب الأول: أثر العوامل الداخلية في الجزائر والمغرب على السباق نحو التسلح.

1- تأثير اختلاف الأنظمة السياسية:

تعطي الطروحات الليبرالية -خاصة مقاربة السلام الديمقراطي -أهمية حاسمة لهذا المستوى التحليلي في تفسير النزاعات الدولية، حيث تعتبر الأنظمة الشمولية مصدرا من مصادرها الأساسية. فالاختلاف في طبيعة الأنظمة بين دولتين أو أكثر يعبر أساسا عن التباين الأيديولوجي، وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدد مواقفها واتجاهاتها، مما قد يؤدي إلى زيادة احتمالات التضارب وإمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالنسبة لآخر يختلف عنه كما في حالة العلاقة النزاعية بين النظام الجزائري والنظام المغربي، وبالتالي فان المطالب الإقليمية ماهي إلا ذرائع للنزاع بين نظامين، ليسا مختلفين فقط، ولكن ينظر كل منهما إلى الآخر على أنه مصدر تهديد.

ويعبر عن هذه الفكرة، بشكل جلي، الملك المغربي الحسن الثاني في خطابه الموجه للشعب المغربي بتاريخ 25 أكتوبر 1963 بقوله:**"إن الأكثر خطورة من الأحداث الجارية هو رغبة بن بلة إعطاء النزاع بعدا أيدولوجيا من خلال قوله أن هناك لا تطابق بين النظام المغربي والنظام الجزائري...إن الذي يهم بن بلة ليس الحسن**

[1] المرجع نفسه، ص.214.

[2] بوزرب رياض، مرجع سابق، ص.120.

الثاني ولا تندوف ولا حاسي البيضاء، ولكن النظام الذي اختاره المغرب"[1]. إن الاختلاف بين النظام الجمهوري الجزائري والنظام الملكي المغربي هو الذي عطل كل آليات التقارب بين البلدين، فنظرا لطبيعة الحركة التحررية الجزائرية وعلاقاتها الخارجية والامتداد الناصري في المنطقة ثارت المخاوف المغربية حول احتمال أن تشكل الجزائر خطرا محتملا ضد الملكية في المغرب، خاصة مع إمكانية تحالفها مع المعارضة المغربية.

فالنظام الملكي المغربي كان يشكل أكبر عقبة أمام تحقيق مشروع بن بلة القائم على فكرة توحيد المغرب حول دولة محورية والتي لن تكون سوى الجزائر مثلما هي مصر في الشرق الأوسط، ولهذا اتجه إلى دراسة هذا المشروع مع المعارضة المغربية، الأمر الذي اعتبره المغرب محاولة جزائرية لضرب أسس النظام الملكي، كما أن التقارب الجزائري المصري قد فهم من طرف المغاربة على أنه سعي جزائري لتطويق المغرب[2]، خاصة وأن قوى المعارضة المغربية كانت تعتبر نفسها امتدادا لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أنشأه عبد الناصر.[3]

إن وجود هذا التضارب بين النظامين، الذي أسس لإدراك سلبي قائم على أن الآخر هو الخطر، قد ألغى فكرة بناء نهج تعاوني استنادا لمنطق الحوار، وعزز فكرة اللجوء إلى النهج النزاعي من خلال التحالف مع قوى المعارضة وتدعيمها سواء بالنسبة للجزائر أو بالنسبة للمغرب التي تبنت نفس النهج حيث يشير **فتحي الذيب** أن المملكة المغربية عملت على تدعيم المعارضة الداخلية في الجزائر حيث أن: **"الملك الحسن الثاني أرسل لمحمد خيضر بعض معاونيه بهدف ربط المعارضة الجزائرية بالسلطات المراكشية لتدعيمها ماديا وأدبيا."[4]**

إن هذا الأمر يعطي للتراع الجزائري- المغربي بعدا سياسيا أكثر منه جغرافيا على اعتبار أن المعطيات السياسية هي التي تملك حجية الإقناع ومصداقية أكبر في تفسير: لماذا أدى خلاف حول ترسيم الحدود إلى صدام مسلح وحرب باردة مغاربية؟ كما أن هذا المستوى من النزاع يستمر مع استمرار ظاهرة السباق نحو التسلح في العلاقات الجزائرية المغربية.

2- تأثير الأهمية الإستراتيجية للصحراء الشرقية(تندوف):

تزداد أهمية التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين الدول في حالتين أساسيتين:

- وجود مصادر موضوعية للنزاع، فالجوار الجغرافي يسهل ويساعد على تحريك هذه المصادر على نحو لم يكن ممكنا لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين جغرافيا.

- إذا كانت هذه الأقاليم الجغرافية التي تشكل موضع تلاصق ذات أهمية استيراتيجية أو اقتصادية لطرف أو أكثر كما هو حال الصحراء الغربية.

إن هذا التقديم ينطبق بشكل أساسي على الصحراء الشرقية، منطقة تندوف محل النزاع بين الجزائر والمغرب والتي يعتبرها كل طرف إقليما جغرافيا تابعا لسيادته، استنادا لحجج قانونية وتاريخية، غير أننا سنركز على البعد الاقتصادي للمنطقة ونوضح أهميته التفسيرية في هذا النزاع.

---

[1] المرجع نفسه، ص.120.

[2] علي الشامي، مرجع سابق، ص.222.

[3] فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، (القاهرة: دار المستقبل العربي،1984)، ص ص.610-611.

[4] المرجع نفسه، ص.611.

تعد منطقة تندوف ذات أهمية معتبرة، فقد قامت الشركات الفرنسية، وبتكليف من السلطات الفرنسية، بإجراء دراسة حول موارد المنطقة في منتصف سنة1963، ومما جاء في هذه الدراسة أن نسبة خام الحديد تبلغ حوالي % 75 وبكميات كبيرة وقدرت نسبة أن إنتاجها بالإضافة إلى إنتاج موريتانيا يمثل % 50 بالمائة من احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد، وأوصت الشركة في تقريرها بالعمل على نقل الحديد بعد استخراجه إلى ميناء أغادير المغربي لقربه من تندوف[1] وهذه الأهمية الاقتصادية جعلت المنطقة هدفا للأطماع المغربية خاصة وأنها أبرمت اتفاقية سرية مع شركة فرنسية سنة 1962 للقيام بأبحاث في المنطقة، كما يشير البعض إلى أن الملك الحسن الثاني كان قد تعرض لضغوطات من طرف الشركات الفرنسية تدعوه لاسترجاع تندوف ولو بالقوة لأنها تفضل التعامل مع الحكومة المغربية وليس مع الجزائر ذات التوجهات الاشتراكية من جهة ولقرب الضفة الأطلسية من جهة أخرى.[2]

إن الهدف والمكسب الذي يحصله المغرب من خلال سيطرته على المنطقة بالقوة هو تحقيق امتداد جغرافي قائم على حسابات اقتصادية وإستراتيجية حيث سيدعم مركز وقوة الدولة من خلال سيطرته على ثروات المنطقة، وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق تفوق نسبي على الجزائر (خاصة في مجال التسلح)، ومن الناحية الإستراتجية فان الامتداد الجغرافي يعتبر عمقا دفاعيا وخطوة باتجاه إمكانية ضم أقاليم أخرى مثل موريتانيا التي كانت آنذاك مطمعا للسياسة المغربية[3].

وتتضح أهمية العامل الاقتصادي أكثر في تفسير النزاع الحدودي بين البلدين من خلال اتفاقية التعاون بين المغرب والجزائر من أجل استثمار منجم غار جبيلات الموقعة بالرباط بتاريخ 15 جوان 1972 حيث حرصت الدولتان على تمتين الروابط بين البلدين وخاصة في الميدان الاقتصادي بتأسيس شركة جزائرية مغربية لاستثمار منجم غار جبيلات ويشار إليها باسم الشركة الجزائرية المغربية، مع التأكيد على تبعية الميناء للسيادة الجزائرية ومساهمة المغرب بواسطة ترابه في إمكانية تصريف وشحن معدن حديد غار جبيلات عن طريق الموانئ المغربية الواقعة على شواطئ الأطلسي[4].

3- تأثير عاملي القوة والمصلحة:

ينطلق التفسير الواقعي من اعتبار أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهذا ما يسمى بالنهج النزاعي، أين تعطي الدولة اعتبارا كبيرا لمصالحها في مواجهة مصالح الدولة الأخرى، وبالتالي فكلما زادت الخلافات حول المصالح كلما زادت حدة النزاعات، كما أن الأمن يعتبر من الأولويات الملزمة لأي دولة ولهذا فاهتمام الدولة يتجه إلى تحقيق الأمن الذاتي عسكريا لمواجهة أي تهديد محتمل من طرف دولة أخرى. إن هذا المدخل يقدم أكبر الانتقادات للتوجهات التي تحاول تفسير النزاعات الدولية بحجج تاريخية أو بتعابير قانونية، والتي ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية، ألا وهو القوة.[5]

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص .119.
[2] أحمد مهابة، مرجع سابق، ص .242.
[3] عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص.245.
[4] أمر رقم 73-21، المؤرخ في 17 ماي 1973 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الجزائرية المغربية للتعاون من أجل استثمار منجم غار جبيلات والموقعة بالرباط بتاريخ 15 جوان1972. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد48. السنة العاشرة 15 جوان1973.
[5] عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص .38.

من هذا المنطلق فان النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب ما هو إلا انعكاس لفكرة تضارب المصالح بين الطرفين، على اعتبار أن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للدولة كفاعل عقلاني، وبالتالي فان القواسم المشتركة وطموحات الشعوب والرأي العام ليس لديها أي تأثير على سلوكية الدولة.

لذلك فان المحدد لسلوك كل من المغرب والجزائر هو منطق بناء قوة الدولة عن طريق زيادة قدرتهما العسكرية والاقتصادية، وهو أيضا الحفاظ على القيم المكتسبة للدولة متمثلة في الاستقلال، السيادة وحماية التراب الوطني وهو الأمر الذي يوضح أهمية العامل السياسي كعامل يحظى بالأولوية في تفسير سلوك الدولتين خاصة مع وجود حالات عدم اليقين وعدم الثقة بين الطرفين الأمر الذي يجعل من ميكانيزم توازن القوى أحسن ضامن للاستقرار النسبي بينهما.

إن هاجس بناء القوة والحفاظ على الأمن، وعدم كسر ميزان القوة هي العوامل المحركة للسلوك النزاعي بين الجزائر والمغرب وهي العوامل التي تم تغذيتها بالاختلافات الموضوعية الموجودة بين الطرفين في حين لم تلعب القواسم المشتركة أي دور في التخفيف من حالات الإدراك السلبية.

ولهذا فان النزاع الحدودي وحرب الرمال وسباق التسلح لا تجد تفسيراتها في الحجج المقدمة من الطرفين، ولكن هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى بحسب بالتعبير الواقعي.

ومنه، فإن عدم تفعيل القيم الرمزية المشتركة بين كل من الجزائر والمغرب، وأكثر من ذلك الدخول في علاقات نزاعية وصلت حد استخدام القوة العسكرية، ما هو إلا انعكاس لصورة المصلحة الوطنية لدى كل دولة، الأمر الذي يجعل كل دولة تنفرد بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية انطلاقا من انفرادها بتصور خاص عن المصلحة، وبنموذج تفاعلي داخلي مميز. ففي حالة وجود تصورين مختلفين ومتضاربين لفكرة المصلحة نكون أمام نزاع، وهي حالة الجزائر والمغرب أين يصبح ميكانيزم توازن القوى هو الآلية الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار النسبي، كما أن الانتقال من النهج النزاعي إلى التعاوني لن يكون استجابة للعوامل المشتركة أو لاعتبارات أخلاقية أو امتثالا لمطالب الشعوب بقدر ما هو استجابة لمنطق المصلحة والأولوية السياسية[1].

المطلب الثاني: أثر العوامل الخارجية على سباق التسلح الجزائري المغربي.

1- تأثير التنافس على المكانة الإقليمية:

إن بنية النظام الدولي التي صاحبت بروز النزاع الحدودي الجزائري - المغربي كانت بنية قطبية ثنائية ومرنة، الأمر الذي يعطي للدول الصغرى مجالا للمناورة، كما يمنحها قيمة إستراتيجية تحاول من خلالها الاستفادة من الريوع الإستراتيجية التي توفرها الثنائية القطبية، أو بالأحرى يوفرها القطبان في محاولة لجلب واستقطاب هذه الدول إلى مجالات نفوذها.

انطلاقا من الخطوات البحثية السابقة أين اتضحت لنا القيمة التأثيرية للمتغيرات الداخلية في تحديد وتوجيه سلوك كل من الجزائر والمغرب، يمكن الحكم على أن بنية النظام الدولي لم تكن عاملا محددا، وإنما كانت عاملا مساعدا فقط يدخل في إطار رغبة كل من الجزائر والمغرب في الاستفادة مما أسميناه بالريوع الإستراتيجية، وبالتالي محاولة توظيف النزاع لتحقيق بعض المكاسب التي تتيحها الحرب الباردة، من خلال السعي للعب دور مهم في المنطقة خدمة لقطب معين وتحقيقا لأهداف ذاتية. فالمغرب كان يهدف إلى محاولة تعزيز الروابط الإستراتيجية التي تربطه مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاول إظهار

---

[1] المرجع نفسه، ص.40.

نزاعه مع الجزائر على أساس صراع إيديولوجي تحركه كوبا والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يهدد المنظومة الغربية في المنطقة، ويحقق تفوقا جيواستراتيجيا سوفياتيا في شمال إفريقيا، ويسمح له بالتواجد بالقرب من أوروبا ويعطيه فرصة للنفوذ في منطقة إفريقيا، مما يسمح بتعميق الارتباط مع القوى الشيوعية بما ينعكس على زيادة السمعة والهيبة السوفياتية في العالم. وبالتالي كان التحرك المغربي يهدف إلى لعب دور الحليف الغربي في المنطقة ليبلغ بالتالي درجة الدولة ذات القيمة الإستراتيجية الهامة في المنطقة في إطار الحرب الباردة. الأمر الذي يجعله مستفيدا من وسائل المساعدة لتحقيق أهدافه ولعب دوره.

أما بالنسبة للجزائر فان من مصلحتها تعزيز روابطها الإستراتجية مع الشيوعية دوليا وإقليميا ولتطرح بالتالي بديلها المتمثل في بناء مجتمعات اشتراكية في المنطقة تحت قيادته، ولهذا قدمت نفسها كفاعل قادر على لعب دور إقليمي لصالح حليفها الاستراتجي ذو التوجه الاشتراكي. ولتحقيق هذا الدور دعمت تحالفها مع القوى الشيوعية مثل مصر الناصرية، ومع المعارضة المغربية من أجل بناء اشتراكية في المغرب وبالتالي إسقاط الملكية[1]. نجاح هذا المسعى يعني قيام اشتراكية في المغرب العربي، مما يسهل من تحقيق مشروع المغرب العربي في إطار اشتراكي تحت الزعامة الجزائرية.

إن طبيعة النظام الدولي لم تدفع إطلاقا الدولتين إلى النزاع، ولكن ظروف الحرب الباردة جعلت كل طرف يبحث عن مصادر دعم بما يسمح به هامش المناورة التي تتيحها الثنائية القطبية، وهذا يعني أن المصادر الموضوعية للنزاع كانت متوفرة دون تدخل أو ضغط من النظام الدولي. وفي الجهة المقابلة فإن بروز النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب قد أعطى فرصة للدول الكبرى للاختراق والتغلغل داخل المنطقة المغاربية، مما يعكس الطابع غير الوظيفي لهذا النزاع، من زاوية أنه ساهم في تعطيل مسار تكاملي بين أعضاء الكتلة الإقليمية، وساهم أيضا في زيادة المناطق الإقليمية غير الآمنة في المجتمع الدولي[2].

2- تأثير القوى الخارجية في سباق التسلح:

فهناك جملة من الأسباب الإيديولوجية والسيكولوجية والأسباب الأخرى المتعلقة بدور المؤسسات العسكرية والبيروقراطية، وبالتوجهات الشخصية للقيادات السياسية للدول وراء السباق الجزائري-المغربي نحو التسلح، بل إن السبب الأهم في كل ذلك هو وجود شبكة معقدة من المؤسسات والصناعات العسكرية المعنية مباشرة بتطوير وإنتاج الأسلحة المختلفة، والتي تتدخل باستمرار لإحباط أي مشروع لتخفيض حدة سباق التسلح الجزائري-المغربي للتسلح، وتعرف هذه الشبكة **بالمجمع الصناعي العسكري** الذي يتألف من الدوائر العسكرية الرسمية، ووزارات الدفاع والصناعات الحربية الخاصة، والوكلاء الذين يروجون الأسلحة ويعقدون الصفقات المربحة بين الدول والمصانع. إن هذا المجمع الصناعي العسكري ذو القدرات والإمكانيات العسكري الضخمة، يقف بطبعه ضد أي تخفيض في الإنفاق العسكري الجزائري والمغربي ويحارب من يروج ماليا ودعائيا لتهدئة هذا التوتر القائم بين الجارتين.[3]

3- تأثير البيئة الداخلية والسلوك النزاعي الخارجي:

إن النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب والذي انفجر في شكل حرب محدودة بين قوتين متنافستين على إقليم، هو حالة نزاعية بارزة تعكس وجود علاقة بين السلوك النزاعي الداخلي والسلوك النزاعي الخارجي، مما يعطي للمطالب الإقليمية صفة الهامشية، ويفسر النزاع بمصادر أخرى مثلما كتب **جاك أنسل** أنه**" لا يوجد**

---

[1] بوزرب رياض، مرجع سابق، ص ص.77-78.

[2] المرجع نفسه، ص.78.

[3] أحمد علو، مرجع سابق، ص.12.

مشاكل حدود بقدر ما توجد مشاكل دول"[1] فالنزاع الحدودي كان انعكاسا للمشاكل الداخلية أكثر من كونه انعكاسا لمطالب أو هواجس إقليمية، الأمر الذي يعطي للنزاع بعدا سياسيا أكثر منه جغرافيا.

تعتبر مرحلة بداية الستينات من أكثر المراحل حرجا في تاريخ المغرب السياسي، خاصة بعد وصول الملك الحسن الثاني إلى السلطة في 26 فيفري1961 ، وكان ذلك نتيجة للدور الذي كانت تقوم به المعارضة المغربية والضغوطات السياسية والاقتصادية التي كانت تهدد بقاء واستمرار الملكية المغربية، وهذا ما يؤكده **بول بالطا** الذي رأى أن حالات اللاستقرار الداخلي قد دفعت الملك الحسن الثاني إلى الدخول في نزاعات مع الدول المجاورة لتعزيز النظام، واستغلال ذلك لقمع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، كونه كان يخشى من التيار المغربي وتوجهاته الناصرية وعلاقاته مع الجزائر، وما يمثله ذلك من تهديد للعرش الملكي.

لقد كان المغرب يعيش أثناء مرحلة النزاع وضعا اقتصاديا واجتماعيا متدهورا، زادته حدة من الناحية السياسية نتائج الانتخابات التشريعية في 17 ماي1963، حيث فازت المعارضة بالأغلبية المقدرة ب 56.5 بالمائة من مجموع الأصوات، مما يعكس الفشل السياسي للملك والرفض الشعبي لأعضاء حكومته، هذا الفشل السياسي ومحاولات الاغتيال وقلب النظام في جويلية1963، وطرح التيار الثوري لمشاريع اقتصادية تهدد المصالح والامتيازات الملكية، وتوجه المعارضة ممثلة في بن بركة خاصة إلى التحالف مع الجزائر ومصر فيما يعرف بالمحور الثوري الاشتراكي، كل ذلك أفرز وضعا داخليا مضطربا في المغرب أصبحت معه الملكية في خطر.

إن السلوك النزاعي المغربي اتجاه الجزائر كان:

- فرصة لتحقيق الانسجام الداخلي بالتركيز على المزايدات الوطنية وفكرة العدو.
- قمع المعارضة باتهامها بالخيانة ومحاولة قلب النظام الحاكم.
- الدخول في النزاع مع الجزائر واتهامها بالتآمر لقلب النظام الملكي المغربي.

تركيز الخطاب المغربي على المزايدات الوطنية، وفكرة المؤامرة والعدو الخارجي، نجحت في إسكات أصوات المطالب الاجتماعية، وأصبح كل مغربي على استعداد للدفاع عن المقدسات الوطنية، فبعد محاولة الاغتيال التي تعرض إليها الملك تم توقيف أكثر من 130 شخص تابعين للاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

بتهمة التآمر ضد الملك، وفي 15 أوت 1963 اتهم وزير العدل المغربي قوى خارجية بوقوفها وراء هذه المؤامرة التي تسمى في المغرب قضية العدوان أو الاعتداء الجزائري[2].

مع اندلاع حرب الرمال ندد بن بركة من منفاه بالجزائر بالاعتداء على الثورة الجزائرية من طرف الملكية الإقطاعية، وهذا ما أعطى فرصة للسلطات المغربية لاتهام الأحزاب السياسية بالخيانة، الأمر الذي ساهم في إضعافها بشكل تدريجي، وهذا يدخل في إطار سعي المغرب للقضاء على كل القوى المعارضة للملكية.

لقد دعمت حرب الرمال مكانة العرش الملكي بتوحيدها لمختلف القوى والفواعل السياسية، وهذا ما أكده الحسن الثاني في خطابه يوم 19 أكتوبر 1963 قائلا:**"إن هذا الامتحان كرس مرة أخرى الروابط بين الشعب والعرش، وأبرز بوضوح الوحدة والإجماع الوطني، من أجل الدفاع عن القضية المقدسة ضد العدوان، نحن سعداء بشعبنا لأن هذه الأزمة قد أعطت له فرصة لإظهار وطنيته التي بفضلها تم كسر قوى الاستبداد".**

---

[1] بوزرب رياض، مرجع سابق، ص.80.
[2] المرجع نفسه، ص.81.

أما بالنسبة للجزائر فإنها كانت تعرف اتجاها أكثر خطورة، بعد أن اتخذت المعارضة أشكالا مهددة للنظام، مع قيام جبهة القوى الاشتراكية بإعلان الكفاح المسلح ضده[1]. هذا النظام كان يعرف أيضا صراعات داخلية بين القوى السياسية والعسكرية، وضعفا في مؤسسات الحكم، ومناخا اجتماعيا متوترا، يجسده إخفاق السياسة العامة في معالجة مشاكل المواطنين.

لقد وظف" بن بلة "فرصة الحرب لتوجيه الضغوطات الداخلية التي تهدده من خلال صرف الأنظار في اتجاه العدو الخارجي، وبالتالي تحقيق ائتلاف داخلي بإثارة المشاعر الثورية خاصة وأن المواجهات الحدودية خلقت شعورا باللاعدل والاعتداء وسط الجماهير، التي ما زالت تحت صدمة سبع سنوات من الحرب، الأمر الذي ساعد بن بلة على إعادة جمع الصفوف، مع وجود مشاكل داخلية ومعارضة يقودها أيت أحمد، وبالتالي أصبح المغرب رهانا سياسيا بالنسبة للسياسة الداخلية الجزائرية.

إن وضع اللاستقرار السياسي قد دفع" بن بلة "إلى توظيف[2] الحرب الحدودية لكسب الشرعية الشعبية بتقديم نفسه كزعيم ثوري، وبتركيزه على غيرة الشعب على فتوة الدولة الجزائرية، وهذا ما تؤكده صرخته الشهيرة **"حقرونا "**في خطابه للتعبئة العامة في 15 أكتوبر1963. من خلال ما تقدم يمكن إدراج سباق التسلح في إطار سعي الأنظمة في بحثها عن الشرعية وتحقيق استقرارها، بإبعاد الضغوطات والنزاعات الداخلية وحالات اللاستقرار السياسي، باتجاه عدو خارجي، الأمر الذي يجعل من السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب **فرصة إستراتيجية** لتحقيق ما تعجز عن تحقيقه خطابات الوحدة والإدماج. **(أنظر الملحق 08: تأثير قضية الصحراء الغربية على التسلح الجزائري-المغربي)**

---

[1] محمد بوضياق، **الجزائر... إلى أين؟**، ترجمة محمد بن زغيبة، يحي الزغودي، (الجزائر: النخلة،1992)، ص153.

[2] يشير محمد بوضياف أن النزاع مفتعل من خلال تشكيكه في تلك المصادفة التي حدثت بين الوفاق الداخلي، ونجاح الوساطة بين الجزائر والمغرب في قمة باماكو، أنظر :محمد بوضياف، المرجع نفسه، ص .138.

خاتمة

الخاتمة:

تشهد منطقة المغرب العربي سباقا للتسلح ومنافسة كبيرة من أجل الهيمنة والتفوق العسكري رغم عدم وجود نزاعات حدودية معلنة بين دوله-الجزائر والمغرب-، لذلك يمكن معرفة هذه الظاهرة من خلال فهم العلاقات المعقدة بين الدول المغاربية، فالعلاقات الجزائرية المغربية على مستوى التسلح ظلت دائما مطبوعة بالتنافس. حيث أكد تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن، أن التنافس الحاد والكبير بين الجارتين، الجزائر والمغرب، لم يقتصر الصراع على اقتناء السلاح فقط، وإنما هم كذلك التنافس حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني. ساهم في زيادة حدته وتعميقه مجموعة من المؤثرات على غرار قضية الصحراء الغربية وعوامل أخرى داخلية في كل من الجزائر والمغرب، وأخرى خارجية ودولية عمدت بدورها في بلورة هذا السباق التنافسي الجزائري-المغربي على التسلح.

وبعد دراستنا لموضوع **"أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب"** توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت أهمها فيما يلي:

- أن الصحراء الغربية تتميز بأهمية إقتصادية وإستراتيجية، لعبت هذه الأخيرة دورا كبيرا في تعطيل مسار تسوية القضية منذ الانسحاب الإسباني منها سنة1975، حيث أصبحت محل إهتمام وجذب لأطماع الدول على الصعيدين الدولي (إسبانيا- فرنسا- الولايات المتحدة الأمريكية) والإقليمي (الجزائر- موريتانيا- المغرب) ، حاولت هذه الأطراف إحتواء قضية الصحراء الغربية، كل حسب طريقته وإستراتيجياته.

- إن الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية، تم وفق مجموعة من الحسابات السياسية الاقتصادية والإستراتيجية مع دول المنطقة، بهدف ضمان المصالح الإستراتيجية لإسبانيا في الصحراء الغربية بعد إنسحابها منها، كان المغرب الأولى بين هذه الدول **"**لإدارة**"** الإقليم نظرا للمجموعة من القواسم المشتركة بين النظامين الملكيين في المغرب وإسبانيا، وبتزكية فرنسية رأت في المغرب الحليف الإستراتيجي لخوض الحرب بالوكالة ضد الجزائر وكل من يمس بأهداف ومصالح الاستراتيجية الأوربية-الفرنسية الإسبانية-، خاصة في ظل الإعتماد المغربي على سياسة ومبدأ التنازلات في سبيل الحفاظ على إستمرارية وبقاء نظام الحكم الملكي القائم بالمملكة المغربية.

- إن الاتفاق المغربي الإسباني من جهة، والمغربي الفرنسي من جهة أخرى، أصبح يشكل تهديدا مباشرا على أمن وإستقرار الجارة الجزائر، تجسد بالفعل من خلال النزاع الحدودي سنة1963 (حرب الرمال أو حرب أكتوبر المغاربية) كما يسميها البعض، والتي تعكس الهواجس المغربية للتوسع على حساب دول الجوار حديثة الإستقلال، فحلم المغرب في تكوين المغرب الكبير جعل من المنطقة بؤرة للنزاع والصراع تتعدد مظاهره وأطرافه، بتعدد أهدافه وأبعاده، عمدت فرنسا على تكريسه بشتى الطرق والوسائل (الدعم المادي والعسكري، والسياسي عن طريق حق الفيتو بمجلس الأمن) للوقوف دون قيام وحدة سياسية مغاربية في الضفة الجنوبية من المتوسط ستعمل على تهديد أمن واستقرار الضفة الشمالية.

- إن الحالة النزاعية التي تشهدها العلاقات الجزائرية المغربية اليوم، هي في الأساس نتاج مجموعة من التراكمات السياسية الإقتصادية والإستراتيجية الأمنية المتضاربة بين الطرفين، جعلت النهج النزاعي يأخذ مجموعة من الأشكال حسب طبيعة الظروف الداخلية التي تعيشها الجارتين، والخارجية التي لا تعمد على وقف النزاع أو حتى التخفيف من حدته، بالقدر الذي تسعى الى تعيده من حين لأخر- الدعم الفرنسي المغربي في حرب الرمال، والسباق على التسلح- أو حتى إبقائه كما هو عليه.

- إن سباق التسلح الذي تشهده اليوم الجزائر والمغرب، يعود بجذوره التاريخية للاختلاف حول أساس التسوية الحدودية، وتحديد مجالات السيادة حول أقاليم ذات أهمية إستراتيجية وإقتصادية معتبرة، تعتبرها المغرب أقاليم مغربية إستنادا إلى مرجعية تاريخية وحجج دينية، وتعتبرها الجزائر جزءا من سيادتها بمنطق القانون ومنطق الحفاظ على مكتسبات الثورة.

- سباق التسلح الجزائري والمغربي يقوم على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: التركيز على الجانب الكمي للأسلحة والجيوش عن طريق تنويع مصادر السلاح والأسلحة بإختلافها للحصول على أكبر قدر من صفقات التسلح، إضافة إلى تأهيل العنصر البشري العسكري وتطوير مكوناته باحترافية كبيرة، حيث أصبحت جيوش البلدين تتصدر المراكز الأولى عربيا وعالميا.

الثانية: التركيز على الجانب النوعي للأسلحة الخفيفة والثقيلة ذات التكنولوجيا المتطورة، والتي تتكيف وجميع الظروف الزمنية والمكانية بواسطة التحديث التقني للأسلحة ذات الطابع الهجومي والدفاعي في نفس الوقت، مع تنوع عناصر الجيوش ومكوناتها بما يتلاءم والتطور العسكري الذي يشهده العالم اليوم.

- التسلح المغربي من خلال التعرف على كمية الأسلحة ونوعيتها لديه، وتقسيمات جيشه ومكوناته تؤكد أن المغرب في حالة هجومية ضد الجزائر، وهو ما يستنتج من خلال الدعم العسكري الفرنسي الكبير للمغرب على حساب الجزائر، خاصة بالأسلحة المتطورة والحديثة من الجانب الفرنسي والأمريكي والإسباني، التي لا يمتلكها حتى الجيش الفرنسي نفسه، وهو ما يعكس التحالف الفرنسي-المغربي في مواجهة الجزائر التي تتنوع أسلحتها وجيوشها بين الدفاع والهجوم، نظرا لطبيعة الأسلحة المستوردة من روسيا الحليف الجزائري الذي تربطها به علاقات صداقة متينة، في ظل الإستراتيجية الهجومية الفرنسية-المغربية على الجزائر، وهو ما يظهر في السباق الجزائري-المغربي على التسلح، من خلال طبيعة صفقات الأسلحة وتطورها بالنسبة للطرفين.

- إن قضية الصحراء الغربية وموقعها من التوتر في العلاقات الجزائرية والمغربية، تؤثر وتتأثر في نفس الوقت، ذلك أن قضية الصحراء الغربية تؤثر نسبيا في العلاقات بين البلدين في إطار سباق التسلح الجزائري المغربي، إنطلاقا من ثلاث عوامل رئيسية تتمثل في:

عامل السياسي: نتيجة الإختلاف المتباين بين المواقف والأهداف والسياسات الجزائرية المغربية المتضاربة، إضافة إلى التمسك المغربي بمبدأ الأحقية التاريخية له في الصحراء الغربية، يقابله إعتماد الجزائر على مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها مع الإعتماد على تقسيم الحدود الموروثة عن الإستعمار، وهو ما يعتبر مبدأ ثابتا في السياسة الخارجية الجزائرية.

عامل الاقتصادي: نظرا لما تمثله الصحراء الغربية من أهمية إقتصادية وإحتوائها على ثروات باطنية وموارد أولية مهمة تتمثل في مخزون مهم من مادة الفوسفات وثروة سمكية كبيرة، مع إحتمال توفرها على أنواع مهمة من المعادن والنفط واليورانيوم، يسعى الطرفين للإستفادة منها في ظل الأزمات الاقتصادية الكبيرة التي تعصف بالبلدين خاصة في الآونة الأخيرة بعد إنخفاض أسعار البترول.

عامل الإستراتيجي: لما يمثله موقع الصحراء الغربية من بعد إستراتيجي، من خلال واجهتها المطلة على المحيط الأطلسي، وتربعها بين الجارتين الجزائر والمغرب من جهة، وموريتانيا من جهة أخرى. فالإقليم يمثل خط دفاع للدولتين، يرتبط بمصالح وأهداف الطرفين ويعمل على تأمين الأمن القومي واستمرارية أنظمة الحكم بالمغرب والجزائر.

كما أن قضية الصحراء الغربية أصبحت مركزية بالنسبة للدولتين، وهي محور تحالفاتهما، وتتحكم في علاقتهما الدولية، وهو ما جعلها رقما مهما في المعادلة الإستراتيجية للدولتين.

- الطابع الاستراتيجي للقضية غذى النهج التراعي المسيطر على علاقات الدولتين، والذي عكس المواقف والسياسات المتضاربة على كافة المستويات.

- التمسك بقضية الصحراء الغربية ليس نتاج اعتبارات تاريخية أو قانونية ولكن هو انعكاس لقيمتها الإستراتيجية.

- الخيارات المتبعة من الطرفين هي استجابة لحسابات إستراتيجية، قائمة على اعتبارات قطرية محضة، وهي ليست بالضرورة في خدمة مسار التسوية.

وعليه فأثر قضية الصحراء الغربية النسبي في نظرنا، رغم الدور الذي تلعبه مجموعة العوامل السابقة، يؤكده وقف إطلاق النار بين الجانبين المغربي والصحراوي منذ سنة1991، من طرف منظمة الأمم المتحدة من خلال بعثة "المينورسو" التي تراقب وقف إطلاق النار وتعمل على عدم عودة الطرفين للنزاع المسلح، وبهذه الحال لا يكون للإنفاق العسكري والسباق على التسلح أي دور وأهمية خاصة من جهة المغرب، بل عكس ذلك سيزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي يعيشها المغرب، والتي تنعكس على حجم ديونه الخارجية 36.51مليار دولار لسنة 2016.

- استنادا إلى تحليل العوامل المؤثرة في سباق التسلح الجزائري-المغربي، فإن المطالب الإقليمية والعامل الجغرافي ليستا هما المؤثر الرئيسي للنزاع والتوتر بين البلدين، حيث أثر عامل الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية وفلسفة الحكم-جمهوري جزائري، وملكي مغربي-، في نشوب نزاعات حدودية وصلت الى حد المواجهة العسكرية المباشرة (حرب الرمال)، ومنه الى محاولة امتلاك أسلحة كمية ونوعية بزيادة ميزانيات الدفاع والإنفاق العسكري، خشية توتر العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية مرة أخرى، في ظل هواجس وأجندات تتعلق بمصلحة كل دولة على حدى ووفق ما يخدم وجودها وهيمنتها.

- إن المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرا في السلوكيات التراعية للدولتين من المتغيرات الخارجية، إنطلاقا من أن تصورات وأيديولوجيات القادة قد" تشخصت " في شكل النظام وحددت طبيعة وأهداف الدولة.

وعليه وانطلاقا مما سبق سنعرض لبعض التوصيات المتعلقة بالموضوع والتي من شأنها المساهمة في الحد من سباق التسلح الجزائري المغربي، ووقف أثر قضية الصحراء الغربية في ذلك من أبرزها ما يلي:

- إنه من الضروري بمكان تجاوز الجارتين الجزائر والمغرب خلافاتهما المتصاعدة من حين لأخر، ويجاد حل حر وعادل لقضية الصحراء الغربية، بما يضمن تمكين الشعب الصحراوي في أختيار ما يتلائم به، في إطار مغربي جزائري، وسعيا في تفعيل وحدة مغربية قوامها التكامل والإندماج.

- وقف سباق التسلح بين الطرفين، ذلك أن عملية تكديس الأسلحة لن تجر إلى حرب خاسرة منذ البداية للبلدين، ولن تسمح الأهداف والمصالح الغربية في إستمرارية هذه الحرب- لقدر الله- لساعات بعد إنطلاقها.

- إن ميزانيات الدفاع الضخمة، والإنفاق العسكري الكبير مقارنة بأثمان الأسلحة، كانت ستغطي ما تتخبط فيه الجزائر والمغرب من مشاكل إقتصادية وإجتماعية، عن طريق دعم التنمية المستدامة بالبلدين، ما من شأنه أن يدفع الجارتين إلى مراتب عالية في سلم التطور والإزدهار بدل التسلح والإنفاق العسكري.

- إن تجسيد ما تم التوصية به، لن يتم إلا بإدراك قادة البلدين الجزائر والمغرب لخطورة ما وصلت إليه العلاقات المتوترة الجزائرية المغربية، في ظل تأثيرها على جميع الدول في الصرح المغاربي، مع بقائها عائقا في تسوية الخلافات والنزاعات بالإقليم على غرار قضية الصحراء الغربية، وانعكاسها على واقع الشعوب المغاربية، وخاصة الشعبين الشقيقين الجزائري والمغربي.

وفي الختام وجب التطرق لحالة مهمة تشبه إلى حد ما، السباق الجزائري المغربي على التسلح، نأمل أن تنتهي هذه الأخيرة كما أنتهت شبيهتها:

فلقد كانت بين البرازيل وأرخنتينا (الأرجنتين) حالة انعدام ثقة مماثلة لما بين الجزائر والمغرب. وأقدمت كل منهما على تطوير معامل السلاح، بما في ذلك السلاح النووي. وفي لحظة إشراق، قرر الرئيسان **صارني وألفونسين،** أول رئيسين مدنيين تم انتخابهما بطريقة ديمقراطية، أن ينهيا حالة اللاثقة المزمنة التي تأججت في ظل الحكم العسكري في البلدين، فقررا بمباركة جماعية من البرلمان والرأي العام في كل من البرازيل وأرخنتينا، أن يتبادل الخبراء من الجانبين زيارة المنشآت النووية في كل من البلدين. وكان ذلك بداية انفراج، ثم أمكن لدول المنطقة أن تتجه إلى بناء مستقبلها المشترك في حظيرة **"الميركو سور"،** أي ثالث تجمع اقتصادي في العالم بعد الاتحاد الأوربي ومجموعة دول آسيا الجنوبية الشرقية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب:

أ-الكتب العربية:

1- ايفانز غراهام وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة سليم حميداني، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006).

2- الذيب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، (القاهرة: دار المستقبل العربي،1984).

3- الرشيدي أحمد وحسين عدنان السيد، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، (بيروت: دار الفكر، 2002).

4- الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، (بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980).

5- الصراف يوسف محمد، **افريقيا والعولمة الاثار والتحديات والاستجابة تعميق الفقر والتفاوت**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية 2004).

6- القاسمي خالد بن محمد وآخرون، **الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج**، (الكويت: مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1992).

7- القاسمي خالد بن محمد وآخرون، **الخليج العربي في السياسة الدولية**، (الكويت: دار الشرع، 1987).

8- القباع عبد الله سعود، **السياسة الخارجية السعودية**، (الرياض: مطابع الفرزدق، 1986).

9- الكتاب مصطفى وبادي محمد، **النزاع على الصحراء الغربية بين قوة الحق وحق القوة**، (سوريا: دار المختار للطباعة، ط.1، 1997).

10- الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، (د.م: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 4، ج 1، 1999).

11- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج3، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).

12- المجالي عصام نايل، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

13- المخادمي عبد القادر رزيق، **سباق التسلح الدولي، الهواجس والطموحات والمصالح**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).

14- المخادمي عبد القادر رزيق، **النزاعات الحدودية العربية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004،

15- بطرس غالي بطرس، **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1977.

16- بوضياق محمد، **الجزائر... إلى أين؟**، ترجمة محمد بن زغيبة، يحي الزغودي، (الجزائر: النخلة، 1992).

17- تونسي بن عامر، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1978).

18- جعفر نوري مرزة، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).

19- حسين عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003).

20- حمدي السيد، يحظيه، **المقاومة الصحراوية السلمية**، (طباعة اليانثا كولتورال،2012).
21- روسو شارل، **القانون الدولي العام**، تر، شكر الله خليفة، عبد المحسن سعد، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1982).
22- سعد الله عمر، **القانون الدولي للحدود** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 2003).
23- شحاته مصطفى كامل، **الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981).
24- طشطوش هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (الأردن: جامعة اليرموك، 2010).
25- عبد الرحمان فيصل وعلي طه، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، (مصر: 1999).
26- عبد الكريم غلاب، **رهانات الفرانكفونية في علاقاتها بمسائلة التغريب والهيمنة**، (المغرب: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، 1999).
27- عصمت محمد، بكر، **الشعب الصحراوي قصة كفاح**، (دمشق: نينوى للدراسات والنشر، ط1، 2004).
28- عيتاني ليلى بديع، **البوليزاريو قائد ثورة**، (بيروت: دار المسيرة، ط1، 1978).
29- غالية إسماعيل معراف، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1995).
30- غريفيثس مارتن وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
31- غوربيه موريس، **العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).
32- مرهون عبد الجليل، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، (بيروت: دار النهار للنشر،2006).
33- مسعود طاهر، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، (دمشق: دار المختار، 1998).
34- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: منشورات دار السلاسل، 1971).

ب-الكتب الأجنبية:

1- Attilio Gaudio, guerre et paix au Maroc, Paris, Karthala, 1991.
2- International Institute for Strategic Studies, The Military Balance Routledge 2015.
3- SIPRI Yearbook 2012: armaments, disarmaments and international security, Bates Gill (der).
4- Stockholm international peace research institute (SIPRI), 2012.
5- Yassine Temlali, La folie de l’armement gagne le Maghreb, In : AFKAR/IDEES, N° 18, ETE 2008, Espagne.

ثانيا: المصادر:

أ-الوثائق:

1- الوثائق التاريخية والمنشورات السياسية لجبهة البوليساريو.

ب-الجريدة الرسمية:

أمر رقم 73-21، المؤرخ في 17 ماي 1973 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الجزائرية المغربية للتعاون من أجل استثمار منجم غار جبيلات والموقعة بالرباط بتاريخ 15 جوان1972. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد48. السنة العاشرة 15 جوان1973.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1- الأعرج عبد القادر، **"السياسة المغاربية في المحيط المغاربي (1956-1994)"**، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، الرباط.

2- براهيمي مريم، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012، جامعة بسكرة.

3- بوزرب رياض، **"النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008.

4- جرادات مهند عبد الكريم، **"قضية الصحراء الغربية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة"**، رسالة مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، لنيل درجة الماجستير 2000.

5- شيخ الشيوخ زهرة، **العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم، 2012.

6- فرحان حميد الراوي محمد، **الدول الأفريقية ومشكلة الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987.

7- موندي جاكوب، **القضية الصحراوية والقانون الدولي**، (رسالة دكتوراه، معهد الدراسات العربية، جامعة ايكستر. دت).

رابعا: الجرائد والمجلات:

أ-الجرائد (اليومية والأسبوعية):

1- الخبر، **يومية جزائرية**، ع.6370، (ماي 2011).

ب-المجلات:

1- إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **قراءات إفريقية**، ع 9، (مارس 2014).

2- الدسوقي مراد إبراهيم، "البعد العسكري للنزاعات العربية العربية"، **السياسة الدولية**، ع 111، (جانفي 1993).

3- السرجاني خالد، "العلاقات المغربية ـ الجزائرية والمسالة الصحراوية"، **السياسه الدوليه**، ع 163، (يناير 2006).
4- الغزالي أسامة حرب، "الأمن والصراع في الخليج العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.62، (يوليو 1980).
5- القلاب موسى حمد، "السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون: القوى البشرية ونظم التسليح"، **مجلة آراء حول الخليج**، ع.16.
6- بطرس غالي بطرس وآخرون، "ملف حرب الصحراء الغربية"، **السياسة الدولية**، ع44 ،(أبريل1976).
7- حمدى عبد الرحمان، "ثنائي النفط والارهاب في إفريقيا: تدخل عصر الهيمنة الامريكية"، **الأهرام الاستراتيجي**، ع 140، (أبريل 2006)،
8- دياب أحمد، "المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء"، **السياسة الدولية**، ع 159، (يناير 2005).
9- د.ك، "السياسة الدولية"، **"مجلة السياسة الدولية"**، (أكتوبر 1992).
10- شكري عز الدين، "المغرب العربي وآليات الوحدة والتجزئة"، **السياسة الدولية**، ع93 ، (جوان 1988).
11- ظاهر عفيف، **"حكاية الغرب مع الأوبك"**، **"مجلة الوحدة"** م.4، ع.40، (يناير 1988).
12- علو أحمد، "سباق التسلح الدولي"، **"مجلة الجيش اللبناني"**، ع.253، (يونيو 2007).
13- محمد العربي المساري، "هكذا يمكن الخروج من الباب المسدود"، الباب الأسود، أنظر في **شبكة المعلومات**، المعرفة، ملفات خاصة، 2003.
14- مهابة أحمد، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، السياسة الدولية، ع 111 (جانفي 1993).

خامسا: المقالات العلمية (المقابلات والمداخلات):

أ-المقابلات:

1- الفيلالي سعيد: في مقابلة بين الباحث، في ولاية وهران، بتاريخ 2016/03/25.

ب-المداخلات:

1- باسماعيل عبد الكريم، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية .جامعة -قاصدي مرباح -ورقلة، 2014.
2- عنتار يوسف، **الأمن المغاربي المشترك: ضرورة ملحة وعوائق جمة**، في: الندوة الدولية: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، 16-17-افريل 2009، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة.
3- كاهي مبروك، **الانفاق على التسليح كآلية للدفاع الوطني**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة - قاصدي مرباح - ورقلة، 2014.
4- وهبي زكرياء، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**، الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح – ورقلة، 2014.

سادسا: المواقع على الإنترنت:

1- أمين اميل، **" أمريكا هل هي وراء تهديد امن الخليج أم استقراره؟"**، انظر على الرابط التالي:

www. gulfinthemedia.com/index.php .(2006/01/15) .

2- البشير ساكري، **"النزاع الجزائري المغربي. سرطان في الجسد المغاربي"**، انظر على الرابط التالي:

http://www. Amad Media.com (26/09/2015).

3- الحيالي نزار إسماعيل وحميد ياسين عمار، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر.** انظر على الرابط التالي:

http://www.iasj.net /pdf ،(2016/04/24).

4- الخلفي مصطفى، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية.** انظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net: (2015/03/06) .

5- الفاتحي عبد الفتاح، **المغرب الأقصى. مملكة عريقة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ**، انظر الرابط التالي:

Http://www. F . b.com.(2016/04/09) .

6- الصديقي سعيد، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ.** انظر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net.(2016/04/09).

7- المرابطي احمد، **تطور سباق التسلح في منطقة غرب شمال إفريقيا.** انظر على الرابط التالي:

http://www.hespress.com/orbites/87400.html .(2016/04/14) .

8- المغرب وهاجس التسلح: **مناورات مع اسبانيا، وفرنسا تزود البحرية المغربية بأسلحة جديدة:** أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net: (20/11/2007)

9- بنان محمد، **وضعية الجيش المغربي**، انظر على الرابط التالي:

http:// www.Almoharib.com.(2016/04/09) .

10- بن عنتر عبد النور، **عندما يرتفع الإنفاق العربي على التسلح**، انظر على الرابط التالي:

http://www.w3.org /orbites/87400.html .(2016/04/15) .

11- بوحنية قوي، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، انظر على الرابط

http://elmihwar.com/ar/index.php:(2016/04/09) .

12- بوعزة الطيب، **هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟**، انظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net .(2015/03/10) .

13- جابر عبد اللطيف، **الميزانيات العسكرية في أوروبا تتراجع ..وتتصاعد في آسيا** . انظر على الرابط التالي:

http://archive.aawsat.com.(2016/04/11) .

14- د.ك، **ما لا تعرفونه عن الجيش المغربي: قوة عسكرية، تكنات صامتة، تحالفات**، انظر على الرابط التالي:

http:// www.Chamalpost.com.(2016/04/09).

15- د.ك، **دولة عربية تصبح ثالث أكبر دولة في الإنفاق العسكري بالعالم**، انظر على الرابط التالي:

www.elbilad.net (2016/04/08) .

16- د.ك، **تعرف على القدرات العسكرية لجيوش دول الخليج**، انظر على الرابط التالي:

www.saudiinfographic.com (2016/04/10) .

17- رزقي زكي، **تزكية أمريكية للجزائر على خلفية منع الفدية** .انظر على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/.(2016/04/11) .

18- ركيبي عبد الله، **الفرانكفونية مشرقا ومغربا**، (الجزائر: دار الأمة ،1993).

www.elharakah.com/kutub/asahara almagribiah.doc

19- سعيدة، **الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس تستأثر بثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية**، انظر على الرابط التالي:

www.djazairess.com/alfadjar. (2009/01/21) .

20- سلطان أحمد، **المغرب يستعد للحرب عبر بناء جاهزية عسكرية متطورة وفاعلة**، المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، (يوليو،2011) انظر على الرابط التالي:

http://natourcenter.info/portal.(2016/04/11) .

21- صالحي. م، **الجزائر الثامنة عالميا والأولى إفريقيا في شراء الأسلحة**، في: الشروق اليومي، 14-03-2011، في:

http://www.echoroukonline.com (vue le : 23-11-2012, à 21 :18)

22- عبد اللطيف جابر، **الميزانيات العسكرية في أوروبا تتراجع ..وتتصاعد في آسيا** . انظر على الرابط التالي:

http://archive.aawsat.com.(2016/04/11).

23- غرايبة إبراهيم، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج**، انظر على الرابط التالي:

www. aljazeera.net/NR/exeres/234B5470 (2012/12/26) .

24- قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، انظر على الرابط

http://elmihwar.com/ar/index.php:(2016/04/09).

25- مجدوبي حسين، **مأساة المغرب والجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة**. انظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net .(2015/03/10) .

26- محامد مراد، **روسيا ترغب في بيع طائرات وصواريخ حديثة للجزائر**، انظر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net.(2016/04/11).

27- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي اطلع عليه في: 2016/04/13.

The 05 countries with the highest military expenditure in 2014 .

28- ناصر عبد الرحمان، **القواعد العسكرية في إفريقيا (2) فرنسا**، انظر على الرابط التالي:

http://www.sasapost.com/french-military- (24/04/2015).

29- ولد القابلة إدريس، **سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟**، انظر الرابط التالي:

http://elaphblogs.com ،(2015/04/06) .

30- **العقيدة العسكرية للمغرب**، انظر على الرابط التالي:

http:// www.Almoharib.com.com.(2016/04/09).

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الاشكال والجداول:

أ/قائمة الأشكال:

ب/قائمة الجداول:

الملاحق

المـلاحق:

الملحق 01: إنفوغرافيك التسلح في دول الخليج:



الملحق 02: إنفوغرافيك التسلح في دول المغرب العربي:

تسليح جيوش بلدان
المغرب العربي

	المغرب	الجزائر	تونس	موريتانيا	ليبيا
الجنود النشطون	195800	512000	40500	15870	35000
جنود قوات الاحتياط	150000	400000	12000	5000	81000
الدبابات	1215	975	180	35	340
مدرعات	2348	1898	679	684	699
مدفعيات ارضية	448	250	19	82	50
أنظمة صواريخ متعددة المهام	72	148	0	0	100
طائرات حربية	282	448	138	21	44
حوامات	125	245	75	_	26
قطع بحرية حربية	121	60	50	_	5
فرقاطات	7	9	0	0	1
غواصات	0	4	0	0	0
ميزانية وزارة الدفاع (دولار)	3.4 مليار	10,57 مليار	550 مليون	190 مليون	3 مليار
الرتبة	49	27	58	_	126
الديون الخارجية (دولار)	36,51 مليار	5,278 مليار	26,95 مليار	321 مليار	6,319 مليار

sasa ساسة POST

آخر تحديث: فبراير ٢٠١٥
www.sasapost.com

الملحق 03: خريطة المغرب الكبير:



الملحق 04: اتفاقية مدريد:

"إتفاقيـــــة مدريـــــد"

في 14نوفمبر1975، صدر بيان ثلاثي، إسباني، مغربي، موريتاني، يعلن عن إتفاق توصلت إليه الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين وأنتهت بتوقيع ما يعرف بإسم إتفاقية مدريد، تتألف من:

وثيقة دعيت بإسم "إعلان المبادئ"، ونصت على عملية تسليم الأرض للمغرب وموريتانيا بالإضافة إلى مجموعة إتفاقيات تتعلق بالصيد والتعاون الإقتصادي والصناعي. وقد أتضح فيما بعد أن تنازل إسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في إستغلال مناجم الفوسفات ببوكراع، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية، وبضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري.

وقد تضمن الإتفاق المعلن النقاط التالية:

1- تلتزم إسبانيا بالقرار الذي أعربت عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة، بتصفية الإستعمار من الأراضي الصحراوية، واضعة حد لمسؤولياتها وسلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة.

2- إنسجاما مع القرار السابق ومع المفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة بها مع الأطراف المعنية، تشرع إسبانيا فورا بإنشاء إدارة مؤقتة في الأراضي، يشارك فيها المغرب وموريتانيا بالتعاون مع الجماعة وتنقل إلى هذه الإدارة المسؤوليات والسلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة وبناء عليه، اتفق على تعيين حاكمين معاونيين تقترحهما المغرب وموريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله، وسيتم إنهاء الوجود الإسباني على الأراضي نهائيا قبل 28 فبراير 1976م.

3- يحترم رأي السكان الصحراويين المعبر عنه من خلال "الجماعة".

4- تحيط البلدان الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة علما بما أقر في الوثيقة كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

5- تعلن البلدان الثلاثة المشاركة بأنها توصلت إلى النتائج السابقة بروح التفاهم المثلى والأخوة والإحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكأفضل مساهمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

6- تصبح الوثيقة سارية المفعول في ذات اليوم الذي تنشر فيه في الجريدة الرسمية، "قانون تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية"، والذي يخول الحكومة الإسبانية حيازة الإلتزام المتضمنة في هذه الوثيقة.

مدريد 14 نوفمبر 1975م.

الملحق 05: خريطة تقسيم الصحراء الغربية:



الملحق 06: إنفوغرافيك النزاع بين المغرب والجزائر:

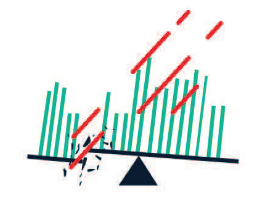
النزاع بين المغرب والجزائر

يعتبر النزاع المغربي الجزائري من أطول النزاعات بين الدول المتجاورة في العالم، تستخدم فيه الأدوات السياسية والإعلامية والمالية والمخابراتية.



أسباب النزاع

- مشاكل الحدود.
- دعم الجزائر للبوليساريو
- سباق الزعامة



آثار النزاع

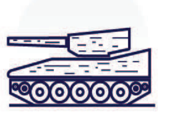
- سباق التسلح
- تأخير التنمية بالبلدين
- تعطيل مسيرة الديمقراطية وحقوق الإنسان
- تأجيج الأحقاد بين الشعبين الشقيقين
- تعقيد مشكلة الصحراء
- إبطال مشروع الوحدة المغاربية
- إغلاق الحدود بينهما منذ ٢٠ عامًا

السيناريو المتوقع





السلم : لا
لا توجد بوادر إلى الآن على ذلك



الحرب: لا
البلدين الآن في غنى عن الدخول في معركة صفرية

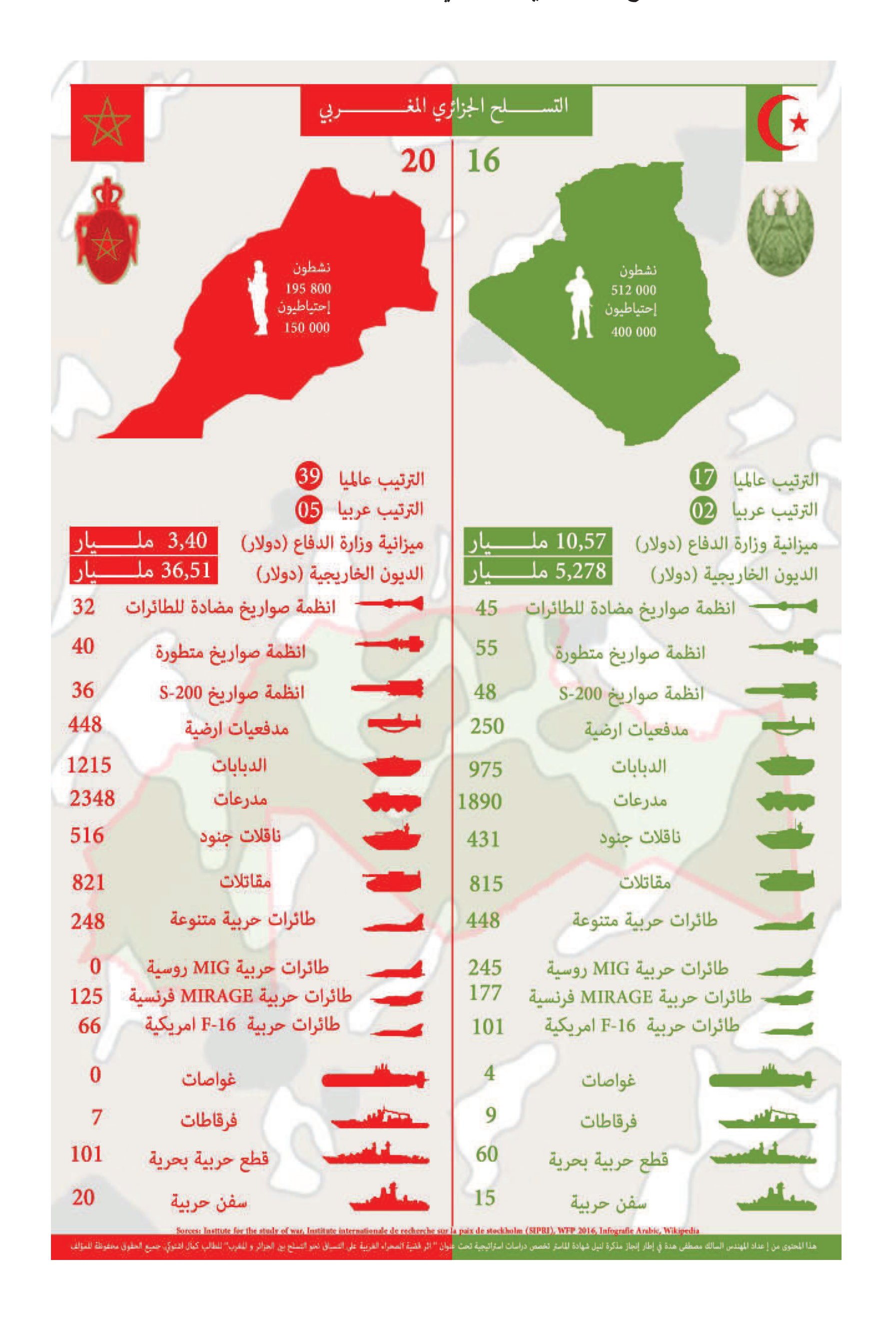


الحرب الباردة
نعم

www.sasapost.com



الملحق 07: إنفوغرافيك التسلح الجزائري-المغربي.



الملحق 08: إنفوغرافيك تاثير قضية الصحراء الغربية على التسلح الجزائري-المغربي.



ملخص الكتاب

خلاصة الكتاب:

خلصت هذه الدراسة حول موضوع **"أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب"** إلى أن العلاقات الجزائرية المغربية تشهد حالة من التوتر أخذ شكل السباق على التسلح، تؤثر قضية الصحراء الغربية في تصعيده من خلال ما تمثله من عمق سياسي إقتصادي وإستراتيجي في توجهات المواقف والسياسات الجزائرية-المغربية من هذه القضية. في ظل تعثر جهود المجتمع الدولي في إيجاد حل حر عادل ونزيه لقضية الصحراء الغربية، بعيدا عن الحسابات الجزائرية-المغربية التي تتأثر، وتؤثر في مسار قضية الصحراء الغربية والتكامل المغاربي.

ومنه تسلط هذه الدراسة الضوء على أن السباق المحموم نحو التسلح بين الجارتين الجزائر والمغرب، يكشف عن نفسه كنتاج للمجموعة من العوامل والمتغيرات التاريخية والسياسية، الإقتصادية والإستراتيجية بالأساس، عملت على تبلور هاجس التسابق نحو التسلح بين الدولتين، ساهم في تصعيده وتعميقه عديد المؤثرات منها ما هو بارز بشدة-وعن قصد- على غرار قضية الصحراء الغربية، التي تؤثر عليه إنطلاقا من الإختلاف السياسي القائم بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، ومن خلال موقعها الإستراتيجي المميز بإطلالته الأطلسية وتربعه بين الجزائر والمغرب إضافة إلى موريتانيا، وأمتلاكها أهمية إقتصادية تتمثل في مخزون لا بأس به من مادة الفوسفات وثروة سمكية كبيرة. إلا أن مجموعة من العوامل الداخلية المتمثلة في إختلاف نظامي الحكم بالبلدين، والخارجية التي تقف دون أي محاولة للتخفيف من حدة هذا السباق على التسلح، بإعتبار أنها المستفيد الأول والأخير من عائدات إنفاق التسلح المرتفعة من وقت لأخر، هي ما تعتبر أساس ما يعيشه البلدين اليوم من هيستيريا التسلح والإنفاق العسكري الكبير، الذي لم تستفد من ورائه شعوب المنطقة المغاربية سوى بتعميق جروحها تخلفها وإنقسامها في ظل حالة من العداء غير المبرر، كان يمكن للسباق الجزائري-المغربي نحو التسلح أن يكون أداة للوحدة المغاربية، بدل أن يكون عقدة للتجزئة في المغرب العربي.

Resume del estudio:

Resulta este estudio sobre **"el efecto de la causa de Sahara occidental en la carrera arma mente entre Argelia y Marrueco"** que las relaciones argelinas-marroquís viven en desequilibrio que entre en carrera arma mente la causa de Sahara occidental afecta en esta carrera esto lo observamos en la deferencia del estado político de cada país de esta causa y aun la importancia de Sahara occidental por su estado estratégico y económico por eso los países de todo el mundo la miran como un negocio.

En esta situación y con el fracaso internacional de encontrar un solución libre y justo para la causa saharaui lejos de las connotaciones argelinas-marroquís que afecta en la solución final de la causa de Sahara Occidental y Unión Magrecían.

Las relaciones internacionales son efectuadas por varios factores positivo o negativo, Esos factores desarrollan y se cambian con el tiempo, Lo más cierto de esos factores es carrera arma mente aquella nunca podemos olvidar su efecto a las relaciones internacionales, Seguro que cuando aumenta la fuerza es la seguridad, Es posible que hace resultas contrarias con falta de confianza de los países vecinos, Eso lo miramos actualmente en Magreb-Árabe por carrera fiebre entre los dos vecinos Argelia y Marrueco, Esta verdad se demuestra sí misma como consecuencia de aspectos y cambios Históricos, políticos y estratégicos en base , Aquellos hacen carrera entre los dos países, Esta carrera es resulta por profundo de demasiados efectos hay fuertemente prominente y intencionalmente como la causa de Sahara Occidental y de su situación política, económica y estratégica y estar cerca del océano atlántico también entre Argelia Marrueco y Mauritania además tiene una importancia económica de fosfato y gran riqueza de pescado pero algunos aspectos interiores que son deferencia en la sistema política Argelina de un lado y sistema política Marroquí de otro lado sobre esta causa. Exteriores que no deja esta carrera arma mente para qué es el primer y último que recibe este negocio.

Es claro que esta verdad se demuestra otros efectos desparecidos interiores y exteriores que presentan la realidad fundamental aquella es vivida por los dos países de histeria en carrera arma mente y el gran apago militaría, La población de Magreb-árabe no gana nada de esto si no es víctima de sus dolores en situación de enemigos, Era posible a esta carrera arma mente entre Argelia y Marrueco ser positivo abajo de Unión Magrecían en cambio de ser problema por menor en Magreb- árabe.